

867: A13eA V.1

عبد السيد و يسي .

المحاسبة الخاصة .

554
A13eA
V.1

AUG 22 02

OCT 59

AUG 1961

AUG 10 62

31 Oct 62

657
A275mu A
٧١

مكتبة التاجر والمحاسب

— ١٥ —

المحاسبة الخاصة

الكتاب الأول

للاستاذ

يسى عبد السيد

B. Com. (London)

المدرس بالمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية بالقاهرة

- | | | | |
|---------|---------------|---------|----------------|
| (١ —) | القيد المفرد | (٤ —) | حسابات الأقسام |
| (٢ —) | بضاعة الامانة | (٥ —) | حسابات الفنادق |
| (٣ —) | شركة المحاصة | (٦ —) | الفروع |

الطبعة الأولى

١٩٤٧

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

69174

مطبعة دار نشر الثقافة

٨ شارع الراضى بمحرم بك بالإسكندرية

Cat. Feb. 1950

مكتبة التاجر والمحاسب

المؤلف

احدث مجموعة من الكتب لنشر الثقافة التجارية

في مصر والاقطار العربية

[illegible]

تحت الطبع

المحاسبة الزراعية - البورصات

تطلب من المؤلف بسرأى القبة تليفون ٦٢٢٧٢ بالقاهرة

ومدارس فیکس ومکتبة العراق ببغداد

موضوعات الكتاب

أولا — طريقة القيد المفرد (١ - ٤٥)

ايجاد الارباح — المركز المالي — القيد المفرد في شركات التضامن —
تحويل الدفاتر من طريقة القيد المفرد الى طريقة القيد المزدوج — تمارين

ثانيا — بضاعة الامانة (٤٦ - ٨٠)

التقيد في دفاتر الموكل — التقيد في دفاتر الوكيل — بعض حالات بضاعة
الامانة كالבضاعة الباقية والبضاعة التالفة والمحوطة والمردودة — تمارين

ثالثا — شركات المحاصة (٨١ - ٩٧)

اثبات عملياتها عندما يقوم احد الشركاء باجراء كل العمليات، وعندما توزع
العمليات على عدة شركاء وعند استعمال دفاتر خاصة بالشركة — تمارين

رابعا — حسابات الاقسام (٩٨ - ١٠٨)

طرق توزيع المصاريف على الأقسام — حسابات متاجرة مفصلة لكل
قسم — تمارين

خامسا — حسابات الفنادق (١٠٩ - ١٢١)

دفتر استاذ النزلاء — اثبات عمليات الفنادق في الدفاتر — الحسابات
الختامية — تمارين

سادسا — حسابات الفروع

الفروع التي ليست لها دفاتر مستقلة — الفروع التي لها دفاتر مستقلة — تسوية
الخلافات بين حساب الفرع في دفاتر المركز الرئيسي وحساب المركز الرئيسي
في دفاتر الفرع — تمارين

مقدمة

وبعد فهذا الكتاب الأول من سلسلة كتب المحاسبة الخاصة التي أقدمت على أخراجها ، لاعتقادي أنها تسد حاجة ملحة في الوقت الحاضر ، بعد أن تشعبت موضوعات المحاسبة التي تحتاج إلى معالجة خاصة .
وعند انتقاء الموضوعات استرشدت بالناحية العلمية التي تهتم المحاسب ، كما راعيت المناهج الحالية لمادة المحاسبة في مختلف المعاهد التجارية عندنا ، حتى يكون مرجعاً مفيداً لطلاب هذه المادة .
ولقد توخيت السهولة في العرض حتى يكون الكتاب في متناول فهم الجميع دون كبير عناء . ولعاني أوفق في إخراج باقي كتب السلسلة في وقت قريب .
والله ولي التوفيق ؟

المؤلف

سيدى بشر في صيف عام ١٩٤٧

طريقة القيد المفرد

مميزاتها وتعرفها . يلاحظ أنه بمقتضى الطريقة المزدوجة تثبت العمليات في الجانب المدين من حسابات ، وفي الجانب الدائن من حسابات أخرى ، بحيث يمكن في أي وقت استخراج رصد جميع الحسابات من وهمية وشخصية وحقيقية . ولذا فهي طريقة فنية وافية . أما في طريقة القيد المفرد فلا يتبع مبدأ الازدواج في التقييد . بمعنى أن العملية قد تقيّد في الجانب الدائن من حساب دون أن تقيّد في الجانب المدين من حساب آخر .

ولا تهتم طريقة القيد المفرد إلا بالناحية الشخصية من الحسابات . فالتاجر الذي يتبع هذه الطريقة لا يمسك إلا حسابات الأشخاص الذين يتعامل معهم سواء أ كانوا مدينين أو دائنين ، فيمسك حسابات أعماله يثبت في كل منها العمليات التي تؤثر على حساب كل عميل متبعا طريقة القيد المفرد . فيرحل من يومية المبيعات ، إذا كانت لديه يومية منتظمة من هذا النوع ، إلى الجانب المدين من حسابات العملاء دون أن يرحل مجموع هذه اليومية إلى الجانب الدائن من حساب المبيعات . كما يقيّد مردودات المبيعات والخصم المسموح به والديون المعدومة في الجانب الدائن من حسابات هؤلاء العملاء دون أن تفتح حسابات لهذه الخسائر لكي تجعل مدينة بالمبالغ الخاصة بها حتي يتم الازدواج في القيد .

أما بالنسبة ليومية المشتريات ، ان كانت لديه يومية منتظمة فانه يرحل منها إلى الجانب الدائن من حسابات الموردين دون أن يفتح حسابا للمشتريات بمجموعها . كما يجعل حسابات هؤلاء الموردين مدينة بالخصم المكتسب ومردودات المشتريات ، من غير أن تفتح حسابات لمردودات المشتريات أو للخصم المكتسب .

والواقع أن الأمور التي تهم المحل الذي يتبع طريقة القيد المفرد يمكن حصرها في ثلاث :

- (١) المبالغ الذي يكون له طرف البنك
- (٢) المبالغ التي له طرف الغير نتيجة لبضاعة وردت لهم وهم العملاء أو المدينين
- (٣) المبالغ المستحقة عليه من ثمن البضاعة المباعة له على الحساب أي المطلوبة للموردين .

(٤) أهم عناصر المصروفات مثل الايجار والمهايا والاجور والعوائد والضرائب .
ومن هذا يتضح أن كل ما يحتاج اليه المحل لبيان ذلك ، هو غالباً دفتر صندوق ودفتر استاذ . وقد يكون التقييم في دفتر يومية الصندوق صحيحاً ، وقد يكون خلاف ذلك ، اذ قد يعتمد المحل على كشف حساب البنك عندما يرغب في معرفة مبلغ ما . ويشتمل دفتر الاستاذ عادة على حسابات الاشخاص الذين يتعامل معهم المحل الدائنين منهم والمدينين . ويتم التقييم في حسابات هؤلاء الاشخاص مباشرة دون توسط دفتر اليومية ، ولو أنه قد يستعمل المحل دفتر يومية لحصر المبيعات الآجلة وآخر للمشتريات الآجلة كما أشرنا الى ذلك سابقاً .

مزايا القيد المزدوج على القيد المفرد

مما لا شك فيه أن طريقة القيد المزدوج تفضل طريقة القيد المفرد وتتلخص المزايا فيما يلي :—

- (١) يمكن عمل ميزان مراجعة عند اتباع طريقة القيد المزدوج لتحقيق الصحة الحسابية للقيود . وهذا لا يتيسر عند اتباع طريقة القيد المفرد .
- (٢) تمكن طريقة القيد المزدوج من فتح الحسابات الوهمية التي تمثل الربح والخسارة . وبذلك تتجمع لديه جميع العناصر التي تلزمه لتصوير

حساب المتاجرة لمعرفة مجمل الربح وحساب الأرباح والخسائر لمعرفة صافي الربح . ومن مقارنة هذه العناصر من سنة لأخرى يمكن للمحل أن يتحرى الأسباب التي أدت الى زيادة أو نقص في مجمل الربح . وصافيه (٢)
(٣) تمكن طريقة القيد المزدوج من معرفة المركز المالي للمنشأة بسهولة بتصوير الميزانية العمومية

(٤) ولو أن بعض الأخطاء لا يظهرها ميزان المراجعة في الطريقة المزدوجة مثل الأخطاء المتكافئة والأخطاء الناشئة عن ترك قيد أو الأخطاء الناشئة من التطبيق غير الصحيح في قواعد التقييد ، إلا أن ترصيد الحسابات في نهاية كل مدة ، يسمح بتقليل الأخطاء الى أقل حد ممكن ، كما يحد من خطر ارتكاب الغش والسرقة .

(٥) تمكن الطريقة المزدوجة من معرفة موجودات المحل على وجه التدقيق التي تمثلها الحسابات الحقيقية المفتوحة . أما طريقة القيد المفرد فلا تهتم الا بتصوير الحسابات الشخصية .

طريقة ايجاد الأرباح عند استعمال طريقة القيد المفرد

من المعلوم أن رأس مال المحل في أي وقت ، هو عبارة عن الفرق بين أصول المحل وبين خصومه في ذلك الوقت . فلو تمكننا من معرفة رأس المال في أول المدة ومقداره في نهاية المدة ، فإن الفرق بين رقم رأس المال في أول المدة ورقمه في آخر المدة ، يمثل الربح الذي تحقق أو الخسارة التي لحقت المحل أثناء هذه المدة مع مراعاة المسحوبات التي يكون صاحب المحل قد أخذها لحسابه الخاص والزيادات الي رأس المال ، أي المبالغ التي يكون قد أضافها الي رأس المال كما يتضح ذلك من الأمثلة الآتية :

(١) اذا بلغ رأس المال في أول المدة ١٠٠٠ ج وفي آخر المدة ١٣٠٠ ج ،

ولم يكن صاحب المحل قد سحب شيئاً . يكون صافي الربح ١٣٠٠ - ١٠٠٠ = ٣٠٠ .

(٢) اذا بلغ رأس المال في أول المدة ١٠٠٠ ج وفي آخر المدة ١٢٠٠ ج واتضح أن المسحوبات بلغت ١٥٠ ج تكون الارباح ١٢٠٠ - ١٠٠٠ = ٢٠٠ + ١٥٠ أي ٣٥٠ ج لانه يتحتم تقدير الربح قبل حساب المسحوبات فلولا المسحوبات لكانت الزيادة في رأس المال ٣٥٠ ج .

(٣) اذا بلغ رأس المال في أول المدة ١٠٠٠ ج وفي نهايتها ١٤٠٠ ج ، واتضح أن المسحوبات بلغت أثناء المدة ١٢٠ ج وأن صاحب المحل أضاف أثناء المدة الى رأس ماله مبلغ ٣٠٠ ج لتوسيع أعماله فانه بعد اضافة المسحوبات يجب استبعاد مبلغ ال ٣٠٠ ج من صافي الارباح لأنه يمثل زيادة في الأصول لم تنشأ عن أرباح حققها المحل بل أضافها صاحب المحل من عنده . وعليه يكون حسابان صافي الربح الذي تحقق في هذه الحالة هكذا : —

١٤٠٠ رأس المال في نهاية المدة

١٠٠٠ » » » أول المدة

٤٠٠ الارباح قبل مراعاة المسحوبات وزيادة رأس المال

١٢٠ + مسحوبات العام

٥٢٠

٣٠٠ — الزيادة التي تمت في رأس المال

٢٢٠ صافي الربح الذي تحقق

(٤) اذا بلغ رأس المال أول المدة ١٥٠٠ ج وفي آخر المدة ١٠٠٠ ج وبلغت

المسحوبات ٢٥٠ ج والاضافات الى رأس المال ١٧٠ ج يكون حسابان صافي الخسارة هكذا

١٥٠٠ رأس المال أول المدة

١٠٠٠ » » آخر المدة

٥٠٠ صافي الخسارة قبل مراعاة المسحوبات وزيادة رأس المال

٢٥٠ — المسحوبات

٢٥٠ صافي الخسارة بعد حسابان المسحوبات

١٧٠ + الزيادة في رأس المال

٤٢٠ صافي الخساره

ولتقدير الربح بموجب هذه الطريقة يعمل كشف بالأصول والخصوم في أول المدة ثم يعمل كشف آخر بالأصول والخصوم في نهاية المدة ، حتى يمكن معرفة مقدار رأس المال في كل منهما كما يتضح ذلك من المثال التالي :
تاجر يمسك دفاتره على أساس طريقة القيد المفرد وقد كانت حالته المالية في أول يناير سنة ١٩٤٤ كما يلي :—

٢٥٠ نقديه — ٤٥٠ بضاعة — ٧٠٠ آلات ١٦٥ أثاث — ٧٥٠

مدينون — ٦٥٠ أوراق قبض ٨٧٠ دائنون — ٥٨٥ أوراق دفع

وقد بلغت مسحوباته أثناء السنة مبلغ ٢٧٠ جنيها

وفي ٣١ ديسمبر من نفس السنة كان مركزه كالاتي

٢٧٥ نقديه — ٤٦٠ بضاعة — ٧٠٠ آلات — ١٦٥ أثاث — ٧٩٠

مدينون — ٧٢٠ أوراق قبض — ٦٥٠ دائنون — ٤٣٠ أوراق دفع

والمطلوب عمل كشف لبيان نتيجة أعماله وتصوير ميزانية عمومية للمحل

بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

(معهد الدراسات التكميلية العليا بالمنصورة يونيو ١٩٤٧)

الكشف الاول

صندوق	٢٥٠	دائون	٨٧٠
بضاعة	٤٥٠	أوراق دفع	٥٨٥
آلات	٧٠٠	رأس المال	١٥١٠
أثاث	١٦٥	(الفرق بين الجانبين)	
مدينون	٧٥٠		
أوراق قبض	٦٥٠		
	<u>٢٩٦٥</u>		<u>٢٩٦٥</u>

الكشف الثاني

نقدية	٢٧٥	دائون	٦٥٠
بضاعة	٤٦٠	أوراق دفع	٤٣٠
آلات	٧٠٠	رأس المال	٢٠٣٠
أثاث	١٦٥	(الفرق بين الجانبين)	
مدينون	٧٩٠		
أوراق قبض	٧٢٠		
	<u>٣١١٠</u>		<u>٣١١٠</u>

رأس المال الحالي (٣١ / ١٢ / ١٩٤٤) ٢٠٣٠

الاصلي (١ / ١ / ١٩٤٤) ١٥١٠

الأرباح قبل مراعاة المسحوبات ٥٢٠

أضيف المسحوبات ٢٧٠

الأرباح الصافية عن العام المنتهي في ٣١ / ١٢ / ١٩٤٤ ٧٩٠

أما تصوير المركز المالي للمحل Financial statement فيعمل بوضع الأصول في جانب والخصوم في جانب آخر، مع اثبات رأس المال مضاعاً إليه الربح ومطروحاً منه المسحوبات. ويشبه هذا البيان الميزانية العمومية ولذلك قد يطلق عليه تجاوزاً بالميزانية العمومية. وعلى ذلك يظهر بالشكل الآتي .

المركز المالي

في ٣١ / ١٢ / ١٩٤٤

دائنون	٦٥٠	نقدية	٢٧٥
أوراق دفع	٤٣٠	بضاعة	٤٦٠
رأس المال في	١٥١٠	آلات	٧٠٠
في ١ / ١ / ١٩٤٤		أثاث	١٦٥
+ أرباح العام	٧٩٠	مدينون	٧٩٠
	٢٣٠٠	أوراق قبض	٧٢٠
— المسحوبات	٢٧٠		
	٢٠٣٠		
	٣١١٠		٣١١٠

تحقيق الأصول والخصوم بموجب هذه الطريقة .

يلجأ المحاسب إلى كافة الطرق لمعرفة مقدار الأصول والخصوم قبل تصوير الكشوف اللازم لمعرفة رأس المال .

١ — تستخرج أرصدة حسابات كل من المدينين والدائنين وذلك من موجب الحسابات المفتوحة لهؤلاء بموجب طريقة القيد المفرد . ويجب أن

تتفق أرصدة حسابات الدائنين مع كشوف الحسابات التي يرسلها هؤلاء الأشخاص .

٢ — إذا كان المحل يمسك حسابا للبنك فيجب أن يتفق رصيد هذا الحساب مع كشف الحساب الذي يرسله البنك . وإذا وجد خلاف فيبحث عن سببه .

٣ — تعد النقدية التي بالخزينة

٤ — تجرد البضاعة بالطريقة المألوفة

٥ — أما باقى الموجودات كالآثاث والعقار والعدد والآلات ، فيكون تقديرها على أساس ثمن شرائها الأصلي ، الذي يمكن معرفته بالرجوع الى فواتير الشراء أو الى حساب الصندوق أو الى معلومات صاحب المحل ، الذى يكون فى الغالب على علم بثمان هذه الموجودات . فان تعذر كل ذلك قدرت هذه الموجودات تقديرا واقعيا .

مثال ٢ : قدم لك عزت قائمة الجرد الآتية وطلب منك اعداد كشوف

الأرباح والخسائر والمركز المالى لمحله التجارى بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

أول يناير ١٩٤٥	٣١ ديسمبر ١٩٤٥	الأصول والخصوم
٣٠٠	٤٠٠	نقدية بالصندوق
٢٤٠٠	٣٢٠٠	نقدية ببنك مصر
٣٤٠٠	٤٨٠٠	مدينون
٢٨٠٠	٢٠٠٠	دائنون
٤٠٠	٤٠٠	آثاث
٢٨٤٠	٣٢٠٠	بضاعة
٢٥٠٠	٢٠٠٠	أوراق مالية

وظهر من الفحص الذي قُمت به ما يلي

- ١ — وجدت بضاعة لدى أحد الوكلاء بالعمولة لم يتم بيعها بعد قيمتها ٢٥٠ جنيها لم تذكر في قائمة الجرد الأخيرة
 - ٢ — وجد أن صاحب المحل قد سحب لنفسه خلال السنة بضاعة قيمتها ١٥٠ جنيها وتقديرية قيمتها ٣٢٠ جنيها
 - ٣ — اشترى المحل مكتبا في أول يولييه ١٩٤٥ قيمته ٣٠ جنيها ولم يثبت في القائمة الأخيرة
 - ٤ — وجد أن الاثبات مشتري في أول يناير ١٩٤٤ ولم يتقرر له استهلاك من تاريخ الشراء وتقرر استهلاكه بمعدل ١٠٪ سنويا من تاريخ الشراء
 - ٥ — وجد أن مهايا الموظفين عن شهر ديسمبر وقدرها ٤٠ جنيها دفعت يوم أول يناير ١٩٤٦
- (الدراسات التكميلية التجارية العالية بمصر مايو ١٩٤٧)

الكشف الأول

دائنون	٢٨٠٠	صندوق	٣٠٠
رأس المال في ١/١/٤٥	٩٠٠٠	بنك	٢٤٠٠
(الفرق بين الجانبين)		مدينون	٣٤٠٠
		اثاث (بعد الاستهلاك)	٣٦٠
		بضاعة	٢٨٤٠
		اوراق مالية	٢٥٠٠
	<u>١١٨٠٠</u>		<u>١١٨٠٠</u>

الكشف الثاني

دائنون	٢٠٠٠	صندوق	٤٠٠
مهايا مستحقة	٤٠	بنك	٣٢٠٠
١٢١٥٨٥٠ رأس المال في ٣١/١٢/٤٥		مدينون	٤٨٠٠
(الفرق بين الجانبين)		الأثاث القديم بعد الاستهلاك	٣٢٠
		» الجديد »	٢٨٥٠
		٣٢٠٠ بضاعة بالمحل	
		٢٥٠ بضاعة لدى وكلاء	٣٤٥٠
		أوراق مالية	٢٠٠٠
	<u>١٤١٩٨٥٠</u>		<u>١٤١٩٨٥٠</u>
		رأس المال الحالي (٣١/١٢/١٩٤٥)	١٢١٥٨٥٠
		» » الاصل (١/١/١٩٤٥)	٩٠٠٠
		الأرباح قبل مراعاة المسحوبات	٣١٥٨٥٠
		أضف المسحوبات	٤٧٠
		الأرباح الصافية	<u>٣٦٢٨٥٠</u>
المركز المالي في ٣١/١٢/١٩٤٥			
دائنون	٢٠٠٠	صندوق	٤٠٠
٩٠٠٠ رأس المال		بنك	٣٢٠٠
٣٦٢٨٥٠ أرباح		مدينون	٤٨٠٠
<u>١٢٦٢٨٥٠</u>		أثاث	٣٤٨٥٠
١٢١٥٨٥٠	٤٧٠	بضاعة	٣٤٥٠
مسحوبات		أوراق مالية	٢٠٠٠
مهايا مستحقة	٤٠		
	<u>١٤١٩٨٥٠</u>		<u>١٤١٩٨٥٠</u>

٥ اعداد مصابات شركة تضامهم تستعمل طريقة القيد المفرد

إذا ما كانت شركة تضامن تستعمل طريقة القيد المفرد ، فيمكن الوصول الى معرفة الأرباح التي حققتها الشركة بنفس الطريقة المشروحة سابقا ، مع مراعاة ضم رؤوس أموال الشركاء وضم مسحوباتهم ومعاملة المجاميع بنفس المعاملة التي عومل بها رأس مال الفرد ومسحوباته

أما بالنسبة لشروط تنفيذ العقد بين الشركاء كحسابان الفائدة على المسحوبات ورؤوس الأموال وقروض الشركاء والمرتببات التي قد تحسب لبعضهم وتوزيع الأرباح الصافية بينهم وتصوير الحسابات الجارية للشركاء فيتم كل ذلك على حده وبـنفس الطريقة التي يثبت بها ذلك في طريقة القيد المزدوج وذلك بعد تحديد الأرباح على طريقة القيد المفرد ويتضح كل ذلك من المثال الآتي :

أحمد وفؤاد شريكان متضامنان يقتسمان الأرباح بنسبة $\frac{2}{3}$: $\frac{1}{3}$ ويمسكان الدفاتر على طريقة القيد المفرد . والآتي بيان حالتهم المالية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

رأس مال أحمد	١٠٠٠٠	مباني	٦٠٠٠
فؤاد » »	٤٠٠٠	عدد وآلات	٢٠٠٠
دائنون	٥٠٠٠	أثاث المكتب	٥٠٠
قرض	١٠٠٠	بضاعة	٤٠٠٠
اوراق دفع	٥٠٠	مدينون	٦٠٠٠
		اوراق قبض	١٥٠٠
		صندوق	٥٠٠
	<u>٢٠٥٠٠</u>		<u>٢٠٥٠٠</u>

وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أظهرت الدفاتر المعلومات الآتية :

٨٠٠٠ مدينون - ٨٥٠٠ دائنون - ١٦٠٠ قرض ٨٠٠ صندوق . وقدرت

البضاعة الباقية بمبلغ ٤٢٠٠ ج وبلغت أوراق القبض ١٤٠٠ ج .
وبعد فحص دفتر يومية الصندوق اتضح أن أحمد سحب ١٥٠٠ ج وفؤاد
سحب ٦٠٠ ج كما سحب أحمد علاوة على ذلك مبلغ ٢٠٠٠ ج من من رأس
ماله في ٣٠ يونية سنة ١٩٤٥ .
وقد اتفق الشريكان على أن يعمل استهلاك للإلات والعدد بمعدل ٥٪ وأثاث
المكتب بمعدل ١٠٪ وحساب فائدة على رأس المال بمعدل ٥٪ .
والمطلوب : أولا - عمل بيان بالأرباح مقسما صافي الربح على الشريكين .
ثانيا - تصوير المركز المالي للشريكين في ٣١/١٢/١٩٤٦
ملاحظات : عند عمل الكشف اللازم في ٣١/١٢/١٩٤٦ لبيان صافي
الأرباح يراعى ما يأتي :-

- (١) تثبيت العدد والإلات والأثاث بعد الاستهلاك .
- (٢) أصبح رأس مال أحمد بعد السحب ٨٠٠٠ فيكون مجموع رأسماليهما
١٢٠٠٠ ومجموع مسحوباتهما ٢١٠٠ ج .

كشف لإيجاد صافي الربح

دائنون	٨٥٠٠	مباني	٦٠٠٠
قرض	١٦٠٠	عدد والإلات بعد الاستهلاك	٧٩٠٠
راس المال في ٣١-١٢-٤٦	١٢٦٥٠	اثاث بعد الاستهلاك	٤٥٠
(الفرق بين الجانبين)		بضاعة	٤٢٠٠
		مدينون	٨٠٠٠
		اوراق قبض	١٤٠٠
		صندوق	٨٠٠
	<u>٢٢٧٥٠</u>		<u>٢٢٧٥٠</u>

١٢٦٥٠	راس المال الجديد
١٢٠٠٠	راس المال الأصلي (اي بعد سحب ٢٠٠٠ بواسطة احمد)
٦٥٠	الارباح قبل مراعاة المسحوبات
٢١٠٠	مسحوبات الشريكين
٢٧٥٠	صافي الارباح ويظهر توزيعها كالاتي :

٤٥٠	فائدة راس مال احمد ٥ %
(١٠٠٠٠ لمدة ٦ شهر ٨٠٠٠)	
لمدة ٦ شهر)	
٢٠٠	فائدة راس مال فؤاد
١٤٠٠	ارباح احمد
٧٠٠	ارباح فؤاد
٢٧٥٠	
٢٧٥٠	صافي الارباح

المركز المالي

٦٦٠٠	مباني
٢٠٠٠	عدد
١٠٠	استهلاك ٥ %
١٩٠٠	
٥٠٠	اثاث
٥٠	استهلاك ١٠ %
٤٥٠	
٤٢٠٠	بضاعة
٨٠٠٠	مدينون
١٦٠٠	اوزاق قبض
٨٠٠	صندوق
٥٠	
٨٣٥٠	دائون
١٦٠٠	قرض
٨٠٠٠	راس مال احمد
١٤٠٠	حصته من الارباح
٤٥٠	فوائد راس المال
٩٨٥٠	
١٥٠٠	مسحوبات
٤٠٠٠	راس مال فؤاد
٧٠٠	حصته في الارباح
٢٠٠	فائدة راس المال
٤٩٠٠	
٤٣٠٠	مسحوبات
٢٢٧٥٠	
٢٢٧٥٠	

مآل آخر

في أول يناير سنة ١٩٤٢ انشأ عبد الجليل العمرى محلا تجاريا برأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه واتخذ طريقته في المحاسبة بإمسك دفتر لحصر النقدية الواردة والصادرة وكذلك دفترى استاذ للمدينين والدائنين .

وفي أول يناير سنة ١٩٤٣ اتفق معه حسن عبد الغنى على تكوين شركة تضامن بالشروط الآتية

٢ - يقدم عبد الجليل حصته فيها أصول وخصوم محله من واقع قائمة المركز المالى بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢

٢ - يقدم حسن عبد الغنى حصته وقدرها ٦٠٠٠ جنيه فى بنك مصر

٣ - توزع الارباح والخسائر بالتساوى وتحسب فائدة على رأس المال بمعدل ٥ ٪ وعلى المسحوبات بمعدل ٦ ٪ سنويا

٤ - يحسب مرتب لعبد الجليل قدره ١٢٠ جنيه سنويا

٥ - تستمر الشركة فى إمساك حساباتها على نفس النظام الذى كان معمولاً به فى سنة ١٩٤٢

وفىما يلى الاصول والخصوم من واقع قوائم الجرد :-

٤٣ / ١٢ / ٣١ ٤٢ / ١٢ / ٣١

نقدية بالصندوق	٦٠٠	٤٠٠
نقدية فى بنك مصر	٤٨٠٠	٢٦٠٠
أوراق قبض	١٢١٠	٨٠٠
أوراق مالية	١٣٠٠	١٥٠٠
بضاعة	٦٤٠٠	٣٥٠٠
مدينون	٤١٠٠	٢٥٠٠
دائنون	٢٨٠٠	٣٥٠٠
أوراق دفع	١٢٠٠	١٠٠٠
أثاث	٦٤٠	٤٠٠

وفما يلي ما ظهر من الفحص الذي قام به المحاسب المتدرب لتكوين
الشركة: —

أولا - عن سنة ١٩٤٢

١ - وجد أن هناك بضاعة قيمتها ٣٥٠ جنيها لدى أحد العملاء للبيع أو

الرد لم تدخل ضمن قائمة الجرد

٢ - وجد أن ايجار المحل عن شهرى نوفمبر وديسمبر بواقع ١٠ جنيها

شهريا لم يسدد بعد

٣ - تقرر استهلاك الأثاث بمعدل ١٠ ٪ سنويا (لمدة نصف سنة فقط)

٤ - وجد أن مسحوبات عبد الجليل العمرى بلغت ٤٤٠ جنيها

ثانيا - عن سنة ١٩٤٣: —

١ - تقرر أن يستهلك الأثاث بمعدل ١٠ ٪ سنويا (الأثاث المشتري خلال

سنة ١٩٤٣ عن نصف سنة فقط)

٢ - وجد أن مسحوبات عبد الجليل العمرى ٥٠٠ جنيها وحسن عبد الغنى

٤٠٠ جنيها ومتوسط تاريخ السحب فى الحالتين اول يوليو سنة ١٩٤٣

٣ - تقرر انشاء احتياطي للديون المشكوك فيها بواقع ٥ ٪ من مجموع

أرصدة المدينين

٤ - تشمل البضاعة التى جردت ما قيمته ٢٣٠ جنيها من بضاعة أمانة الغير

٥ - وجدت كوبونات مستحقة عن الأوراق المالية قيمتها ٢٦ جنيها

والمطلوب اعداد كشوف الأرباح والخسائر والمركز المالى للشركة عن سنة

١٩٤٣ (المعهد العالى للعلوم المالية سبتمبر سنة ١٩٤٦

بيان لمعرفة رأس مال عبد الجليل في ٣١/١٢/٤٢

دائنون	٣٥١٠	صندوق	٤٠٠
أوراق دفع	١٠٠٠	بنك	٢٦٠٠
إيجار مستحق	٢٠	أوراق قبض	٨٠٠
رأس المال	٧٥٠٠	أوراق مالية	١٥٠٠
(الفرق بين الجانبين)		مدينون	٢٥٠٠
		بضاعة	٣٨٥٠
		أثاث بعد الاستهلاك	٣٨٠
	<u>١١٠٣٠</u>		<u>١١٠٣٠</u>

بيان لمعرفة أرباح الشركة في ٣١/١٢/١٩٤٣

دائنون	٢٨٠٠	صندوق	٦٠٠
اوراق دفع	١٢٠٠	بنك	٤٨٠٠
راس مال عبد الغني	٦٠٠٠	أوراق قبض	١٢١٠
« عبد الجليل »	٧٥٠٠	أوراق مالية	١٣٢٦
ارباح قبل مراعاة المسحوبات	١١٦٩	أثاث بعد الاستهلاك	٥٦٨
		بضاعة	٦٢٧٠
		مدينون	٣٨٩٥
	<u>٢٨٦٦٩</u>		<u>١٨٦٦٩</u>

الارباح قبل مراعاة المسحوبات ١١٦٩

مسحوب الشريكين ٩٠٠

صافي الارباح ٢٠٦٩

ح/ توزيع الأرباح

٢٠٦٩	فائدة رأس مال عبد الجليل	٣٧٥
١٥	فائدة رأسمال عبد الغني	٣٠٠
١٢	مرتب عبد الجليل	١٨٠
	ارباح عبد الغني	٦٢٠٠٥
	» عبد الجليل	٦٢٠٠٥
<u>٢٠٩٦</u>		<u>٢٠٩٦</u>

المركز المالي للشركة في ١٩٤٣/١٢/٣١

٢٨٠٠	دائون	٦٠٠	صندوق
١٢٠٠	أوراق دفع	٤٨٠٠	بنك
٦٠٠٠	رأس مال عبد الغني	١٢١٠	ورق قبض
٣٠٠	فائدة رأس ماله	١٣٠٠	أوراق مالية
٦٢٠٠٥	نصيبه من الربح	٢٦	كوبونات مستحقة
<u>٦٩٢٠٠٥</u>		١٣٢٦	
٤١٢	المسحوبات وفائدها	٦٢٠	أثاث
<u>٦٥٠٨٠٥</u>		٥٢	استهلاك
٧٥٠٠	رأس مال عبد الجليل		٥٦٨
٣٧٥	فائدة رأس ماله		٦٢٧٠
١٨٠	مرتبه	٤١٠٠	بضاعة
٦٢٠٠٥	نصيبه من الربح	٢٠٥	ذمم
<u>٨٦٧٥٠٥</u>		٣٨٩٥	احتياطي الديون
٥١٥	المسحوبات والفائدة عليها		
<u>٨١٦٠٠٥</u>			
<u>١٨٦٦٩</u>			<u>١٨٦٦٩</u>

تحويل الدفاتر من طريقة القيد المفرد

إلى طريقة القيد المزدوج

أولاً - تحويلها ابتداء من وقت معين

لو فرض أن أحد التجار كان يسير على طريقة القيد المفرد في سنة ١٩٤٥ وأنه يرغب في استعمال الطريقة المزدوجة ابتداء من سنة ١٩٤٦ ففي هذه الحالة يجب الابتداء بتصوير المركز المالي لهذا التاجر ليبين حالته في نهاية سنة ١٩٤٥ . ويمثل المركز المالي هذا أصول وخصوم هذا التاجر في أول يناير سنة ١٩٤٦ بما فيها رأس ماله في ذلك التاريخ . ثم يتفق على الدفاتر التي يستخدمها المحل لاتباع الطريقة المزدوجة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٦

ويثبت القيد الافتتاحي في اليومية الأصلية بجعل الأصول مدينة والخصوم دائنة . ويرحل هذا القيد إلى الحسابات التي تفتح في دفتر الاستاذ . ويراعى من الآن فصاعداً عدم الرجوع إلى طريقة القيد المفرد، فتثبت كل عملية في اليوميات المساءلة أو في اليومية العمومية ، وترحل إلى الحسابات المختلفة في دفتر الاستاذ أو في دفاتر الاستاذ المتعددة حسبما يكون الحال .

وبذلك نكون قد اتبعنا طريقة القيد المزدوج فيمكن تصوير ميزان مراجعة كامل في نهاية سنة ١٩٤٦ وتصوير الحسابات الختامية والميزانية العمومية كالمعتاد

ثانياً - تحويلها بالنسبة إلى عمليات تمت في مرة معينة :

بفرض أن تاجراً قد اتبع طريقة القيد المفرد في حسابات سنة ١٩٤٥ وأنه يراد تطبيق طريقة القيد المزدوج بالنسبة لحسابات هذه السنة ، ففي هذه الحالة يجب البحث لمعرفة أرصدة الحسابات التي أهملتها طريقة القيد المفرد . ولما كانت هذه الطريقة لا تهتم إلا بالحسابات الشخصية مع وجود دفتر يومية

صندوق فانه يجب البحث عن أرصدة الحسابات الوهمية والحسابات الحقيقية ،
ولمعرفة أرصدة هذه الحسابات لدينا طريقان :-

١ - الطريقة التحليلية:

بفرض أن الدفاتر كانت ممسوحة على حسب القيد المفرد بطريقة مرضية
فليتحويلها الى القيد المزدوج بموجب هذه الطريقة تتبع الخطوات الآتية:

(١) يستخرج المركز المالي في أول يناير سنة ١٩٤٥ الذي يبين أصول
وخصوم المحل في ذلك التاريخ، ومن ذلك تجري القيد الافتتاحي بمعدل الأصول
مدينة والخصوم دائنة بما فيها رأس المال . ويرحل هذا القيد الى الحسابات
التي تفتح في دفتر الاستاذ، وبهذا نكون قد بدأنا الدفاتر، وليكن القيد الافتتاحي
نتيجة للمركز المالي في أول يناير سنة ١٩٤٥ بالشكل الآتي :

من مذكورين	الى مذكورين		
« العدد والالات	« الدائنين	١٥٦٠	١٢٥٠
« الاثاث	« رأس المال	٣٠١٥	١٢٠
« البضاعة			٦٦٠
« المدينين			١٧٢٥
« البنك			٧٢٠

اصول المحل وخصومه أول يناير سنة ١٩٤٥

ولم يبق لنا سوى تقييد العمليات التي تمت اثناء

السنة بموجب الطريقة المزدوجة .

(٢) يحلل دفتر استاذ المبيعات (الذمم) الذي يشتمل على حسابات العملاء
بعمل كشف تحليلي يكتب فيه أمام اسم كل عميل ملخص عملياته . ويجمع هذا
الكشف لتوصل الى معرفة جملة المبيعات الآجلة وباقي الحسابات الوهمية كالخصم
المسموح به والمردودات الداخلة والديون المعنوية . وبواسطة هذا الكشف
يمكن معرفة جملة النقدية التي دفعها هؤلاء العملاء واوراق القبض الواردة

منهم . ويظهر هذا الكشف كما هو واضح بصفحة ٢٥ وتكون قيود اليومية المثبتة لنتيجة هذا الكشف التحليلي :

٧٤٢٠	من العملاء	الى المبيعات	٧٤٢٠
	جملة المبيعات الاجله التي تمت أثناء العام بموجب كشف تحليل استاذ المبيعات		
٧٢٩٥	من مذكورين	الى العملاء	
٦٧٤٠	« البنك		
٣٢٥	« الخصم المسموح به		
١٨٠	« المردودات الداخلة		
٥٠	« الديون المدومة		
	مدفوعات العملاء وخلافه الخ		

(٣) أما بالنسبة الى دفتر استاذ المشتريات الذي يشتمل على حسابات الموردين فيحلل بنفس الطريقة وكما هو واضح بصحيفة ٢٦ وتكون قيود اليومية الاجمالية بالنسبة لنتيجة هذا الدفتر هكذا :-

٥٩٤٥	من المشتريات	الى الموردين	٥٩٤٥
	المشتريات الآجلة التي تمت أثناء العام بموجب كشف تحليلي لاستاذ المشتريات		
٦٠٥٥	من الموردين	الى مذكورين	
٥٧٨٠	الى البنك		
٢١٠	الى الخصم المكتسب		
٦٥	الى المردودات الخارجة		
	المدفوعات للموردين وخلافه الخ .		

(٤) وبالنسبة الى دفتر يومية الصندوق فتحلل المقبوضات والمدفوعات لمعرفة تفاصيلها كما يظهر ذلك في صفحة ٢٧ ويلاحظ اننا نخصص سطرًا لاثبات ما يخص كل صفحة من صفحات يومية الصندوق .

ويجمع هذا الملخص التحليلي ويثبت في اليومية بالشكل الآتي :
٧٦٠٠ من البنك الى مذكورين

الى العملاء ٦٧٤٠
الى المبيعات ٨٦٠

جملة النقدية الواردة حسب الكشف

٧٢٧٥ من مذكورين الى البنك

٥٧٨٠ من الدائنين

٢٥٠ من المشتريات

٤١٠ من الاجور

٢٠٠ من الايجار والعوائد

٢٧٥ من المصاريف التجارية

٣٦٠ من المسحوبات

جملة المدفوعات

ويلاحظ عند تحليل هذا الدفتر أن نفرق بين المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية . فاذا ما اشترى أثاث أو عقار فيجب مراعاة ذلك واطرافه مشتريات الاثاث أو العقار الى رصيدها اول المدة .

فاذا ما أثبتت العمليات بالشكل الموضح بعاليه ، ورحلت الى الحسابات في دفتر الاستاذ ورصدت هذه الحسابات ، امكن استخلاص ميزان مراجعة شامل لكل الحسابات كما يجب أن تظهر في ٣١ - ١٢ - ١٩٤٥ .

وعند عمل ميزان المراجعة يجب مراعاة الامور الاتية :

١ - يدرج رأس المال في أول المدة ، مع مراعاة أن تضاف اليه أية اضافات تكون قد اضيفت اليه أثناء العام .

ب - تثبت أصول اول المدة ، مع مراعاة اضافة أية أصول تكون قد اشترت أثناء المدة .

ج - تدرج مجاميع بعض العمليات كالمشتريات والمبيعات والمردودات بنوعها والمصروفات والمسحوبات .

د - تدرج الارصدة النهائية للمط-لوبات والذمم وأوراق القبض وأوراق الدفع والصندوق والبنك ، مع مراعاة اهمال أرصدة أول المدة .

وعلى ذلك يظهر ميزان المراجعة في ٣١ - ١٢ - ٤٥ بالشكل الاتي :

أرصدة دائنة	أرصدة مدينة	أسم الحساب
	٣٠١٥	رأس المال
١٢٥٠		عدد والات
١٢٠		أثاث
٧٩٠		بضاعة اول المدة
	٧٤٢٠	مبيعات آجلة
٣٢٥		خصم مسموح به
١٨٠		مردودات داخله
٥٠		ديون معدومة
١٨٥٠		ذمم
	٢١٠	خصم مكتسب
	٦٥	مردودات خارجة
٥٩٤٥		مشتريات آجلة
	١٤٥٠	مطلوبات
	٨٦٠	مبيعات نقدية
٢٥٠		مشتريات »
٤١٠		اجور
٢٠٠		ايجار وعوائد
٢٧٥		مصاريف تجارية
٣٦٠		مسحوبات
١٠٤٥		نقديه بالبنك في ٣١-١٢-٤٥
<u>١٣٠٢٠</u>	<u>١٣٠٢٠</u>	

حساب الارباح والخسائر

عن السنة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ١٩٤٥

٢٣٠	الى الايجار والعوائد	١٦٢٠	من المتاجرة (مجموع الربح)
	(٢٠٠ + ٥٠ - ٢٠)	٢١٠	من الخصم المكتسب
٢٧٥	الى المصروفات		
٣٢٥	الى الخصم المسموح به		
٥٠	الى الديون المدومة		
١٢٥	الى استهلاك العدد والالات		
٦	الى استهلاك الاثاث		
٨١٩	الى رأس المال (صافي الربح)		
<u>١٨٣٠</u>		<u>١٨٣٠</u>	

الميزانية العمومية في ٣١ / ١٢ / ١٩٤٥

اصول	خصوم
١٢٥٠	١٤٥٠
١٢٥	٥٠
١١٢٥	
١٢٠	٣٠١٥
٦	٨١٩
١١٤	٣٨٣٤
٨٢٠	٢٦٠
١٨٥٠	٣٤٧٤
١٠٤٥	
٢٠	
<u>٤٩٧٤</u>	<u>٤٩٧٤</u>

(كشف تحليلي لدفتر أستاذ المبيعات)

عن السنة المالية في ٣١ - ١٢ - ١٩٤٥

الجانب الدائن					الجانب المدين			الاسم	صفحة
الجموع	الرصيد النهائي	ديون معدومة	مردودات داخله	خصم	تقديمية واردة	الجموع	المبيعات	الرصيد أول المدة	
٢١٠	٣٥	—	١٥	٨	١٥٢	٢١٠	١٨٥	٢٥	١
النخ.	النخ.	النخ.	النخ.	النخ.	النخ.	النخ.	النخ.	النخ.	سامي وهبي
٩١٤٥	١٨٥٠	٥٠	١٨٠	٣٢٥	٦٧٤٠	٩١٤٥	٧٤٢٠	١٧٣٥	

ثانيا : طريقة الحسابات العمومية

إذا كان المحل لا يفتح حسابات للمدينين أو للدائنين ، فلا يتيسر تحليل دفترى استاذ المبيعات والمشتريات كما عملنا في الطريقة السابقة . وفي هذه الحالة يكون المحل ماسكا لدفتر يومية صندوق ويحمل هذا الدفتر على نمط الطريقة الموجودة في صفحة ٢٧ ومنه نعرف مفردات المصروفات والايرادات ، كما نعرف جملة مادفع للموردين وما قبض من العملاء . فإذا علم لنا الرصيد المستحق على العملاء في أول المدة والرصيد المستحق عليهم في آخر المدة وجملة مادفعوه خلال المدة فيعمل حساب اجمالي الذمم فيمكن التوصل لمعرفة رقم المبيعات . وكذلك بالنسبة للمشتريات فيمكن التوصل لمعرفة بتصوير حساب اجمالي المطلوبات متى علم رصيد المطلوبات أول المدة ورصيدا آخر المدة وجملة المبالغ المدفوعة لهم خلال العام .

مثال : طلب منك أحد التجار الذي يمسك دفاتره حسب طريقة القيد المفرد أن تحضر له الميزانية العمومية في ٣١ - ١٢ - ١٩٤٣ وتصور له حساب المتاجرة والارباح والخسائر عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ .

وعند تحليل دفتر الصندوق في ذلك الوقت انضح لك الآتي :

٤٠٠	رصيد الصندوق في أول نوفمبر سنة ١٩٤٢
٧٥٠	مسحوبات
٣٨٠٠	مدفوع للدائنين بما فيه اوراق الدفع
١١٠٠	اجور
٥٠٠	مهايا
١٣٢٥٠٠	مصروفات تجارية
٥٣٦٤٠٠	مقبوضات من المدينين بما فيها اوراق القبض
١٥٠	رصيد البنك في ٣١ / ١١ / ١٩٤٣ (سحب على المكشوف)
٢٠	نقدية في الخزينة
١٥٨١	مبيعات نقدية

وفي أول نوفمبر سنة ١٩٤٢ بلغ رأس المال ٥٠٠٠ ج أما باقي الاصول
والخصوم فقد كانت كما يلي : —

٣١ أكتوبر سنة ٤٣

أول نوفمبر سنة ٤٢

٢٥٠٠	١٩٨٠	بضاعة
١٩٣٥٠٥	٢٥٠٠	مدينون
٧٠٠	٢٢٠٠	دائنون
٧٠٠	٥٠٠	اوراق قبض
٢٠٠٠	٢٠٠٠	مبان
	٣٠٠	اوراق دفع
١٢٠	١٢٠	اثاث المكتب

ويراد عمل احتياطي للدينون المشكوك فيها بمبلغ ١٥٠ ج وتستهلك المباني
وأثاث المكتب بمعدل ٥ ٪

حساب الصندوق

له

من المسحوبات	٧٥٠	الي الرصيد	٤٠٠
« الدائنين واوراق الدفع	٣٨٠٠	« المدينين واوراق قبض	٥٣٦٤٥٠٠
« الاجور	١١٠٠	« المبيعات بالنقد	١٥٨١
« المهايا	٥٠٠	« البنك (سحب على	١٥٠
« المصاريف التجارية	١٣٢٥٥٠٠	المكشوف)	
« الرصيد الباقي	٢٠		
	<u>٧٤٩٥٥٠٠</u>		<u>٧٤٩٥٥٠٠</u>

> / المدينين وأوراق القبض

من الصندوق	٥٣٦٤٥٠٠	الي الرصيد	٣٠٠٠
« الرصيد	٢٦٣٥٥٠٠	« المبيعات	٥٠٠٠
	<u>٧٠٠٠</u>		<u>٨٠٠٠</u>

> / الدائنين واوراق الدفع

من الرصيد	٢٥٠	الي الصندوق	٣٨٠٠
« المشتريات	٢٠٠٠	« الرصيد	٧٠٠
	<u>٤٥٠٠</u>		<u>٤٥٠٠</u>

ح/ المتاجرة والارباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١-١٠-١٩٤٣

له

منه

الي البضاعة بالمخزن	١٩٨٠	١٥٨١	من المبيعات النقدية
اول المدة		٦٥٨١	» » ٥٠٠٠ على الحساب
» المشتريات	٢٠٠٠		» بضاعة بالمخزن
» الاجور	١١٠٠	٢٥٠٠	(آخر المدة)
» الرصيد (مجم)	٤٠٠١	٩٠٨١	
الربح)			
	٩٠٨١	٤٠٠١	» الرصيد (مجم)
			الربح)
» المهاييا	٥٠٠		
» المصاريف			
التجارية	١٣٢٥٠٠		
» احتياطي الديون			
المشكوك فيها	١٥٠		
» الاستهلاكات			
استهلاك المباني	١٠٠		
» الاثاث	١٠٦		
الرصيد صافي الربح	١٩١٩٥٠٠		
	٤٠٠١	٤٠٠١	

مخصص

الميزانية العمومية في ٣١ / ١٢ / ١٩٤٣

أصول

دائون	٧٠٠	٨٥٠	مبان	٢٠٠٠	١٩٠٠
بنك (سحب على المكشوف)	١٥٠		استهلاك	١٠٠	
رأس المال	٥٠٠٠		أثاث المكتب	١٢٠	
+ أرباح	١٩١٩٥٠٠		استهلاك	٦	١١٤
— مسحوبات	٥٩١٩٥٠٠		بضاعة بالمخزن		٢٥٠٠
	٧٥٠—	٦١٦٩٥٠٠	مدينون	١٩٣٥٥٠٠	
			احتياطي الديون المشكوك فيها	١٥٠٠—	
			أوراق قبض	١٧٨٥٥٠٠	
			صندوق	٧٠٠—	٢٤٨٥٥٥
					٢٠٠٠
					٧٠١٩٥٠٠

مثال: طلب اليك تاجر أن تستخرج له حساباته الختامية - متاجرة وأرباح وخسائر - وأن تصور له الميزانية كما تظهر في ٣١ مارس ١٩٤٦ . وبفحص العمل تبين لك أن هنالك سجلات غير منظمة لاثبات المبيعات والمدفوعات غير أنها لم تستخدم مطلقا لضبط رصيد الصندوق وهنالك أيضا حساب جار في البنك لهذا التاجر تودع فيه مبالغ بين الحين والحين وتسحب منه مبالغ بشيكات بعضها للعمل وبعضها للشؤون الخاصة . فمن البيانات الآتية المستخرجة من تلك السجلات والمقدمة من التاجر نفسه صورا الحسابات المطلوبة علما بان التاجر يسكن هو وعائلته في أعلى المتجر مما يقدر له ثلث الايجار والنور وأن هنالك عجزا في الصندوق يبلغ ٣٥٦ جنيهها المعتقد أن سببه هو مسحوبات التاجر لمصروفاته الخاصة .

١٠٠ جنيهه أرباح أسهم خاصة بالتاجر أودعت في البنك

١٣٠٠ » مسحوبات للمصروفات الخاصة من البنك

١٢٥٠٠ » متحصلات بالنقد عن المبيعات الاجلة

٨٠٠٠ » مدفوعات لثمن البضائع نقدا وبشيكات

٢٠٠٠ » أجور ومهايا

٣٥٠ » مصروفات تسليم

١٠٨ » ايجار

٥١ » اضاءة

٢٣ » مصروفات عمومية

أما الموجودات والمطلوبات كما قدرت في أول السنة وفي آخرها فكانت

كما يلي :-

أول السنة آخر السنة

البضاعة	٧٥٠٠	١٠٠٠
رصيد البنك	٦٠٠	٤٠٠
نقدية بالصندوق	٢٠	١٥
مدينون	١٠٠٠	٧٠٠
دائنون	١٥٠٠	١٣٦٥
أوراق مالية	٢٥٠٠	٢٥٠٠

(المعهد العالى للعلوم المالية مايو ١٩٤٦)

يظهر حساب إجمالى المدينين والدائنين لمعرفة المبيعات والمشتريات هكذا

> / إجمالى المدينين

من البنك	١٢٥٠٠	إلى رصيد أول المدة	٧٠٠
» الرصيد الجديد	١٠٠٠	إلى المبيعات	١٢٨٠٠
	<u>١٣٥٠٠</u>		<u>١٣٥٠٠</u>

> / إجمالى الدائنين

من الرصيد أول المدة	١٣٦٥	إلى البنك والصندوق	٨٠٠٠
» المشتريات	٨١٣٥	» الرصيد الجديد	١٥٠٠
	<u>٩٥٠٠</u>		<u>٩٥٠٠</u>

ميزان المراجعة في ٣١ / ٣ / ١٩٤٦

أرصدة مدينة	اسم الحساب	أرصدة دائنة	اسم الحساب
١٠٠٠	بضاعة أول المدة	٣٢٥٠	رأس المال
٦٠٠	بنك	١٥٠٠	مطلوبات
٢٠	صندوق	١٢٨٠٠	مبيعات
١٠٠٠	ذمم	١٠٠	أرباح الأسهم
٢٥٠٠	أوراق مالية		
٨١٣٥	مشتريات		
١٣٠٠	مسحوبات		
٢٠٠٠	أجور		
٣٥٠	مصروفات		
١٠٨	إيجار		
٥١	اضاءة		
٢٣٠	مصروفات عمومية		
٣٥٦	عجز الصندوق (مسحوبات)		
١٧٦٥٠		١٧٦٥٠	

> / المتاجرة

١٠٠٠	إلى > / البضاعة أول المدة	١٢٨٠٠	من المبيعات
٨١٣٥	المشتريات	٧٥٠	من البضاعة (آخر المدة)
٢٠٠٠	الأجور		
٢٤١٥	الأرباح والخسائر		
	(بجمل الربح)		
١٣٥٥٠		١٣٥٥٠	

منه حساب الأرباح والخسائر له

٣٥٠	إلى المصروفات	٢٤١٥	من المتاجرة
٧٢	د الايجار (٣٦-١٠٨)	١٠٠	د أرباح الأسهم
٣٤	د النور (١٧- ٥١)		
٢٣٠	د المصروفات العمومية		
١٨٢٩	د رأس المال (صافي الربح)		
<u>٢٥١٥</u>		<u>٢٥١٥</u>	

أصول	الميزانية العمومية	خصوم
٧٥٠	بضاعة	٣٢٥٠
١٠٠٠	ذمم	١٨٢٩
٢٥٠٠	أوراق مالية	٥٠٧٩
٦٠٠	بنك	١٧٠٩
٢٠	صندوق	٣٣٧٠
		١٥٠٠
<u>٤٨٧٠</u>		<u>٤٨٧٠</u>

ملحوظة - المسحوبات مكونة من :

١٣٠٠	البنك
٣٥٦	عجز الصندوق
٣٦	الحصة في الايجار
١٧	د النور
<u>١٧٠٩</u>	

سؤال أثير: الميزانية الآتية تبين الحالة المالية لمحل كمال في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥

أصول مختلفة الميزانية في ٣١ / ١٢ / ١٩٤٥ خصوم مختلفة

١٥٦٠ أرض ومبان	٧٢١ دائنون
٤٢٠ عدد وآلات	٣١٥٠ رأس المال
٨٧٦ بضائع	
٩٨٢ مدينون	
٣٣ نقدية	
<u>٣٨٧١</u>	<u>٣٨٧١</u>

وكان كمال يكتفي بدفتر يومية الصندوق وأستاذ للعملاء والموردين إذ كان يقنع باتباع طريقة القيد المفرد ويفحص هذين الدفترين أمكنك الوصول إلى ما يأتي : -

أولا - خلاصة المقبوضات	والمدفوعات خلال العام
٤٢٧٦ من العملاء	٣٩٥٤ للموردين
١٨٦٣ من مبيعات نقدية	١٣٧٠ مصاريف مختلفة عمومية
٢٠٠ لزيادة رأس المال	١٦٠ لشراء عدد وآلات
	٥٣٦ لصاحب المحل (مسحوبات)
<u>٦٣٣٩</u> الجملة	<u>٦٠٢٠</u> الجملة

ثانيا - تبين أنه في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦

كان لا يزال للموردين ٨١٦ جنيه
وعلى العملاء ٩١٨ جنيه

وطرف المحل بضاعة باقية قيمتها ٨٥٤

والمطلوب تصوير حساب المتاجرة والأرباح والخسائر عن العام المنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ثم عمل الميزانية كما تظهر في ذلك التاريخ مع ملاحظة ما يأتي :-

١ - تستهلك العدد والآلات - بما فيها الاضافات - بنسبة ١٠ ٪

٢ - يكون احتياطي للديون المشكوك فيها قدره ١٥٠ ج

(بكالوريوس كلية التجارة فؤاد الأول مايو ١٩٤٧)

يعمل حسابي أجمالي الذمم وإجمالي المطلوبات لاستخلاص المبيعات والمشتريات .

إجمالي الذمم

٩٨٢	إلى الرصيد القديم	٤٢٧٦	من البنك
٤٢١٢	إلى المبيعات	٩١٨	من المشتريات
٥١٩٤		٥١٩٤	

إجمالي المطلوبات

٣٩٥٤	إلى البنك	٧٢١	من الرصيد القديم
١٦٨	إلى الرصيد	٤٠٤٩	من المشتريات
٤٧٧٠		٤٧٧٠	

ميزان المراجعة

اسم الحساب	ارصده دائنة	اسم الحساب	ارصدة مدينة
رأس المال	٣٣٥٠	أراض ومبان	١٥٦٠
موردون	٨١٦	عدد	٥٨٠
مبيعات	٦٠٧٥	بضاعة	٨٧٦
١٨٦٣ مبيعات نقدية		عملاء	٩١٨
٤٢١٢ » آجلة		مشتريات	٤٠٤٩
		بنك	٣٥٢
		مصاريف عمومية	١٣٧٠
		مسحوبات	٥٣٦
	١٠٢٤١		١٠٢٤١

ملحوظة - رصيد البنك عبارة عن النقدية أول المدة زائداً الفرق بين
المقبوضات والمدفوعات خلال العام

حساب المتاجرة

من المبيعات	٦٠٧٥	الى بضاعة أول المدة	٨٧٦
بضاعة آخر المدة	٨٥٤	الى المشتريات	٤٠٤٩
		الى الارباح والخسائر	٢٠٠٤
		(مجمل الربح)	
	٦٩٢٩		٦٩٢٩

حساب الأرباح والخسائر

١٥٠	الى احتياطي الديون	٢٠٠٤	من المتاجرة
٥٨	« استهلاك العدد		(بمجل الربح)
١٣٧٠	« المصروفات		
٤٢٦	« الى رأس المال		
	(صافي الربح)		
٢٠٠٤		٢٠٠٤	

الميزانية العمومية

١٥٦٠	أراض	٣٣٥٠	رأس المال
٥٨٠	عدد	٤٢٦	أرباح
٥٨	استهلاك	٣٧٧٦	
٥٢٢	ذمم	٥٣٦	مسحوبات
٩١٨		٣٢٤٠	
١٥٠	احتياطي الديون	٨١٦	موردون
٧٦٨			
٨٥٤	بضاعة		
٣٥٢	بنك		
٤٠٥٦		٤٠٥٦	

تمارين على طريقة القيد المفرد

١ - كان المركز المالى لنجيب غالى الذى يتبع طريقة القيد المفرد فى أول يناير سنة ١٩٤٦ بالشكل الآتى : -

جنيه	
١٢٥٧	بضاعة بالمخزن
١٩	نقدية فى المحل
٢١٠	نقدية بالبنك
٥٠٦	آلات
٢٨٠	مدينون
٥٠٢	دائنون
٢٠٣	وبلغت مسحوباته أثناء العام

وقد أصبح مركزه المالى فى ٣١ / ١٢ / ١٩٤٦ بالشكل الآتى : -

جنيه	
١٣١٠	بضاعة بالمخزن
٢٥	نقدية فى المحل
١٠٩	نقدية فى البنك
٥٢٦	آلات
٣٩١	مدينون
٤٠١	دائنون

والمطلوب تصوير البيانات اللازمة لإظهار صافى ربحه أو خسارته - ثم صور مركزه المالى كما يظهر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦

٢ - كان المركز المالى لمحل جمال فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٦ كالآتى : -

نقدية في الصندوق ٢٠٩

بضاعة ١٥٦٣

مدينون ٢١٠

أثاث ٧٥

دائنون ٢٠٣

سحب من البنك على المكشوف ١٠٠

وفي أثناء السنة الأشهر المنتهية في ٣١ / ١٢ / ١٩٤٦ دفع مبلغ ٢٠٠ ج
كرأس مال اضافي وسحب لاستعماله الخاص مبلغ ١٤٣ ج

وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ كان مركزه المالي كما يلي .

نقدية بالبنك ١٠٣

أثاث ٨٠

بضاعة بالمخزن ١٧٩٥

مدينون ٣١٣

دائنون ١٠٠

والمطلوب عمل المكشوف اللازمة لمعرفة أرباحه في السنة الأشهر المنتهية

في ٣١ / ١٢ / ١٩٤٦ وتصوير مركزه المالي

٣ - فوزى وسليم شريكا تضامن يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢

ويستعملان الطريقة المفردة في إثبات عملياتهما . وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥

كان بيان حالتهما المالية كالآتي : —

أصول	خصوم
آلات وعدد	رأس مال فوزى
٥٤٠٠	١٠٠٠٠
بضاعة	د د سليم
٤٩٨٧	٤٠٠٠
مدينون	قرض فوزى
٦٧٢٣	٢٠٠٠
نقدية بالبنك	دائنون
١٧٦٦	٢٨٧٦
١٨٨٧٦	١٨٨٧٦

وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ كانت أصولهما وخصومهما كالآتي : —

مدينون	٧٣٦٧
دائنون	٣٢١٣
عدد وآلات	٥٤٠٠
اضافات للعدد	٢٠٠٠
أوراق قبض	١٠٠٠
بضاعة	٤٨١٣
نقدية بالبنك	١٣٩٩

والمطلوب ايجاد أرباح الشركة وخسائرها أثناء السنة المنتهية في

١٩٤٦/١٢/٣١ وتصوير بيان الحالة المالية للشركة مع العلم بأن : —

- ١ - استهلاك العدد والآلات بما فيها الإضافات يعمل بمعدل ٩ ٪
- ٢ - زاد فوزى قرضه بمبلغ ٢٠٠٠ ج في ١ / ١٠ / ١٩٤٦ لتتمكن الشركة من عمل اضافات العدد التي تم تركيبتها في اليوم السابق
- ٣ - تحتسب فائدة على القرض بمعدل ٥ ٪ سنويا
- ٤ - سحب كل من فوزى وسليم ١٢٤٣ - ١٠٣٠ على التعاقب

٤- قدم اليك أحد التجار المعلومات الآتية المستخرجة من دفاتره المسوكة على أساس القيد المفرد وطلب منك اعداد :-

١ - الحسابات التحليلية للنقدية ولإجمالي المدينين والدائنين

٢ - ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٤٦

٣ - الحسابات الختامية عن سنة ١٩٤٦

٤ - الميزانية العمومية بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٤٦

الأصول والخصوم	(١)	
	أول يناير ١٩٤٦	٣١ ديسمبر ١٩٤٦
	جنيه	جنيه
نقدية بالخزينة	٢٠٠	١٠٠
نقدية بينك مصر	١٦٠٠	٣٣٠٠
مدينون	٢٥٠٠	؟
دائنون	؟	٣٠٠٠
بضاعة	٤٥٠٠	٣٢٠٠
أثاث روى احتساب استهلاك ١٠٪	٤٠٠	٤٠٠
إيجار مقدم	١٠٠	٨٠

(٢) المعلومات بخصوص عمليات السنة :

جنيه	
١١٢٠٠	مسدد من المدينين نقدا بعد السماح لهم بخصم ٣٠٠ جنيه
٤٨٠٠	مسدد إلى الدائنين بشيكات بعد السماح بخصم ٢٠٠ جنيه
٩٠٠٠	مشتريات آجلة
١٤٥٠٠	مبيعات آجلة بالنقد
٢٠٠	مردودات من العملاء
٣٠٠	مردودات إلى الموردين

٣٠٠	مسحوبات نقدية
١١٥٠٠	مبالغ أودعت في البنك
١٦٠٠	مصرفات ادارية دفعت بشيكات
٩٠٠	مصرفات بيع وتوزيع دفعت بشيكات (هناك عمولة وكلا
	بيع مستحقة ١٠٠ ج)
١٥٠	بضاعة سحبها صاحب المنشأة بسعر البيع لاستعماله الخاص
٢٠٠	ديون معدومة

المعهد العالى للعلوم المالية (مايو ١٩٤٧)

مستحق

البَابُ الثَّانِي

البيع بالعمولة - بضاعة الامانة

يلجأ بعض التجار إلى هذه الوسيلة من البيع ، إذا كانت السوق المحلية لا تتسع لتصريف كافة السلع ، أو لأن الربح الذي يمكن الحصول عليه ، بتصريف جزء من هذه البضاعة في أسواق أخرى ، أكثر مما يمكن الحصول عليه في السوق المحلي ، فيرسلون جزءاً من بضائعهم إلى وكلاء البيع في بلاد أخرى داخل القطر أو خارجه . فإذا كانت السوق الداخلية للبصل في القطر المصري مثلاً ، لا تسمح بتصريف كافة المحصول فقد يمكن للتاجر أن يحاول تصريف جزء من هذا المحصول في أسواق اجنبية ، عن طريق وكلاء البيع الذين يتقاضون مقابل عملهم هذا عمولة يتفق عليها ، ومن ثم يسمون وكلاء بالعمولة .

ويكتفي التجار باستخدام وكلاء البيع دون فتح فروع لهم في الجهات التي يرغبون تصريف الزائد من بضائعهم فيها ، لأن فتح الفروع في تلك الجهات قد يكلفهم مصاريف تربو عن مقدار العمولة التي تدفع إلى وكلاء البيع ، أو لأن مدى مبيعاتهم في هذه الجهات قد لا يبرر تكاليف القيام بمثل هذا العمل ، فضلاً عن أن وكلاء البيع أدرى بحالة سوقهم وحاجاتهم .

ويجب أن لا نخلط بين الوكلاء بالعمولة وبين الوكلاء المتجولين الذين يرسلهم المحل إلى جهات متعددة يعرضون فيها عينات من بضائع المحل بقصد تصريفها . وهؤلاء الوكلاء المتجولين قد يتقاضون مرتباً ثابتاً علاوة عن المبيعات وقد يكتفون بالعمولة أو المرتب . والعادة أن يتحمل المحل مصاريف انتقائهم ، وقد يعطي لهم مرتب ثابت مقابل هذه المصاريف .

وواضح أنه من مصلحة الوكيل أن يبيع البضاعة بأسرع ما يمكن ، لأن ذلك يخول له حق الحصول على عمولة البيع . وقد تدفعه هذه الرغبة الى البيع لأشخاص قد لا يكون من المحقق قيامهم بسداد ما عليهم . ولما كان المفروض أن الموكل هو المسئول عن ما يعجز الوكيل عن تحصيله من هؤلاء العملاء ، لأن البيع يتم لحساب الموكل وتحت مسؤوليته ، ولما كان من الصعب على الموكل أن يقوم بنفسه بالعمل على تحصيل مثل هذه الديون أو مقاضاة مثل هؤلاء العملاء ، كان مصلحته بل ومن مصلحة الوكيل في نفس الوقت أن يتفق على إعطاء الوكيل عمولة خاصة يطلق عليها اسم عمولة ضمان الدفع *del credere* ليصبح الوكيل نتيجة ذلك مسئولاً عن أى ديون تعدم طرف مثل هؤلاء العملاء . بهذا الطريق يتخلص الموكل من مسؤولية تحمل مثل هذه الخساره في مقابل هذه العمولة التي يعطيها للوكيل ، وفي نفس الوقت يرى الوكيل نفسه مضطراً إلى التدقيق في اختيار العملاء الذين يبيع لهم من بضاعة الامانة على الحساب ، ذلك لأنه أصبح مسئولاً عما يجوز أن يعدم من ديون قبل هؤلاء العملاء وهو في نفس الوقت يستفيد من هذه العمولة التي ينقاضها في مقابل تحمله هذا الضمان .

يتضح مما تقدم أن عمولة ضمان الدفع لا تحسب - على الأقل من الوجهة النظرية - الا على المبيعات الآجله ، إذ أن الوكيل لا يتعرض لأى خطر ينتج عن عدم الدفع إذا بيعت البضاعة نقداً . على أنه من الوجهة العملية قد يتفق على أن تكون عمولة شاملة عن جميع المبيعات من آجلة ونقدية - أى انها عمولة البيع وعمولة ضمان الدفع .

والعادة أن يعمل عقد بين الوكيل والموكل يتعهد فيه الأول أن يحافظ على البضاعة التي يرسلها له موكله محافظته على بضاعته الخاصة ، وأن يبيعها بأعلا سعر ممكن ، وألا يبيعها بأقل من السعر الذي يحدده له هذا الموكل إلا بأذن خاص ،

كما أنه لا يجوز له أن يشتري هذه البضاعة أو جزءاً منها لحسابه الخاص إلا بعد اتفاه مع الموكل على ذلك . أما الموكل فعليه أن يمنح وكيله العمولة التي يتفق عليها وإلا يعزله من الوكالة إلا إذا حدث ما يخوله هذا الحق من الوجهة القانونية كأن يخالف شروط العقد . كما أنه لا يجوز أن يعطى توكيلاً في نفس المنطقة لوكيل آخر إذا نص العقد على أن هذا الوكيل هو الوكيل الوحيد .

والوكيل الذي ترسل إليه البضاعة قد يكون داخل القطر أو خارجه كما قدمنا . وفي الحالة الأولى تحصل المحاسبة بين الوكيل والموكل بعملة بلد واحد ولكن في الحالة الثانية توجد عملتان عملة بلد الوكيل وعملة بلد الموكل ، وهذا الاختلاف في العملة له تأثير من جهة المحاسبة ينشأ عن سعر القطع بين البلدين ، وسنقصر كلامنا هنا عن الحالة الأولى .

والذي يحصل عادة عند إرسال بضائع إلى وكلاء البيع أن يحرر الموكل فاتورة صورية (Proforma Invoice) ، ترسل للوكيل لإعطائه فكرة عن الثمن الذي لا يجوز له أن يبيع بأقل منه إلا بإذن خاص من الموكل . وتذكر فيها معظم البيانات التي تذكر عادة في الفاتورة العادية . وأهمية الفاتورة الصورية تظهر بشكل واضح عند إرسال بضائع من قطر لآخر ، إذ أن مرور السلع يستدعي وجود فاتورة تكون أساساً لاحتساب الضرائب الجمركية ومن العبث المغالاة في تقدير قيمة البضائع بالفاتورة إذا أرسلت إلى بلد ذات عوائد جمركية عالية ، كما أنه على الموكل أن لا يبين بالفاتورة الصورية الثمن الذي تكلفته البضاعة Cost Price حتى لا يعرف الوكيل مقدار الربح الذي يحصل عليه موكله من جراء بيع هذه البضاعة ، فيبعث ذلك في نفسه رغبة الاتجار في تلك السلع لحسابه فيصبح منافساً لموكله .

معاملة بضاعة الأمانة في دفاتر الموكل

يجب أن نذكر دائماً أن البضاعة المرسلة للوكيل تبقى ملكاً للموكل ، فلا يمكن أن يعتبر الوكيل مديناً بقيمتها لأنه لا يعتبر مشترياً لها ، ولا يمكن إلا بد من إثبات ما يدل على خروجها من المحل وإرسالها إلى هذا الوكيل لذلك تتبع الخطوات الآتية :

(أولاً) - عند إرسال بضاعة الأمانة للوكيل يجري قيد في اليومية يجعل به حساب بضاعة الأمانة لدى الوكيل مديناً وحساب بضاعة الأمانة الخارجة دائناً وتقيد البضاعة بسعر تكلفتها لا بالثمن المثبت بالفاتورة الصورية . والسبب في عدم إعتبارها مبيعات هو أن هذه البضاعة ربما بيعت أو ردت ولذا يفتح هذا الحساب المؤقت إلى أن يثبت في أمرها نهائياً وعندئذ يقفل هذا الحساب .

(ثانياً) - يجعل حساب بضاعة الأمانة لدى الوكيل مديناً بكافة المصاريف التي يصرفها الموكل على هذه الإرسالية ، ويجعل حساب الصندوق أو حساب البنك دائناً إذا كانت هذه المصاريف دفعت نقداً أو بشيك ، أو تجعل حسابات الأشخاص الذين أدوا خدمات خاصة بهذه البضاعة دائنة إذا كانت هذه المصاريف لم تدفع بعد .

(ثالثاً) - يجعل حساب الصندوق أو البنك أو حساب أوراق القبض مديناً وحساب الوكيل دائناً إذا أرسل الأخير إلى الموكل نقوداً أو شيكاً أو قبل كمبيالات تحت الحساب أو حرر سنداً .

(رابعاً) - عند ورود حساب المبيع من الوكيل بعد بيع البضاعة أو جزء منها يجعل حساب الوكيل مديناً بثمن البضاعة المباعة ، كما يجعل حساب بضاعة الأمانة لدى الوكيل دائناً ، ثم يجعل حساب الوكيل دائناً بكافة المصاريف التي صرفها

عليها ، كما يجعل دائننا بعمولة البيع وعمولة ضمان الدفع متى وجدت ، ويجعل حساب بضاعة الأمانة لديه مدينا بكل هذه العناصر . ثم يجعل حساب الوكيل دائننا بما يصحب حساب المبيع من نقدية أو شيك أو ورقة قبض مع جعل حساب الصندوق أو البنك أو أوراق القبض مدينا بنفس القيمة .

(خامسا) - يمثل حينئذ رصيد حساب بضاعة الأمانة لدى (فلان) نتيجة هذه البضاعة فيقفل هذا الحساب بترحيل رصيده إلى حساب خاص يسمى حساب أرباح وخسائر بضاعة الأمانة الذي يقفل بدوره في نهاية المدة التجارية بترحيله إلى حساب الأرباح والخسائر .

ويلاحظ أن المصاريف التي تكلفتها البضاعة عند إرسالها والمصاريف التي صرفها الوكيل ادرجت في حساب بضاعة الأمانة ولم يحمل بها حساب الأرباح والخسائر للأسباب الآتية :

- (١) لمعرفة صافي الربح أو الخسارة من هذه الإرسالية .
- (٢) لإمكان عمل مقارنة صحيحة بين الأرباح الناتجة من عدة إرساليات لشخص واحد .
- (٣) لإمكان عمل مقارنة صحيحة بين الأرباح الناتجة من عدة إرساليات لعدة جهات مختلفة .

(سادسا) - يقفل حساب بضاعة الأمانة الخارجة بترحيله إلى حساب المتاجرة والسبب في ذلك أن البيع أصبح الآن نهائيا .

فإذا فرضنا أنه في أول يناير سنة ١٩٤٠ أرسل عبد العظيم عمارة التاجر بالمنيا إلى حنا جرجس التاجر والوكيل بالعمولة بروض الفرج البضائع الآتية لبيعها لحسابه وعلى ذمته نظير عمولة شاملة قدرها ٥ ٪

٥٠٠ أردب فول سعر الأردب ١٤٠ قرشاً ، ٣٠٠ أردب قمح سعر الأردب ١٥٠ قرشاً . وأنه صرف عليها المصاريف الآتية :

٤٨ جنبها شحن ونقل ، و ٢٠ جنبها فوارغ ، و ٧٥٠ جنبها تأمين . وأن الوكيل باع هذه البضاعة وأرسل إلى موكله حساب المبيع المبين فيما بعد فإن القيود التي يجريها الموكل (عبد العظيم عماره) في دفاتره تكون كما هو وارد بصفحة ٥٣ مع ملاحظة أن القيود المثبتة للمصاريف التي صرفها الوكيل والتمن الذي باع به البضاعة لا يمكن إثباتها إلا بعد ورود حساب المبيع الموجودة به هذه البيانات .

حساب المبيع الذي يرسله هنا جرجس

حنا جرجس

تاجر ووكيل بالعمولة بروض الفرج

روض الفرج في ١٣ يناير سنة ١٩٤٠

حساب مبيع رقم

حضرة المحترم عبد العظيم افندى عماره

تاجر غلال - بالمنيا

بيان البضاعة الواردة بتاريخ ٣ يناير والمباعة لحسابكم وعلى مسئوليتكم

التاريخ	السعر	البيان	المصدر	الدين في الجزئي	الدين في الكلي
١٩٤٠ يناير	قرشا			جنيه	جنيه
٧	١٧٠	أردب فول سعر الاردب	٥٠٠	٨٥٠	٧٥٠
٩	١٦٥	أردب قمح سعر الاردب	٣٠٠	٤٩٥	١٣٤٥
٣		المصاريف			
٤		نقل وتخزين		١٢	
		تأمين في الشونة		٣	
		عمولة بيع وضمان دفع ٥٪		٦٧	
		البساق والمسند بموجِب شيك مسحوب على بنك مصر فرع		٢٥٠	
		الامضاء			٨٢
		(حنا جرجس)			١٢٦٢
		المنيا رقم ٠٠٠ وصرف مع هذا الحساب			٢٥٠
		ما عدا السهو والغلط			

بومبة عبد العظيم عمارة

بناير		جقيقه	مليم	جنيه	مليم
١	من حـ / بضاعة الامانة لدى (حنا جرجس) الى حـ / بضاعة الامانة الخارجة البضاعة المرسله للمذكور لبيعها لحسابنا وعلى ذمتنا فاتورة رقم (. . .) مؤرخة في	١١٥٠		١١٥٠	
١	من حـ / بضاعة الامانة لدى حنا جرجس الى حساب الصندوق المصاريف التي تكلفتها البضاعة المرسله بيانها :- جنيه مايم شحن ونقل ٤٨ فوارخ ٢٠ تأمين ٥ ٧٥٠	٧٣	٧٥٠	٧٣	٧٥٠
١٤	من حساب حنا جرجس الى حساب بضاعة الامانة (لدى حنا جرجس) تم بيع البضاعة كما هو مبين بحساب المبيع رقم . . . المؤرخ ١٣ الجاري	١٣٤٥		١٣٤٥	

تاريخ	١٤	من ح - بضاعة الامة (لدي حنا جرجس) الى ح - حنا جرجس	جنيه	مليم	جنيه	مليم
		المستحق للمذكور حسب كشف حساب المبيع رقم ٠٠٠ المؤرخ ١٣ الجاري ١٢ جنيه تخزين ٣٥٠٠ ، ٦٧٢٥٠ عمولة ٥٠٪	٨٢	٧٥٠	٨٢	٧٥٠
		من ح - البنك				
		الى ح - حنا جرجس شيك رقم ٠٠٠ على بنك مصر فرع الدنيا بصفاتي بمن البيع لحساب مبيع رقم ٠٠٠ مؤرخ ١٣ الجاري	١٢٦٢	٢٥٠	١٢٦٢	٢٥٠

عندئذ لا يبقى من الحسابات الخاصة بضاعة الامانة إلا حساباتها وحساب بضاعة الامانة (لدى حنا جرجس) وحساب بضاعة الامانة الخارجية ويمثل رصيد الحساب الاول نتيجة بيع هذه الارشالية من ربح أو خسارة كما يمثل رصيد الحساب الثاني ما بيع فعلا من هذه الارشالية . أما الحساب الاول فيقتل بجهله مدينا برصيده ، وجهل حساب ارباح وخسائر بضاعة الامانة دائنا ، وأما الحساب الثاني فيقتل في نهاية المدة التجارية بجهله مدينا وحساب المتساجرة دائنا وعلى ذلك يكون التقييم هكذا :-

بنـاير	جنيـه	مليم	جنيـه	مليم
من ح - بضاعة الامانة لدى (حنا جرجس) الى ح - ارباح وخسائر بضاعة الامانة اقفال حساب بضاعة الامانة بتحويل رصيده الى حساب ارباح وخسائر بضاعة الامانة .	٣٨	٥٠٠	٣٨	٥٠٠
من ح - بضاعة الامانة الخارجية الى حساب المتاجره إقفال حساب بضاعة الامانة الخارجية بتحويله الى حساب المتاجرة	١١٥٠		١١٥٠	

له

د / حنا جر جس

منه

التاريخ	البيان	المبلغ		التاريخ	البيان	المبلغ	
يناير		جنيه	مليم	يناير		جنيه	مليم
١٤	من د / بضاعة الأمانة (لدى حنا جر جس) مصاريف عمولة	٨٢	٧٥٠	١٤	إلى د / بضاعة الأمانة (لدى حنا جر جس	١٣٤٥	
	من د / البنك	١٢٦٢	٢٥٠			١٣٤٥	
		١٣٤٥				١٣٤٥	

له

د / بضاعة الأمانة الخارجه

منه

التاريخ	البيان	المبلغ		التاريخ	البيان	المبلغ	
يناير		جنيه	مليم			جنيه	مليم
١	من د / بضاعة الأمانة (لدى حنا جر جس)	١١٥٠			إلى د / المتاجرة	١١٥٠	

معاملة بضاعة الامانة في دفاتر الوكيل

(أولاً) - عند ما اتصله البضاعة لا يجوز إثباتها في الدفاتر القيدية ، بل يكتفى بأخذ مذكرة تفصيلية بورودها في دفتر بيانى . ذلك لأنها لازالت ملكا للموكل .

(ثانياً) - عند ما يصرف أى مبلغ على هذه البضاعة فى سبيل استلامها أو تخزينها أو التأمين عليها يجعل حساب الموكل مديناً وحساب الصندوق أو البنك أو حساب من قام بهذه الخدمة ولم يقبض ما يستحقه دائناً .

(ثالثاً) - ثم يجعل حساب الموكل دائناً بضمن ما يباع من هذه البضاعة ، كما يجعل حساب الصندوق أو البنك مديناً إذا بيعت هذه البضاعة نقداً أو بشيك أرسل للبنك ، أما اذا بيعت لأجل فيجعل حساب المشتري مديناً بدلاً من حساب الصندوق أو البنك .

(رابعاً) - الدفعات التى يرسلها الوكيل إلى موكله سواء كانت نقدية أم بشيكات أو الكمبيالات التى يقبلها الوكيل أو السندات التى يحررها لأمر الموكل يجعل حساب الموكل مديناً بها ، كما يجعل حساب الصندوق أو البنك أو أوراق الدفع دائناً بها .

(خامساً) - كذلك يجعل حساب الموكل مديناً بالعمولة التى يستحقها الوكيل ، كما يجعل حساب العمولة دائناً .

ويمثل حينئذ رصيد حساب الموكل فى دفاتر الوكيل المبلغ الباقي للموكل قبل وكيله ، فإذا أرسل الوكيل إلى موكله ما يسدد هذا الحساب ، جعل حساب الموكل مديناً وحساب الصندوق أو البنك أو أوراق الدفع دائناً .

فبفرض أن الوكيل باع الفول نقداً والقمح إلى (سيد حسن) على الحساب تكون القيود التى تثبت فى دفتر يومية الوكيل كما يلى :-

التاريخ	بيان	لله	منه
٢ يناير	من حساب عبد العظيم عمارة إلى حساب الصندوق مصاريف النقل والتخزين عن البضاعة المرسلة لنا لبيعها لحسابه وعلى ذمته	١٢ جنيه	١٢ جنيه
٤	من حساب عبد العظيم عمارة إلى حساب الصندوق قيمة التأمين على البضاعة المدفوع اليوم	٣ ٥٠٠	٣ ٥٠٠
٧	من ح / الصندوق إلى ح / عبد العظيم عمارة بيع ٥٠٠ أردب فول سعر ١٧٠ قرشا نقدا	٨٥٠	٨٥٠

التاريخ	بيان	لـ	منه
٩	من د / سيد حسن إلى د / عبد العظيم عماره بيع ٣٠٠ أردب قمح بسعر ١٦٥ قز شا بوجب فاتور تنا رقم على الحساب	جنيه ٤٩٥	جنيه ٤٩٥
٩	من د / عبد العظيم عماره إلى د / العمولة العمولة المستحقة لنا بواقع ٠.٥٪ على ١٣٤٥ جنبها	٦٧ ٢٥٠	٦٧ ٢٥٠
١٣	من د / عبد العظيم عماره إلى د / البنك شيك رقم على بنك مصر فرع المنيا بهافي ثمن البيع بوجب حساب مبيع رقم مؤرخ ١٣ الجاري	١٢٦٢ ٢٥٠	١٢٦٢ ٢٥٠

أما الحسابان اللذان تستند علي هذه الارسالية فتجهما في الاستاذ غير الحسابات العادية في دفتر استاذ حنا جر جس فهما حساب عبد العظيم عماره وحساب العمولة ويظهر ان بالشكل الاتي :

حساب عبد العظيم عمارة

منه

التاريخ	رقم اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	رقم اليومية	البيان	المبلغ
يناير ٧		جنيه	١٩٤٠	يناير ٣		إلى ح/ الصندوق (نقل وتخزين)	١٢
٩		٨٥٠ من ح/ الصندوق	٤٩٥	٤		ح/ الصندوق (تأمين)	٣
		٤٩٥ من ح/ سيد حسن		٩		ح/ الصندوق (عمولة)	٦٧
				١٣		ح/ البنك	٢٥٠
							١٣٦٢
							١٣٤٥

حساب العمولة

منه

التاريخ	رقم اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	رقم اليومية	البيان	المبلغ
يناير ٩		جنيه	٦٧٢٥٠			جنيه	٦٧٢٥٠
		٦٧٢٥٠ من ح/ عمارة				٦٧٢٥٠ من ح/ عمارة	

هذا الأساس في التقييد في دفاتر كل من المرسل والمرسل إليه لا يتغير بالرغم من أن العمليات قد تتنوع ولذلك يمكن القول دائماً أن حساب بضاعة الأمانة لدى فلان (الوكيل) في دفاتر الموكل يشمل غالباً ما يأتي :
في الجانب المدين :-

(١) قيمة البضاعة مقدرة بثمنها الاساسي

(٢) المصاريف التي صرفها الموكل

(٣) المصاريف التي صرفها الوكيل

(٤) العمولة التي استحققت للوكيل

في الجانب الدائن :-

(١) ثمن بيع البضاعة كما ورد في حساب المبيع

أما الفرق بين الجانبين فهو دائماً مقدار الربح أو الخسارة من هذه الإرسالية بفرض أنه لم يبق من هذه البضاعة شيء .

أما في دفاتر الوكيل فإنه يفتح حساباً للوكيل ويرحل إليه العناصر الآتية :-
في الجانب المدين :-

(١) المصاريف التي يصرفها الوكيل

(٢) العمولة التي يستحقها الوكيل

(٣) الدفعات التي يرسلها لموكله (نقود ، شيكات ، كمبيالات مقبولة ، سندات)

وفي الجانب الدائن تثبت المبيعات

ويمثل رصيد مثل هذا الحساب المبلغ الباقي للوكيل في ذمة الوكيل .

(١) البضاعة الباقية وطريقة تقريرها وتغييرها في دفاتر الموكل

إذا حل ميعاد الجرد ولم يبع جزء من البضاعة المرسلة للبيع بالعمولة ، فيجب تقدير هذا الجزء غير المباع أولاً لمعرفة صافي المكسب الذي تتج عن الجزء المباع ، وثانياً حتى تظهر قيمة البضاعة غير المباعة في الميزانية العمومية لمحل الموكل في جانب الأصول وبعد تقدير هذه البضاعة توضع في الجانب الدائن من حساب بضاعة الأمانة طرف فلان كرسيد آخر المدة .

يمثل الفريق بين جانبي هذا الحساب حينئذ الربح أو الخسارة من الجزء الذي يبع من هذه البضاعة ، فترحل هذه النتيجة إلى حساب أرباح وخسائر بضاعة الأمانة كما سبق أن أشرنا إلى ذلك

وفي بدء المدة التجارية التسالية يمثل رصيد حساب بضاعة الأمانة طرف فلان قيمة البضاعة الباقية طرف هذا الوكيل . ويمكن أن نقول أن علاقة البضاعة الباقية بحساب بضاعة الأمانة تشبه تماماً علاقة البضاعة الباقية عند الجرد بحساب المتاجرة .

وتقدر هذه البضاعة الباقية بسعر التكلفة زائداً ما يخصها من المصاريف (١) المختلفة التي صرفها كل من الموكل والوكيل ، إلا إذا تعدت هذه القيمة سعر السوق فتقدر بسعر السوق ، والداعي إلى اختيار الأقل من السعيرين هو عدم حساب أرباح لم تتحقق بعد ، فبفرض أن المحل أرسل ١٠٠٠ وحدة من بضاعة ما إلى أحد الوكلاء بالعمولة لبيعها لحسابه وعلى ذمته ، وكان ثمن تكلفتها ٨٠٠ جنيه ، وقد صرف عليها الموكل ما يأتي :-

(١) يستبعد من هذه المصاريف ما يجوز أن يكون قد صرف على ما قد يرده الوكيل إلى الموكل أو يرسله إلى وكيل آخر كما يستبعد عمولة الوكيل على المبيعات وما قد يصرف على هذه المبيعات كمصاريف نقلها إلى المشتريين .

- (١) نقل ومشال ٢٠ جنيها
(٢) تأمين ٩ جنيها
كما صرف عليها الوكيل ما يأتي :-

- (١) مصاريف مشال ونقل لمخازن الوكيل ١١ جنيها
(٢) مصاريف تخزين ٤ جنيها
(٣) مصاريف نقل البضاعة المباعة إلى العملاء ٥ جنيها
(٤) عمولة بواقع ٦ ٪

وعند ورود كشف الحساب اتضح أن للوكيل علاوة على ما ذكر ، أن الوكيل باع ٧٥٠ وحدة بمبلغ ٧٥٠ جنيها ، فإذا أريد تقدير قيمة البضاعة الباقية على أساس سعرها الاساسي مضافا اليه حصتها من المصاريف ، فانتا نلاحظ أن هذه البضاعة تشترك بحصة الربع في جميع المصاريف المذكورة ، ما عدا مصاريف نقل البضاعة المباعة إلى العملاء والعمولة التي تقاضاها الوكيل ، لأن هذين العنصرين خاصان بالبضاعة المباعة ، ولذا يجب أن يحمل حساب بضاعة الأمانة بهما ، لأن هذا الحساب الأخير سوف يبين لنا صافي المكسب (أو الخسارة) الناتج من البضاعة المباعة وعلى ذلك تقدر قيمة البضاعة بالشكل الآتي :-

جنيته

٢٠٠ ثمن ٢٥٠ وحدة سعر ٨٠ قرشا

١١ ١/٤ (٢٠ + ١١ + ٩ + ٤)

٣١١

ويظهر حساب بضاعة الأمانة (لدى فلان) بالشكل الآتي :-
 منه حساب بضاعة الأمانة (لدى فلان) له

مليم	جنيه	مليم	جنيه
٨٠٠	إلى حساب بضاعة الأمانة الخارجة	٧٥٠	من > / الوكيل
٢٠	« > / الصندوق (نقل و مشال)	٢١١	« الرصيد آخر المدة
٩	« > / الصندوق (تأمين)		
	« الوكيل		
	١١ جنيه مشال		
	٤ مصاريف تخزين		
	٥ نقل للمشتريين		
٦٥	٤٥ عمولة بواقع ٦ ٪		
٦٧	إلى > / أرباح وخسائر بضاعة		
	الأمانة		
٩٦١		٩٦١	
٢٢١	« الرصيد أول المدة التالية		

مصاريف قطع الكمبيالة التي يسحبها الموكل

إذا ما سحب الموكل كمبيالة على الوكيل سداداً لثمن البضاعة المرسلة ، وقام الموكل بقطع الكمبيالة في البنك ، فهناك رأيان بخصوص الحساب الذي يجب أن يتحمل مصاريف القطع :-

(١) فريق يرى تحميل بضاعة الأمانة لدى فلان بهذه الخسارة على أساس أن هذه الخسارة متعلقة بهذه الأرسالية بالذات فيجب أن تتحمل بها حتى

نتوصل الى معرفة صافي الربح من هذه الارسالية ليتمكن مقارنته مع صافي الأرباح من ارساليات أخرى .

(٢) فريق يرى تحميل حساب الأرباح والخسائر العام بهذه الخسائر على اعتبار أنها خسارة مالية عامة نشأت عن اضطراب المحل للحصول على أموال حاضرة . ويحسن اتباع الرأي الأخير فيقفل حساب مصاريف القطع بترجيله إلى حساب الأرباح والخسائر في آخر السنة كالمعتاد .

البضاعة التالفة وانماها في دفاتر المحوكل

إذا ما فقد جزء أو تلف بسبب الحريق مثلاً ، فقد يكون التلف كلياً أو جزئياً ، كما قد تكون البضاعة مؤمناً عليها أو غير مؤمن عليها ، وفي جميع هذه الحالات يجب أن لا يتأثر حساب بضاعة الأمانة (لدى فلان) بالخسارة التي قد تنشأ من هذه الطوارئ ، حتى يبين لنا هذا الحساب الربح أو الخسارة مما يبيع فعلاً من هذه الأرسالية .

وعند عدم التأمين على البضاعة يفتح حساب خاص يسمى حساب البضاعة التالفة ، ويجعل هذا الحساب مديناً وحساب بضاعة الأمانة (لدى فلان) دائماً بقيمة هذه البضاعة التالفة ، بعد تقدير قيمتها بنفس الطريقة المشروحة سابقاً عند الكلام على طريقة تقدير البضاعة الباقية . فإذا كان التلف تاماً ولم تبع البضاعة بشيء رحل هذا الحساب بأجمعه إلى حساب الأرباح والخسائر . ولكن إذا كان التلف جزئياً بحيث يمكن بيع البضاعة التالفة يجعل حساب الوكيل مديناً إذا تم البيع بواسطة وحساب بضاعة تالفة دائماً ، فيمثل رصيد هذا الحساب الأخير صافي الخسارة التي ترحل إذن إلى حساب الأرباح والخسائر ، وبذا يقفل حساب البضاعة التالفة ، بفرض أن البضاعة التالفة قدرت بمبلغ ١٢٠ جنيتها وأن الوكيل أمكنه بيعها بمبلغ ٣٠ جنيتها فقط فإن حساب البضاعة التالفة يكون كالآتي :-

حساب بضاعة تالفة

منه	له																
<table border="1"> <tr> <th>مليم</th><th>جنيه</th></tr> <tr> <td>إلى ح / بضاعة الأمانة</td><td>١٢٠</td></tr> <tr> <td>(لدى فلان)</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>١٢٠</td></tr> </table>	مليم	جنيه	إلى ح / بضاعة الأمانة	١٢٠	(لدى فلان)			١٢٠	<table border="1"> <tr> <th>مليم</th><th>جنيه</th></tr> <tr> <td>من ح / الوكيل</td><td>٣٠</td></tr> <tr> <td>من - الأرباح والخسائر</td><td>٩٠</td></tr> <tr> <td></td><td>١٢٠</td></tr> </table>	مليم	جنيه	من ح / الوكيل	٣٠	من - الأرباح والخسائر	٩٠		١٢٠
مليم	جنيه																
إلى ح / بضاعة الأمانة	١٢٠																
(لدى فلان)																	
	١٢٠																
مليم	جنيه																
من ح / الوكيل	٣٠																
من - الأرباح والخسائر	٩٠																
	١٢٠																

أما إذا كانت البضاعة مؤمنا عليها ، فإن حساب بضاعة الأمانة (لدى فلان) يجعل دائما بقيمة البضاعة التالفة مقدرة حسب الطريقة المشروحة سابقا كما يجعل حساب بضاعة تالفة مدينا ، فإذا كان التلف كليا جعل حساب بضاعة تالفة دائما بالقيمة التي تعهدت بدفعها شركة التأمين ، كما جعل حساب شركة التأمين مدينا إذا تم التأمين بواسطة الموكل ، أو حساب الوكيل مدينا إذا تم التأمين بواسطة هذا الوكيل . ويراعى بعد ذلك أن رصيد حساب بضاعة تالفة يمثل ربحا أو خسارة ، وهذا يتوقف على القيمة المؤمن عليها . فإذا كان التأمين المدفوع يغطي تكاليف البضاعة زائدا نسبة معينة من الربح ، كان مبلغ التأمين الذي تدفعه الشركة أكثر من تكاليف البضاعة ، ودل رصيد حساب بضاعة تالفة على وجود ربح . ولكن إذا كان المبلغ الذي تعهدت شركة التأمين بدفعه أقل من قيمة البضاعة التالفة كما لو أمن الوكيل على قيمة أقل من ثمن التكلفة دل رصيد حساب بضاعة تالفة على خسارة .

ويقفل رصيد حساب بضاعة تالفة كالمعتاد بترحيل رصيده إلى حساب الأرباح والخسائر ، فبفرض أن البضاعة التالفة قدرت بمبلغ ١٢٠ جنيها وأن الشركة تعهدت بدفع مبلغ ١٣٢ جنيها لظهر حساب بضاعة تالفة هكذا .

حساب بضاعة تالفة

منه		له	
مليم	جنيه	مليم	جنيه
إلى ح / بضاعة الأمانة	١٢٠	من ح / شركة التأمين	١٣٢
(لدى فلان)		(أو من الوكيل)	
« « الارباح والخسائر	١٢		
(آخر المدة)			
	<u>١٣٢</u>		<u>١٣٢</u>

ولكن لو تعهدت الشركة بدفع ١٠٠ جنيه فقط لظهر الحساب هكذا .

ح / البضاعة التالفة

منه		له	
مليم	جنيه	مليم	جنيه
إلى ح / بضاعة الأمانة	١٢٠	من ح / الشركة (أو الوكيل)	١٠٠
(لدى فلان)		من ح / حساب الأرباح	٢٠
		والخسائر آخر المدة	
	<u>١٢٠</u>		<u>١٢٠</u>

أما إذا كان التلف جزئيا فإن شركة التأمين تتعهد بدفع مبلغ يتناسب مع مقدار التلف والقيمة المؤمن عليها فبالنسبة للشال السابق بفرض أن التلف لم يكن كليا ، وأن الشركة تعهدت بدفع مبلغ ٦٥ جنيهها تعويضاً للخسارة وأن

الوكيل أمكنه بيع البضاعة التالفة بمبلغ ٦٠ جنيتها لظهر حساب البضاعة التالفة هكذا :-

ح / البضاعة التالفة

له

منه

مليم	جنيه	مليم	جنيه
١٢٠	الى ح / بضاعة الأمانة	٦٥	من ح / شركة التأمين
	(لدى فلان)		(او من الوكيل)
٥	الى ح / الأرباح والخسائر	٦٠	ح / الوكيل
	(اخر المدة)		
١٢٥		١٢٥	

اما إذا تعهدت الشركة بدفع ٥٥ جنيتها فقط لظهر الحساب كما يلي :-

ح / البضاعة التالفة

له

منه

مليم	جنيه	مليم	جنيه
١٢٠	إلى حساب بضاعة الأمانة	٥٥	من حساب التأمين أو من الوكيل
	(لدى فلان)	٦٠	من حساب الوكيل
		٥	من حساب الأرباح والخسائر
			(آخر المدة)
١٢٠		١٢٠	

وواضح أن الوكيل لا يتقاضى عمولة على المتحصل من شركة التأمين بسبب التأمين على البضاعة ، لأن العمولة تستحق له عن المبيعات ، وهذه البضاعة ليست بمبيعات . على أنه قد يتفق على غير ذلك .

تقرير البضاعة الباقية بعد التلف

لو فرض أن الموكل أرسل رسالية ما ، و حرق أو تلف منها جزء ، فيجب أن تراعى القاعدة الآتية عند حساب نصيب البضاعة الباقية من التكاليف :

(١) يضاف جزء من المصاريف الكلية التي صرفت على البضاعة لغاية وقوع حادثة الحريق بنسبة الجزء الباقي إلى الإسمية باجمعها

(٢) يضاف جزء من المصاريف التي صرفت على البضاعة بعد وقوع حادث الحريق بنسبة الجزء الباقي إلى البضاعة التي أنقذت فعلا . بفرض أن الموكل أرسل ١٠٠ وحدة سعر ١ ج وصرف عليها ١٠ ج ، كما صرف عليها الوكيل ١٠ ج أيضا . وبعد أن بيع ٦٠ وحدة احترقت ٢٠ وحدة ثم صرف الوكيل بعد ذلك ٢ ج وباع ١٠ وحدات . فيكون الباقي ١٠ وحدات تقدر هكذا

جنيه	الثلث الاساسي
١٠	
٢	حصة التكاليف قبل الحريق $\frac{10}{100} \times 20$
١	حصة التكاليف بعد الحريق $\frac{10}{100} \times 2$

١٣

تحويل جزء من بضاعة الأمانة الى وكيل آخر

قد يجد الموكل ما يدعوه إلى أن يطلب من الوكيل تحويل جزء من البضاعة لديه إلى وكيل آخر ، فيضطر إلى إثبات هذه العملية في دفاتره ، وذلك بجعل حساب بضاعة الأمانة لدى الوكيل الأول دائنا وحساب بضاعة الأمانة لدى الوكيل الثاني مدينا بقيمة البضاعة التي يحولها الوكيل الأول الى الوكيل الثاني ، وتقدر البضاعة هنا بنفس الطريق الذي تقدر بموجبه البضاعة الباقية أو

التالفة ، مع مراعاة ضروره إضافة كل مصاريف التحويل الخاصة بهذه البضاعة الى القيمة التي تقدر بها هذه البضاعة . كما يتضح من المثال التالى :

فى ٣ ابريل سنة ١٩٤٠ أرسلت شركة الاحذية المصرية بدمياط الى عميلها حمودة ابراهيم باسكندرية رسالة من الاحذية مكونة من ١٥٠٠ زوج من مختلف المقاسات والاصناف مقدرة بالفاتورة التصورية بمبلغ ٧٥٠ ج على اعتبار نصف جنيهه للزوج لبيعها لحسابه نظير عمولة تشمل الدفع قدرها ٥ ٪ وقد بلغت مصاريف النقل والشحن بالسكة الحديد ثم التأمين ١٨ جنيها .

وفى أول مايو سنة ١٩٤٠ أبلغ الوكيل حمودة ابراهيم موكله بأنه لا ينتظر بيع ٥٠٠ زوج باقية نظرا لعدم ملاءمتها لذوق الجمهور فى الاسكندرية .

فأرسلت شركة الاحذية المصرية الى عميلها المذكور فى ٥ مايو سنة ١٩٤٠ تطلب اليه أن يبعث بالخمسة زوج السابق ذكرها الى وكيلها الآخر فرج الملطاوى بدمهور

وفى ٩ مايو سنة ١٩٤٠ ورد من الوكيل بالاسكندرية حساب المبيع مبينا ما يأتى .-

- (١) أن مصاريف استلام البضاعة والتخزين بلغت ٦ جنيهات
- (٢) أن ١٠٠٠ زوج من الاحذية المرسله بيعت بمبلغ ٦٠٠ جنيها
- (٣) أن مصاريف نقل وشحن الاحذية الباقية للوكيل بدمهور بلغت ٣ جنيهه
- (٤) وأنه ارسل بصحبة هذا الحساب شيكا بصافى القيمة بعد خصم ١٠٠ ملجم قيمة مصاريف إرسال هذا الشيك .

والمطلوب

أولا - إجراء القيود اللازمة لإثبات ما تقدم فى دفتر استاذ شركة الاحذية المصرية بدمياط .

ثانيا - فتح حساب الشركة المذكورة في دفتر استاذ حمودة ابراهيم الوكيل
بالاسكندرية

(دبلوم مدارس التجارة المتوسطة)

ح / بضاعة الأمانة لدى حمودة باسكندرية

٦٠٠ من حموده	٧٥٠ إلى بضاعة الأمانة الخارجة ٤/٣	
٢٥٨ ، بضاعة الأمانة	١٨ ، الصندوق (مصاريف)	
لدى الملطأوى	٦ ، حموده ٥/٩	
	٣٠ ، (عمولة)	
	١٠٠ ، (مصاريف الشيك)	
	٥٣٩٠٠ ، ارباح وخسائر بضاعة	
	الامانة	
٨٥٨	٨٥٨٠٠٠	

ح / بضاعة الأمانة لدى الملطأوى

٢٥٨٠١ إلى بضاعة الأمانة لدى	
حمودة	
٣ إلى حمودة	

> / حمودة

٦٠٠	إلى بضاعة الأمانة	٦	من بضاعة الأمانة طرف حمودة %
	لدى حمودة	٣٠	" " " " " "
		١٠٠	" " " " " "
		٣	" " " " " "
		٥٦٠٩٠٠	" الصندوق أو (البنك)
		٦٠٠	
٦٠٠			

ملاحظات :

- (١) لاحظ أن الموكل لا يثبت العمليات التي أجراها الوكيل على بضاعة الأمانة إلا بتاريخ ورود كشف الحساب من الوكيل
- (٢) قدرت البضاعة المحولة إلى الوكيل الذمهورى على أساس سعر تكلفتها وهو ٢٥٠ > زائد نصيبها من المصاريف التي صرفها كل من الموكل والوكيل ما عدا المصاريف الخاصة بالبضاعة المباعة أى $\frac{1}{3}$ ١٨١١ > + ٦ > .

البضاعة الموردودة الى الموكل

قد يتبقى جزء من بضاعة الأمانة لدى أحد الوكلاء دون بيع ، ثم يتبين للوكيل أن من مصلحته استرداد البضاعة فيطلب من وكيله ردها وتقدر هذه البضاعة بنفس الطريق الذي اتبع في الحالة السابقة ، وتثبت في دفاتر الموكل بأن يجعل حساب بضاعة الأمانة الخارجة مديناً بالقيمة الأساسية وحساب مصاريف رد بضاعة الأمانة مديناً بما زاد عن هذه القيمة ثم ير حل رصيد

الحساب الأخير إلى حساب الأرباح والخسائر في نهاية المدة التجارية كما ير حل
رصيد حساب بضاعة الأمانة الخارجة إلى حساب المتاجرة .

البضاعة التالفة أو المحولة أو المردودة في دفاتر الوكيل

سبق أن بينا أن الوكيل لا يقيّد شيئاً في دفاتر القيد عند وصول بضاعة
الأمانة إليه لأن هذه البضاعة تبقى ملكاً للموكل وأنه لذلك يكتفي بإثباتها
في صورة مذكرة في دفتر بياني . فإذا ردد منها جزءاً أو حوله إلى وكيل آخر فإنه
يكتفي بإثبات ذلك في نفس الدفتر البياني الذي أثبت فيه ورود البضاعة أي
أنه يكتفي بمذكرة . غير أنه لا بد له من أن يحمل حساب موكله بمصاريف الرد
أو التحويل .

أما بالنسبة للبضاعة التالفة فإنه لا يقيّد شيئاً في دفاتر القيد ، ويكتفي بأخذ
مذكرة إذا كانت البضاعة غير مؤمن عليها وكان التلف تاماً . أما إذا كان التلف
جزئياً وأمكن بيع البضاعة فإنه يجعل حساب الموكل دائماً بقيمة المتحصل من
بيع هذه البضاعة وحساب الصندوق أو البنك مدينياً إذا تم البيع بالنقد أو
حساب المشتري مدينياً إذا تم البيع على الحساب .

وفي حالة التأمين على البضاعة فإنه يعتبر شركة التأمين مدينية بالمبلغ الذي
اعترفت به كقيمة لهذه البضاعة التالفة كما يجعل حساب الموكل دائماً بنفس القيمة
فاذا استلم هذا المبلغ من شركة التأمين جعل حساب هذه الشركة دائماً وحساب
الصندوق أو البنك مدينياً بنفس المبلغ ،

تمارين على بضاعة الأمانة

١ - في أول فبراير سنة ١٩٤١ أرسل ابراهيم اليازجى التاجر ببني سويف إلى قارون الحريرى التاجر والوكيل بالعمولة بروض الفرج البضائع الآتية لبيعها لحسابه وعلى ذمته نظير عمولة بيع وضمن دفع ٤ ٪ مع فاتورة صورية مبينا بها ما يأتى :-

٤٠٠ أردب قمح هندي متوسط سعر ١٣٥ قرشا

٢٠٠ أردب عدس صحيح متوسط سعر ١٧٥ قرشا

٣٠٠ أردب حلبة ذواتى سعر ١٦٠ قرشا

وقد صرف عليها فى اللف والحزم ثم النقل والشحن والتأمين ما قيمته ٧٥ جنيها وفى ٢٧ فبراير وصل إلى ابراهيم اليازجى الموكل حساب المبيع من وكيله موضحا به :

١ - أن القمح قد بيع بسعر الأردب ١٥٥ قرشا والعدس بسعر ١٠٥ قرشا

والحلبة بسعر ١٨٥ قرشا

٢ - أن مصاريف الوكيل المختلفة بلغت ١٧ جنيها

٣ - أنه قد احتسب لنفسه قيمة العمولة المستحقة بالنسبة المقررة

٤ - وأن الصافي بعد استئصال المصاريف والعمولة قد أرسل بقيمته شيكا

مرفقا بهذ الحساب . والمطلوب تقييم العمليات السابقة .

أولا - فى الدفتر اليومية الخاص بالوكيل

ثانيا - فى الدفتر اليومية الخاص بمتجر الموكل .

(كلية التجارة بفؤاد الأول)

٣ - بتاريخ أول يناير سنة ١٩٣٨ أرسلت شركة (مونا) للراديو إلى

وكيلها بالقطر المصرى احمد عاصم ١٠٠ راديو ماركة (مونا) ثمن تكاليفها ١٥

جنيها للراديو الواحد وذلك لبيعها بالقطر المصرى لحسابها وعلى ذمتها نظير عمولة بيع قدرها ١٠ ٪ من قيمة المبيعات فاذا علمت :-

(١) أن تكاليف ارسال هذه البضاعة إلى القطر المصرى بلغت كما يأتى :-

٤ جنيهات مصاريف نقل

٢١ جنيها مصاريف شحن وتأهين بحرى

(٢) أنه بتاريخ ١٥ ديسمبر استلمت الشركة من وكيلها حساب البيع الذى تبين منه ما يأتى :-

أ - أن الوكيل باع ٨٠ راديو ماركة (مونا) بسعر الواحد ٢٥ جنيها

ب - أن المصاريف والعوائد الجركية التى دفعها الوكيل بلغت ٥٠٠ جنيها

ج - أن مصاريف بيع هذه البضاعة بلغت ٢٠ جنيها

(٣) أن المبلغ المستحق للشركة بعد خصم العمولة المستحقة للوكيل احمد عاصم قد أرسل إلى الشركة بواسطة بنك السكر يدى ايونيه وأن البنك خصم من هذا المبلغ ١ جنيه نظير عمولته .

فالمطلوب فتح الحسابات اللازمة فى دفاتر شركة (مونا) لإثبات العمليات السابقة وقفل هذه الحسابات بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ مع العلم بأن هذا التاريخ هو التاريخ الذى تقفل فيه الشركة عادة حساباتها السنوية .

(دبلوم مدارس التجارة المتوسطة)

٣ - فى أول ديسمبر ١٩٤٥ أرسل سيد المهدي الحناوى التاجر بالغورية

بمصر إلى حسين فريد التاجر ببورسعيد ٤٠ طنا من الحنة الناعمة نمرة ١ ثمن

تكلفة الطن ٧٠ جنيها لبيعها لحسابه وتحت مسؤوليته بعمولة ٥ ٪ ولقد شحنت

الرسالة من محطة بلبيس وقام بشحنها وكيل شحنة وأرسل له فاتورة بمصاريف

الشحن والنولون والتأمين بمبلغ ١١٠ جنيها .

وفي ٤ ديسمبر وصلت الرسالة إلى حسين فريد الذي قام باستلامها وتخزينها في مخازن خاصة وبلغت مصاريف النقل ٤٠ جنيها ودفع إيجار المخزن ١٦ جنيها. وفي ١٠ ديسمبر قبل حسين فريد كمبيالة سحبتها عليه سيد الحناوى بمبلغ ٥٠٠ جنيه لميعاد شهر.

وفي ١٥ ديسمبر باع حسين فريد ١٠ طن لمحمود عزمى بسعر الطن ٩٠ جنيها وقبض نصف القيمة نقدا والباقي لميعاد شهرين.

وفي ٢٥ ديسمبر باع حسين فريد بالنقد ٢٠ طنا بسعر الطن ٨٩ جنيها ودفع مصاريف سمسرة ودلالة بواقع ٢ ٪.

وفي ٣١ ديسمبر أرسل حسين فريد حساب مبيع عما تم بيعه إلى سيد المهدي الحناوى وأرفق به شيكا على بنك مصر القاهرة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه. والمطلوب إعداد الحسابات الخاصة ببضاعة الأمانة في دفاتر كل من سيد الحناوى وحسين فريد

(المعهد العالى للعلوم المالية)

(٤) في أول مارس سنة ١٩٤٥ أرسلت شركة مصر للغزل والنسيج بالحلة إلى وكيلها حسين شديد بلنى سويف ٨٠٠ ثوب من الضمور سعر الثوب ٢ جنيه لبيعها لحسابه بعمولة شاملة قدرها ٥ ٪. وقد بلغت مصاريف النقل ٣٤ جنيها.

في ٣ منه تسلم الوكيل البضاعة وصرف عليها ٢٢ جنيها للنقل والتخزين والتأمين.

في ١٠ منه باع الوكيل ٦٠٠ ثوب بمبلغ ١٥٠٠ جنيه نقدا.

في ٢٠ منه طلبت شركة مصر للغزل والنسيج من حسين شديد إرسال ١٠٠

ثوب إلى الحاج احمد مصطفى وكيلاها الآخر بالفيوم فأرسلها وصرف عليها
٨ جنيات .

في ٢٥ منه احترق باقى البضاعة فأخبر حسين شديد ذلك شركة التامين التي
تعهدت بتعويض الخسارة على أساس ٢٠٥ قرشا للثوب الواحد . ودفعت
التعويض في ٢٧ منه .

وفي ٣١ منه ورد من الوكيل حساب المبيع مرفقا به شيك على البنك الاهلى
بباقي الثمن .

فاذا علمت أنه لا تحتسب عمولة على البضاعة المحترقة
فالمطلوب أولا - تقييد العمليات السابقة في يومية الموكل
ثانياً - تصوير حساب بضاعة الأمانة في دفتر استاذ الموكل
(دبلوم التجارة المتوسطة)

(٥) في موسم الرمان لسنة ١٩٤٤ وجدت دائرة الطرزى بمنفلوط أن
لديها محصولا كبيرا من فاكهة الرمان يخشى عليه من العطب لضيق السوق المحلية
فكتبت بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٤ إلى إدارة التصدير بوزارة المالية
للحصول على إذن تصدير الكميات الفائضة إلى تونس ، وقد تصرح للدائرة
فعلا بذلك ، وورد الإذن بتاريخ ٢٦ سبتمبر ، وقد تكلفت الدائرة في سبيل
الحصول على هذا الإذن مبلغ ١٧ جنيه و ٢٠٠ مليم

وفي ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٤ تم الاتفاق بين دائرة الطرزى والحموى التاجر
بتونس على أن يتولى الثانى عملية البيع نظير عمولة شاملة (عادية وضمان دفع)
مقدارها ٥ ٪ -

وفي ٥ اكتوبر طلبت دائرة الطرزى من وزارة الزراعة نذب خبير في
التعبئة ، فأجابت الوزارة طلبها وقام الخبير فعلا إلى منفلوط وأشرف على

تعبئة الرمان في أقفاص بلغ عددها ٤٠٠٠ قفص زنة القفص ٥٠ كيلو .
وقد قدم الخبير فاتورة بأتعابه بمبلغ ٢٤٥ جنيهه دفعت له بشيك على بنك
مصر فرع منفوط بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤
وفي ٩ أكتوبر شحنت دائرة الطرزي البضاعة الى تونس بطريق الصحراء
معها فاتورة مبينا فيها سعر الكيلو ٨٠ مليما .
وفي ١٥ أكتوبر وصلت البضاعة إلى تونس وقد دفع الجموى إلى شركة
النقل الصحراوى مصاريف النقل البالغ قدرها ١٢٠ جنيهها . ثم نقل الجموى
البضاعة إلى مخازنه ودفع ١٠ جنيهات مصاريف تفريغ .
وفي ١٦ أكتوبر قبل الجموى كميالة لأمر الطرزي بمبلغ ٣٥٠ جنيهها
تستحق الدفع بعد شهرين .

وفي ١٨ أكتوبر أبرق الجموى الى الطرزي بأن المفتش الصحى وجد عند
مروره أن الدودة القاردة قد أعطبت ١٠٠ قفص وأنه أعدم الفسادة التالفة
محافظة على صحة الجمهور ، وقد تكلفت البرقية ٢٥٠ ملیم .
وفي ٣١ أكتوبر أرسل الحموى حساب البيع وبه البيانات الآتية :

التاريخ	الكمية بالقفص	سعر الكيلو بالمليم	اسم العميل	ملاحظات
٢٠ أكتوبر	١٥٠٠	٨٢	عبد الكريم	دفع النصف نقدا وحرر بالباقي سندا لميعاد شهرين
٢٥ أكتوبر	٩٠٠	٨٣	أبو عافية	دفع الثمن بشيك بتاريخ ٢٧ أكتوبر نظير خصم ٢ %
٢٩ أكتوبر	٨٠٠	٨٥	عبد السلام	نقدا

الباب الثالث

شركات المحاصة

تعريف :

وهي التي تتكون بدون عنوان ولا رأس مال للقيام بعملية أو عمليات معينة يقوم بها شخصان ، بعد الاتفاق على تدبير الاموال اللازمة وتقسيم الأرباح أو الخسائر الناتجة .

مميزاتها

- (١) ليس للشركة شخصية مستقلة عن الشركاء ، لأن مثل هذا النوع من الشركات يتكون سرا فلا يعلم الجمهور به ، والشريك الذي يتعامل مفروض أنه يتعامل لحسابه الخاص ومستول شخصيا أمام الغير عن تصرفاته .
- (٢) ليس لشركة المحاصة عنوان خاص بها أو رأس مال أو مقر رسمي .
- (٣) ليس هناك مجال لإعلان إفلاس الشركة فإفلاس القائم بالادارة لا يجر معه إفلاس الشركة .
- (٤) ليس من الضروري عمل عقد لتكوين الشركة إنما يكفي أن تتكون باتفاق شفوي ويجوز إثبات وجودها بإبراز الدفاتر والخطابات أو بالمينة .
- (٥) لا يلزم في تأسيسها اتباع الاجراءات المقررة في الشركات الأخرى من نشر وإعلان .

مزايَا سُرُطَاتِ الْمُحَاصَةِ

تتكون شركات المحاسبة عادة بين أشخاص تختلف ظروفهم واستعداداتهم . فقد يتيسر لأحدهم أن يشتري بأثمان منخفضة أو بشروط طيبة . وقد يتيسر لآخر أن يبيع بأثمان مرتفعة ، وقد يكون لثالث موارد مالية تمكنه من أن يمد الشركة بما تحتاجه من الأموال ، فمثل هذا النوع من الشركات يمكن من الجمع بين هذه المزايا والافادة منها .

طرق المحاسبة في شركات المحاسبة

هناك عدة طرق في محاسبة شركات المحاسبة يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً - عندما يقوم أحد الشركاء بإجراء كل العمليات

جرت العادة بأن ينفرد أحد الشركاء بالإشراف الكلي على عملية المحاسبة ، فيقوم بعملية الشراء وبعملية البيع ، وتحسب له مقابل ذلك عمولة إضافية يحمل بها حساب المحاسبة . وفي هذه الحالة يفتح هذا الشريك في دفاتره الحسابات الآتية :

(١) حساب المحاسبة ، ويجعل مدينا بضمن البضاعة مع جعل حساب الصندوق دائناً إذا اشترت بالنقد أو أحد الموردين دائناً إذا اشترت لأجل ، ثم يجعل حساب المحاسبة مدينا بالمصاريف إلى حساب الصندوق أو البنك أو إلى أحد الدائنين ، كما يجعل هذا الحساب مدينا بالعمولة متى تحسب للشريك وحساب العمولة دائناً ، ثم يجعل حساب المحاسبة دائناً بالمبيعات وحساب الصندوق أو أحد العملاء مديناً . ينتج من القيود السابقة أن الفرق بين جانبي حساب المحاسبة يمثل صافي الربح أو الخسارة من هذه المحاسبة ، ويقفل هذا بترحيل رصيده إلى حساب الشركاء بالنسبة التي يقتسمون بها ، مع ملاحظة

ترحيل حصة الشريك الذى يقيد فى دفاتره الى حساب أرباح وخسائر المحاصة.
(٢) تفتح حسابات شخصية لشركاء المحاصة يجعل حساب كل شريك دائئا بالمبلغ الذى قد يرسله لحسابه بالمحاصة، والصندوق مدينا، ثم يجعل حساب الشريك دائئا بنصيبه فى حالة الربح أو مدينا بنصيبه فى حالة الخسارة كما أشرنا الى ذلك سابقا، ثم يقفل حساب الشريك مع الصندوق بجعله مدينا وحساب الصندوق دائئا عند إرسال النقدية له.

مثال

اشترى جميل بضاعة من صبرى بمبلغ ٧٢٠ ج وسحب من مخزن البضائع بمحله ما قيمته ٢٢٠ ج للإيجار فيها بالاشتراك مع سماحة مناصفة. وقد استلم من الأخير نصيبه من ثمن البضاعة. وقد دفع مصاريف مختلفة ٧١ ج وبيعت البضاعة بمبلغ ١٢٢٠ ج وقد أرسل إلى صبرى حوالة بالمبلغ المستحق له. واحتسب لنفسه عمولة ٥ ٪ من المبيعات، وأرسل إلى سماحة كشف الحساب مرفقا به شيكا بالمستحق له، والمطلوب إثبات ذلك فى دفاتر يومية جميل المساعدة وترحيلها إلى دفتر الأستاذ.

اليومية

من ح / المحاصة	٧٢٠	٧٢٠
ثمن البضاعة المشتراة بالمحاصة مع سماحة		
من ح / المحاصة	٢٢٠	٢٢٠
بضاعة مسحوبة من المخزن على ذمة المحاصة مع سماحة		
من ح / المحاصة	٦١	٦١
إلى العمولة		
عمولة ٥ ٪ على ١٢٢٠ مستحقة على المحاصة مع سماحة		

منه يومية الصندوق له

٤٧٠	إلى سماحة	٧١	من المحاسبة
١٢٢٠	د المحاسبة	٧٢٠	د صبرى
		٥٤٤	د سماحة

حسابات الأستاذ

ح / صبرى

٧٢٠	إلى الصندوق	٧٢٠	من المحاسبة
-----	-------------	-----	-------------

ح / المحاسبة

٧٢٠	إلى صبرى	١٢٢٠	من الصندوق
٢٢٠	د بضاعة بالمحاسبة		
٧١	د الصندوق (مصاريف)		
٦١	د العمولة		
٧٤	د سماحة (نصيبه فى الربح)		
٧٤	د الأرباح والخسائر		
<u>١٢٢٠</u>		<u>١٢٢٠</u>	

ح / سماحة

٥٤٤	إلى الصندوق	٤٧٠	من الصندوق
		٧٤	د المحاسبة
<u>٥٤٤</u>		<u>٥٤٤</u>	

ح / بضاعة المحاصة

٢٢٠	إلى ح / المتاجرة	٢٢٠	من المحاصة
-----	------------------	-----	------------

يلاحظ أن الحساب الأخير يشبه تماما حساب بضاعة الأمانة الخارجة الذي يفتح في حساب بضاعة الأمانة ويقفل مع حساب المتاجرة .

ح / العمولة

٦١	إلى ح / الأرباح والخسائر	٦١	من ح / المحاصة
----	--------------------------	----	----------------

ح / المتاجرة

٢٢٠	من ح / بضاعة المحاصة	٢٢٠	من ح / الأرباح والخسائر
-----	----------------------	-----	-------------------------

٧٤	من ح / المحاصة	٧٤	من ح / الأرباح والخسائر
٦١	من ح / العمولة	٦١	من ح / الأرباح والخسائر

ثانيا - عند ما توزع عمليات المحاصة على عدة شركاء

قد يحدث أن العمليات الخاصة بالمحاصة لا تتركز في شخص واحد ، بل توزع على عدة أشخاص ، فقد يقوم أحدهم بالشراء والآخر بالبيع . وفي هذه الحالة يقيد كل شريك في دفاتره العمليات التي نفذها ، وتلخص القيود في دفاتر كل شريك فيما يلي :-

(١) يفتح كل شريك حسابا شخصيا يطلق عليه اسم " حساب المحاصة مع فلان ، فإذا كون كل من سمير ورياض شركة محاصة فيما بينهما فان سمير

يفتح حساب « شركة المحاصة مع رياض » كما يفتح رياض حساب « شركة المحاصة مع سمير »

يجعل كل شريك حساب المحاصة مع . . . مدينا بكل المبالغ التي يصرفها لحساب المحاصة وحساب الصندوق دائئا إذا دفعت نقدا ، أو حساب الدائنين إذا كانت على الحساب

ويجعل كل شريك حساب المحاصة مع . . . دائئا بكل المبالغ التي يقبضها لحساب المحاصة ويجعل الصندوق مدينا لو تم البيع لحساب المحاصة نقدا أو حساب المدينين لو كان الدفع آجلا .

(٢) لما كان كل شريك يقوم بتنفيذ وتقييد جزء من عمليات المحاصة ، فانه لا يتسنى له معرفة صافي ارباح المحاصة عند انتهاء العملية إلا إذا جمعت العمليات الخاصة بها في بيان موحد لمعرفة النتيجة النهائية من ربح أو خسارة . ولذلك عند ما تنتهي العملية يرسل كل شريك للآخر بيانا بما صرفه وبما قبضه لحساب المحاصة . فيقوم كل شريك باعداد البيان اللازم الذي يشبه حساب الأرباح والخسائر لمعرفة صافي الربح أو الخسارة من الصفقة .

(٣) يقوم كل شريك بجعل « حساب المحاصة مع . . . » مدينا بحصته في الأرباح وحساب أرباح وخسائر المحاصة دائئا . أما إذا كانت خسارة فيجعل حساب المحاصة دائئا وحساب ارباح وخسائر المحاصة مدينا ويرحل حساب ارباح المحاصة إلى حساب الأرباح والخسائر في نهاية العام كالمعتاد .

(٤) سيكون لحساب المحاصة مع فلان الذي يفتحه كل شريك في دفاتره رصيد مساو لرصيد الحساب الذي يفتحه الطرف الآخر ، مع ملاحظة أن هذا الرصيد يكون دائئا عند أحدهما ومدينا عند الآخر ، ففي دفاتر سمير مثلا لو كان رصيد « حساب المحاصة مع رياض » دائئا ففي دفاتر رياض يكون رصيد

« حساب المحاسبة مع سميح » مدينا بنفس المبلغ ، وتقبل هذه الحسابات بتسديد كل ما عليه أو استلام ما له .

مأمل :

اتفق محمود حلمي مع رستم الحلبي في أول يناير على تكوين شركة محاسبة لبيع شحنة بضائع ، وفي ٢ فبراير دفع محمود ١٠٠٠ ج لمشتري البضاعة ٤٠ جنيه نولون عليها ، و ٢٠ جنيه سكة حديد و ٢٥ جنيه مصاريف مختلفة . وقد صرف رستم المبالغ الآتية في سبيل هذه الرسالة - ٤٠ جنيه عوائد جمركية في ٦ مارس ، ١٥ جنيه مصاريف تخزين في ٧ أبريل ، ٨ جنيه مصاريف مختلفة في ٩ مايو .

وفي ١٠ مايو باع رستم كل البضاعة صفقة واحدة بمبلغ ١٤٤٢ ج والمطوب عمل البيان الذي تظهر منه نتيجة هذه العملية وحساب المحاسبة في دفاتر كل من الشريكين . بفرض أن ارباح وخسائر هذه الصفقة توزع بينهما بنسبة $\frac{2}{3}$ إلى حلمي و $\frac{1}{3}$ إلى رستم وأن تسوية ما لأحدهما طرف الآخر تمت في ١٠ مايو .

منصرف بيان نتيجة المحاسبة بين محمود حلمي ورستم الحلبي إيراد

١٠٠٠	٢/٢	١٤٤٢	مبيعات	٥/١٠
٤٠	، ،			
٢٠	، ،			
٢٥	، ،			
٤٠	٣/٦			
١٥	٤/٧			
٨	٥/٩			
٢٩٤	٥/١٠			
١٩٦				
٩٨				
<u>١٤٤٢</u>		<u>١٤٤٢</u>		

في دفاتر حلمي

١٠٠٠	إلى الصندوق بضاعه	١٢٨١	من الرصيد	٥/١٠
٤٠	، ،			
٢٠	، ،			
٢٥	، ،			
١٩٦	، ارباح وخسائر المحاسبة			
<u>١٢٨١</u>		<u>١٢٨١</u>		
١٢٨١	إلى الرصيد	١٢٨١	من الصندوق	

في دفاتر رسم الحلي

ح / المحاسبة مع محمود حلي

له

منه

٤٠	إلى الصندوق (عوائد)	١٤٤٢	من الصندوق (مبيعات)
١٥	إلى الصندوق تخزين		
٨	إلى الصندوق (مصاريف)		
٩٨	إلى الأرباح والخسائر		
١٢٨١	إلى الرصيد		
١٤٤٢		١٤٤٢	
١٢٨١	إلى الصندوق	١٢٨١	من الرصيد

ثالثاً - غير استعمال دفاتر خاصة بالمحاسبة

قد تكون العمليات الخاصة بالمحاسبة من الكثرة بحيث تبرر استعمال دفاتر خاصة . وفي هذه الحالة لا يختلف التقييد عنه في شركات التضامن ، وتدون جميع العمليات الخاصة بالمحاسبة في هذه الدفاتر على أساس القيد المزدوج . ويفتح حساب لكل شريك يجعل دائناً مما يقدمه من المال للمحاسبة ودائناً بنصيبه من صافي الربح ، ثم يجعل مديناً بما يتسلمه من نقدية . أما حساب المحاسبة فيكون حساباً كاملاً تدون به جميع العمليات الخاصة به فتقيد في جانب منه المشتريات والمصاريف ، وتقيد المبيعات في جانب له . ويقفل هذا الحساب مع حسابات الشركاء سواء كان ربحاً أو خسارة .

أما في دفاتر الشركاء فإن كل شريك يفتح حساباً « للمحاسبة مع ... » يجعل مديناً مما يدفعه لحساب المحاسبة وبحصته من أرباح المحاسبة ، ثم يجعله

دائما بما يتسلسله من النقدية أو أى أصل من الأصول يكون قد تسلسله حسابه
ويظهر تطبيق القواعد السابقة من متابعة حل المثال الآتى :-

سامى ولطفى كونا شركة محاصة ودفع كل منهما ١٠٠٠ ج ٩ ٨٠٠ على
التعاقب مقتسمين الأرباح والخسائر بنسبة ٣-٤ ، وقد بلغت المشتريات ١٦٠٠ ج
والمبيعات ٢٠٠٠ كما أخذ سامى البضاعة الباقية لحسابه بمبلغ ١٠٠ ج ، وقد بلغت
مصاريف الصفقة ٨٠ ج دفع منها ٦٠ فقط ، وقد سحب لطفى ٤٠٠ ج ، فعلى
فرض أن الشركة لها دفاتر كاملة مستقلة فالمطلوب :

(١) تصوير الحسابات فى دفاتر الشركة

(٢) تصوير الحسابين الشخصيين الخاصين بالمحاصة فى دفاتر كل من
الشريكين .

أولا - فى دفاتر شركة المحاصة

حساب المحاصة

له

منه

٢٠٠٠	من البنك (مبيعات)	إلى البنك (مشتريات)	١٦٠٠
١٠٠	من سامى	إلى البنك (مصاريف)	٦٠
		إلى المصاريف المستحقة	٢٠
		(رصيد منقول)	
		إلى حسابات الشريكين (ارباح)	
		لطفى	١٨٠
		سامى	٢٤٠
			٤٢٠
٢١٠٠			٢١٠٠
٢٠	رصيد مصاريف مستحقة		

حساب لطفي

له

منه

٤٠٠	إلى الصندوق	١٠٠٠	من البنك
٧٨٠	إلى الرصيد	١٨٠	من المحاسبة (ارباح)
١١٨٠		١١٨٠	
		٧٨٠	من الرصيد

حساب سامي

١٠٠	إلى المحاسبة (بضائع)	٨٠٠	من البنك
٩٤٠	من الرصيد	٢٤٠	من المحاسبة (ارباح)
١٠٤٠		١٠٤٠	
		٩٤٠	من الرصيد

حساب البنك

له

منه

١٠٠٠	إلى لطفي	١٦٠٠	من المحاسبة (مشتريات)
٨٠٠	د سامي	٦٠	د المحاسبة (مصاريف)
٢٠٠٠	د المبيعات	٤٠٠	د لطفي
٣٨٠٠		١٧٤٠	د الرصيد
١٧٤٠	الرصيد	٣٨٠٠	

وواضح أن النقدية الباقية في البنك وقدرها ١٧٤٠ تكفي لدفع المستحق لكل من لطفي وسامي وكذلك المصاريف المستحقة .

ثانيا - في دفاتر لطفي :

حساب المحاسبة مع سامي

له

منه

١٠٠٠	إلى الصندوق	٤٠٠	من الصندوق
١٨٠	د ارباح وخسائر المحاسبة	٧٨٠	د الرصيد
١١٨٠		١١٨٠	

ثالثا - في دفاتر سامي :

حساب المحاسبة مع لطفي

له

منه

٨٠٠	إلى الصندوق	١٠٠	من البضاعة بالمخزن
٢٤٠	د ارباح وخسائر المحاسبة	٩٤٠	د الرصيد
١٠٤٠		١٠٤٠	

وواضح أنه لا قفال الحسابات السابقة يراعى ما يأتي :-

(١) في دفاتر المحاسبة يجعل حساب لطفي مدينا بمبلغ ٧٨٠ وحساب سامي

بمبلغ ٩٤٠ وحساب المحاسبة بمبلغ ٢٠ (المصاريف المستحقة) ويجعل حساب البنك دائنا بمبلغ ١٧٤٠

(٢) يجعل حساب الصندوق مدينا بمبلغ ٧٨٠ في دفاتر لطفى كما يجعل حساب المحاسبة مع سامى ، دائنا بذلك المبلغ

(٣) يجعل حساب الصندوق مدينا بمبلغ ٩٤٠ في دفاتر سامى كما يجعل حساب المحاسبة مع لطفى دائنا بذلك المبلغ .

تمارين على الباب الثالث

١ - حامد ومحمود كونا شركة محاسبة للتجار في الأقطان في موسم ١٩٤٤ . وقد اشترى الأول ٢٥٠٠ قنطار بسعر ٩ ج في المتوسط ، وصرف عليها مصاريف مختلفة ٤٥٠ ج . وقد استلمها الثانى وتولى أمر بيعها فباع كل الكمية وكان متوسط السعر ١٠ ج . وقد صرف عليها مصاريف مختلفة بلغت ٨٥٠ ج .

فإذا علمت أن كل شريك كان يمسك حسابا بما يصرف وبما يتسلم من نقدية . فالمطلوب تصوير الحسابات اللازمة في دفاترهما .

٢ - حسن شخص له خبرة بأعمال بورصة الأوراق المالية ، وفائق بمول يريد أن يستثمر أمواله ، فاتفقا على تكوين شركة محاسبة لاستثمار مبلغ ٥٠٠٠ جنيه يقدمها فائق لشراء وبيع الأوراق المالية .

في ١ / ٧ دفع فائق لحسن ١٠٠٠ ج واشترى بها الأخير أسهما من أسهم الشركة المالية .

في ١٠ / ٧ اشترى حسن أسهما من أسهم المقاولات الحديثة بمبلغ ٣٠٠٠ ج قبضها من فائق .

في ٧ / ١٥ بيعت أسهم الشركة المالية وبلغ صافي المتحصل ٨٧٠ ج .

في ٧ / ٢٥ اشترى حسن سندات حكومية بمبلغ ١٥٠٠ ج قبضها من فائق .

في ٨ / ٥ بيعت أسهم شركة المقاولات بمبلغ ٣٨٠٠ ج .

في ٨ / ١٠ بيعت السندات الحكومية بمبلغ ١٦٠٠ ج .

فإذا علمت أن الاتفاق قد تضمن أن يمسك حسن الحسابات الخاصة بهذه العمليات وتوزع الأرباح والخسائر في نهاية المدة بنسبة ٢ : ٣ لكل من حسين وفائق فالمطلوب تصوير حسابات الأستاذ اللازمة .

٣ - رست مقاوله على عطية بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج وطلب من بكر أن يتعاون معه في إتمام العمل وتم ذلك كما يأتي :

في ١ / ٤ اتفق عطيه مع بنك مصر على فتح اعتماد لتمويل المشروع .

في ٥ / ٤ اشترت مواد أولية بمبلغ ٣٠٠٠ ج دفعت من الاعتماد .

في ٢٠ / ٤ » » » » ٦٠٠٠ ج » » » »

وبلغت أجور العمل ٣٠٠٠ ج دفعها بكر كلها ولقد استلزم العمل آلات يمتلكها بكر قدر ثمن استخدامها في المشروع بمبلغ ١٠٠٠ ج وقد استلزم العمل أيضا دفع إكramيات بلغت ٨٠٠ جنيه دفع منها بكر ٣٠٠ ج وقد كانت الأرباح والخسائر توزع بنسبة ٣ : ٢ لكل من عطيه وبكر وبلغت الفوائد والمصاريف لمصرفية حتى نهاية مدة العقد ٣٠ ج .

والمطلوب :

(١) إثبات تلك العمليات في الأستاذ إذا كان عطيه مختصا بمسك دفاتر الشركة .

٢) إثبات تلك العمليات في الأستاذ إذا كان كل شريك يمسك دفاتر خاصة بنفسه - هذا مع العلم بأن عطية قبض قيمة المقابلة نقداً .

٤ - توفيق وأمين اتفقا على تكوين شركة محاصة لشراء وبيع أقطان في موسم سنة ١٩٤٣ .

في ١٠ / ١ دفع توفيق لأمين بمبلغ ٥٠٠ ج للشراء ، وفي ١٠ / ٥ اشترى أمين أقطانا بمبلغ ٤٠٠ ج :

في ١٠ / ٨ اشترى توفيق أقطانا بمبلغ ٦٠٠ ج ، وفي ١٠ / ١٠ دفع توفيق سمسة شراء ٢٠ ج ، وفي ١٠ / ٣١ كانت المصاريف كالآتي :

١٢٠ ج إيجار وتخزين دفعها أمين .

١٠ ج مصاريف مختلفة دفعها توفيق .

وفي ١١ / ١٥ بيعت الأقطان كلها بمبلغ ٢٠٠٠ ج قبضها توفيق فإذا علم أنه احتسبت لتوفيق فائدة على رأس ماله بمعدل ٦٪ سنوياً لمدة شهر على مادفعه من النقود لشراء البضاعة وأن توزيع الأرباح يكون بنسبة ٣ : ٢ لكل من توفيق وأمين - فالمطلوب تصوير حسابات المحاصة بين الشريكين .

٥ - تجمع لدى السيد عاشور تاجر الغلال بسوهاج ٦٠٠٠ أردب من الفول تكلفة الأردب الواحد ٢٩٠ قرشا ، فاتفق مع سيد جلال التاجر بالقاهرة على تكوين شركة محاصة لمبيع هذه الكمية بالشروط التالية :

١ - يبيع سيد جلال الفول نقداً أو على الحساب على أن يتحمل تبعه ما يعدم من الديون

٢ - يرسل سيد جلال إلى السيد عاشور بمجرد استلام البضاعة مبلغ ٣٠٠٠ جنيه ويقبل لأمره كميالة تستحق بعد ٦ شهور بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه

٢ - يوزع صافي الربح بعد احتساب جميع المصاريف بين السيد عاشور وسيد جلال بالتساوى .

٤ - تكون المحاسبة النهائية بعد بيع الفول كله من واقع دفاتر كل من الطرفين .

وفي ١٤ يونيو سنة ١٩٤٥ شحن السيد عاشور الفول الى القاهرة بطريق النقل النهري ودفع عشرة قروش مصاريف نقل عن كل اردب ، ووصلت الرسالة سالمة في أول يولييه سنة ١٩٤٥ ، ودفع سيد جلال في نفس التاريخ إلى السيد عاشور المبلغ المتفق عليه بموجب شيك على بنك مصر كما قبل الكمبيالة .
وباع سيد جلال الرسالة على الوجه التالى :-

٣٠٠٠ اردب بسعر الاردب ٣٥٠ قرشا في ٨ يولييه سنة ١٩٤٥ إلى وزارة الدفاع وتسليم الثمن في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٥ بشيك على البنك الاهلى المصرى

٢٠٠٠ اردب بسعر الاردب ٢٧٠ قرشا في ٢٧ يولييه سنة ١٩٤٥ نقداً في مزاد في ساحل روض الفرج

١٠٠٠ اردب بسعر الاردب ٣٨٠ قرشا في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ بموجب كمبيالة تستحق بعد ٤ شهور مسحوبة على شركة قها للاطعمة المحفوظة .

٦٠٠٠

وقد قطع السيد جلال الكمبيالة المسحوبة على شركة قها في البنك في نفس تاريخ سحبها بمعدل ٦ ٪ سنوياً .

وبلغت جملة المصاريف التى احتسبت على سيد جلال ما بين مصاريف نقل

وتخزين وتأمين و اكراميات مبلغ ١٠٠ جنيه سددت نقدا في ٢٣ اغسطس

سنة ١٩٤٥

وتحاسب الطرفان في اول سبتمبر سنة ١٩٤٥ وقبل ان تتحمل المحاسبة
مصاريف قطع الكميالة المسحوبة على شركة قها ، وفي ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥
سدد الطرف المدين المستحق عليه لشريكه الآخر بموجب شيك على بنك مصر .
والمطلوب تصوير حسابات شركة المحاسبة لدى كل من السيد عاشور
وسيد جلال .

(المعهد العالي مايو ١٩٤٦)

الاسماء	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
٥	٠.٦	٠.٨	٥	١.٤
٣	٠.٣	٠.٣	٧	١.٠
٥١	٧٧			
٧٣	٠.٧	٧٣٢		

القسم مباشرة مثل صليحات العربات في قسم العمل .

الباب الرابع

حسابات الاقسام

حسابات الاقسام هي الحسابات الخاصة بأقسام المنشآت ، عند ما يراد معرفة النتائج النهائية بالنسبة لكل قسم في المنشأة ، وبالنسبة لكل ساعة تعامل فيها المنشأة .

دفاتر يومية المبيعات والمشتريات المجزأة

للاوصول إلى الغرض المذكور ، يتحتم تسطير دفتر يومية مشتريات ودفتر يومية مبيعات مجزأ .

فيمكن أن يسطر دفتر يومية مبيعات بالشكل الآتي :-

تاريخ	اسم العميل	رقم الاستاذ	المجموع	اقتطان	اصواف	حرائر
	احمد	٥	٨٠	جنيه	جنيه	جنيه
	حسن	٧	٤٠	٣٠		٥٠
	سيد	١٠	٢٧	٤٠	١٥	١٢
			١٤٧	٧٠	١٥	٦٢

ويمكن تسطير جدول لدفتر يومية المشتريات مشابه للدفتر السابق .
والخانة المجموع أهمية خاصة للمراجعة ، فكل مبلغ يوضع في خانة أى قسم ، يوضع أيضا في خانة المجموع مفردة أو ضمن مجموعة ، وبذلك يكون مجموع خانة المجموع مساويا إلى جملة مجاميع خانات الاقسام ، ومن مطابقة هذين المجموعين على بعض ، نتأكد من أن كل مبلغ قد قيد في الخانة الخاصة بقسمه .

فوائد حسابات الأقسام :

تمكن حسابات الأقسام من معرفة اجمالى الربح عند الجرد لكل قسم أو لكل سلعة على حدة . وقد تكفى المنشأة بذلك ، وقد ترغب علاوة على ذلك في معرفة صافى الربح لكل قسم أو لكل سلعة وهنا يجب اتباع طريقة لتحليل المصروفات لمعرفة نصيب كل قسم منها . وواضح أن نشاط المنشأة التجارى على وجه العموم قد ينتهى بربح ، ولو أن قسما منها قد يكون خاسرا ، ولا يتسنى معرفة ذلك إلا عن طريق إظهار أرباح وخسائر كل قسم على حدة .

وتمكن طريقة حسابات الأقسام من جمع نتائج السنين المختلفة ومقارنتها ببعضها ، ويمكن أن يقال أن الفوائد التى يجنيها المحل من مسك دفاتر على طريقة حسابات الأقسام تبرر كثرة التكلفة التى قد تتطلبها مثل هذه العملية

تخصيص المصاريف

تراعى القواعد الآتية في تخصيص المصاريف على الأقسام المختلفة :-

- (١) المصاريف التى صرفت على ذمة القسم فقط يمكن حسابها على ذلك القسم مباشرة مثل تصليحات العربات في قسم النقل .

(٢) المصاريف التي صرفت لأجل مختلف الأقسام ، ويمكن تحديد ما خص كل قسم منها ، يمكن تجميع كل قسم بنصيبه منها مباشرة ، مثل مصاريف النور متى أمكن معرفة استهلاك كل قسم على حدة على وجه التدقيق .

(٣) المصاريف التي صرفت في سبيل كل الأقسام ولا يمكن أن تحدد حصة كل قسم منها بالضبط . يمكن توزيعها بالشكل الآتي :-

١ - مصاريف البيع . ويمكن توزيعها على أساس المبيعات ، فتوزع بنسبة قيمة مبيعات كل قسم أو بنسبة عدد وحدات السلع التي بيعت مثل الخصم المسموح به والديون المعدومة وعمولة البيع .

ب - المصاريف الإدارية : هذه المصاريف مثل الإيجار والعوائد يمكن توزيعها على أساس المساحة أو المنافع المستعملة ، أو متوسط ما يوجد من البضاعة في المخزن ، فبالنسبة للإيجار والعوائد جرت العادة أن يحدد لكل طابق قيمة إيجارية معينة وتتحمل الإدارة السفلى عادة بنصيب أكبر ، فإذا كانت العمارة مكونة من ثلاثة أدوار فقد يكون نسب نصيب كل دور منها في الإيجار أو العوائد ٣ للدور الأول و ٢ للدور الثاني و ١ للدور الثالث . ثم توزع القيمة الإيجارية لكل دور على مختلف الأقسام أو على قسم واحد إذا كان هذا القسم يشغل الدور بأكمله

أما الوقود والنور (في حالة عدم وجود أعداد مخصوص لكل قسم) فيكون توزيع مصاريفه على أساس اللمبات المستعملة أو المساحة التي يشغلها القسم ، وتقسم مصاريف الإعلان على أساس قيمة مبيعات كل قسم

وتقسم مصاريف التأمين بأنواعه على الأقسام المختلفة بنسبة البضاعة المنقولة أو المساحة التي يشغلها كل قسم أو بنسبة الأرباح التي حققها كل قسم

في العام الماضي أو بنسبة الاجور . ويوزع الاستهلاك بنسبة ما يستعمله كل قسم من الاصول ،

(٤) المصروفات العامة : التي لا يمكن عمليا إيجاد أى أساس لتوزيعها ، تقسم بالتساوى بين الاقسام المشتركة فيها ، حيث أن توزيعها بخلاف ذلك قد يؤدي إلى تصوير الارباح الصافية لكل قسم تصويرا غير حقيقى ، فإذا كانت المنشأة تحصل على أرباح لا علاقة لها بالاقسام كأرباح الاسهم فتوزع مثل هذه الأرباح على الاقسام بالتساوى .

المعاملات التي تحدث بين الأقسام : يجب إثبات المشتريات التي تتم في أحد الأقسام وكذا البضاعة التي تباع إليه من قسم آخر ، وقد تضاف هذه الى المشتريات أو المبيعات ، وقد تفتح لها حسابات خاصة بها ، وقد جرت العادة إضافة مبالغ هذه المعاملات إلى صافى المشتريات والمبيعات إذا ما قدرت بسعر الشراء .

ويحسن فتح حساب خاص يطلق عليه « البضاعة المرسلة للاقسام » وجعله دائما بهذه البضاعة ، وعند الجرد يجعل حساب متاجرة القسم الذى تسلم البضاعة مدينا وحسابات متاجرة القسم الذى أصدر البضاعة دائما .

والمثال الآتي يبين لنا بوضوح المبادئ المشروحة سابقا .

مثال : من ميزان المراجعة الآتي صور حسابات المتاجرة والأرباح والخسائر للأقسام عن السنة المنتهية في ٣١ / ١٢ وكذا الميزانية العمومية كما تظهر في ذلك التاريخ :

بيان	له	منه	بيان	له	منه
نور وتدفئة		٢١٠	بضاعة في أول يناير :		
خصم مسموح به		٢٢٢	قسم أ		١٧٠٠
خصم مكتسب	٦٥		قسم ب		١٤٥٠
مصاريف إعلان		٣٦٨	مشتريات :		
نقل للداخل		٢٣٤	قسم أ		٣٥٤٠
أثاث		٣٠٠	قسم ب		٣٠٢٠
عدد وآلات		٢١٠٠	مبيعات :		
مدينون تجاريون		٦٠٦	قسم أ	٦٠٨٠	
دائنون تجاريون	١٨٦٠		قسم ب	٥١٢٥	
رأسمال	٤٧٦٦		أجور :		
مسحوبات		٤٥٠	قسم أ		٨٢٠
بنك		٩٩٠	قسم ب		٢٧٠
صندوق		١٧	إيجار وعوائد		٩٣٩
			وضرائب وتأمين		٣٦٠
			مصروفات مختلفة		٣٠٠
			مهايا		
	١٧٨٩٦	١٧٨٩٦			

حساب المتاجره والأرباح والخسائر منه له

المجموع	قسم	قسم	المجموع	المجموع	قسم	قسم	المجموع
٣١٥٠	١٧٠٠	١٤٥٠	إلى البضاعة بالمخزن	١١٢٠٠	٦٠٨٠	٥١٢٥	من المبيعات
			(أول المدة)	٤٢	٥٠		» تحويلات الأقسام
٦٥٦٠	٣٥٤٠	٣٠٢٠	» المشتريات	٢٨٧٩	١٦٧٤	١٢٠٥	» البضاعة بالمخزن
٢٣٤	١٥٦	٧٨	» النقل للداخل				(آخر المدة)
١٠٩٠	٨٢٠	٢٧٠	» الأجور				
		٤٢	» البضاعة				
	٥٠		» الأجور				
٣٠٥٠	١٥٣٠	١٥٢٠	» الرصيد (بجمل الربح)	١٤٠٨٤	٧٧٩٦	٦٣٨٠	
٣٠٠	٢٠٠	١٠٠	إلى المهاييا	٣٠٥٠	١٥٣٠	١٥٢٠	من الرصيد (بجمل الربح)
٩٣٩	٦٢٦	٣١٣	» الإيجار والعوائد	٦٥	٣٥	٣٠	» الخصم المكتسب
٢١٠	١٤٠	٧٠	» والضرائب والتأمين		١٢٦		» الرصيد (صافي
٣٦٠	٢٤٠	١٢٠	» الاضائة والتدفئة				الخسارة)
٣٦٨	١٨٤	١٨٤	» المصروفات المختلفة				
٢٢٢	١٢١	١٠١	» مصاريف الاعلان				
٢٤٠	١٨٠	٦٠	» الخصم المسموح به				
٤٧٦		٦٠٢	» الاستهلاك				
			» الرصيد (صافي				
			الربح)				
٣١١٥	١٦٩١	١٥٥٠		٣١١٥	١٦٩١	١٥٥٠	

ملاحظات : (١) وزع الخصم المسموح به بنسبة مبيعات كل قسم أى بنسبة ٦٠٨٠ الى ٥١٢٥

(٢) وزع الخصم المكتسب بنسبة مشتريات كل قسم أى بنسبة ٣٠٢٠ الى ٣٥٤٠

(٤) توصلنا إلى مجموع صافى الربح وهو ٤٧٦ بطرح صافى خسائر القسم الأول وهو ١٢٦ من صافى أرباح القسم الثانى وهو ٦٠٢

الميزانية العمومية			أصول		
خصوم					
بيان	مبلغ جزئى	مبلغ كلى	بيان	مبلغ جزئى	مبلغ كلى
مطلوبات		١٨٦٠	عدد وآلات	٢١٠٠	
رأس المال فى أول يناير	٤٧٦٦		استهلاك ١٠٪	٢١٠	
صافى الربح	٤٧٦		أثاث	٣٠٠	١٨٩٠
			استهلاك ١٠٪	٣٠	
					٢٧٠
	٥٢٤٢		بضاعة		٢٨٧٩
مسحوبات	٤٥٠		مدينون		٦٠٦
			نقدية فى البنك		٩٩٠
		٤٧٩٢	صندوق		١٧
		٦٦٥٢			٦٦٥٢

حسابات متاجرة منفصل لكل قسم

إذا كانت الأقسام تشترك في المصروفات فتصور الحسابات بالشكل الجدولي كما رأينا في المثال السابق . ولكن إذا كان كل قسم مستقل عن الأقسام الأخرى وله مصاريف خاصة به ، ففي هذه الحالة يتحتم إعداد حساب متاجرة مستقل لكل قسم كما يتضح من المثال الآتي :-

من البيانات الآتية المستخرجة من حسابات شركة هندسة السيارات ، المطلوب تصوير حسابات متاجرة للأقسام وحساب عام للأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٤٦ مع العلم بأنه يراد استهلاك الأثاث بمعدل ٥ ٪ والعدد بمعدل ٢٠ ٪ وجعل احتياطي الديون ٥ ٪ من الذمم .

٢٢٥	عدد وادوات صغيرة	١٠٠	أثاث وتركيبات
١٢٥٠٠	مشتريات السيارات (للبيع)	٢٩٢٠	مدينون
٥١٠	مصاريف إدارية	١١٥	مصاريف نقل السيارات المباعة
٥٠	ديون معدومة	٦٥٠	رصيد الارباح ١ / ١ / ٤٦
٣٧٥	أدوات غيار باقية	٦٢٥	بنزين وزيت مستهلك
٩٧٥	مبيعات البنزين والزيت	١٤٧٥٠	مبيعات السيارات
١٢٥	فوائد قرض السندات	٢٣٥٠	أدوات غيار مستعملة
٢٢٥	مصاريف سيارات الاجرة	٢٧٣٥	مبيعات أدوات الغيار
٩٠	ايجارات جراج محصلة	٨٧٥	مصاريف تصليحات السيارات
٢٧	تصليح الآلات	١٦٦	ايرادات مختلفة ملء بطاريات الخ

١٥٦	أجور الاحواش	٤٠٥	تأجير السيارات للعملاء
١٢٠	احتياطي الديون	٩٥٠	أجور تصليحات سيارات مقبوضة
		٦٥٠	سيارات للتأجير
حساب متاجرة السيارات			
له		منه	

١٢٥٠٠	إلى المشتريات	١٤٧٥٠	من المبيعات
٢٢٥٠	الرصيد بمحمل الربح		
١٤٧٥٠		١٤٧٥٠	

٢٣٥٠	إلى أدوات الغيار المستعملة	٢٧٣٥	من مبيعات أدوات الغيار
٦٢٥	البنزين والزيت المستعمل	٩٧٥	البنزين والزيت
٧٣٥	الرصيد (بمحمل الربح)		
٣٧١٠		٣٧١٠	

٨٧٥	إلى مصاريف تصليحات	٩٥٠	من أجور التصليحات المقبوضة
٧٥	الرصيد (بمحمل الربح)		
٩٥٠		٩٥٠	

حساب تأجير السيارات

٢٢٥	إلى مصاريف السيارات	٤٠٥	من تأجير السيارات
١٣٠	استهلاك السيارات		
٥٠	الرصيد (مجموع الربح)		
٢٠٥		٤٠٥	

حساب الأرباح والخسائر

١١٥	إلى مصاريف نقل السيارات	٣١١٠	من حسابات المتاجرة
	المبيعة	٢٢٥٠	السيارات
٥١٠	المصاريف الإدارية	٧٣٥	أدوات الغيار
٥٠	الديون المعدومة	٧٥	تصليح السيارات
٢٧	تصليح العدد	٥٠	تأجير السيارات
١٢٥	فوائد القرض		
١٥٦	أجور الاحواش	٩٠	إيجارات الجراج
٢٦	احتياطي الديون	١٦٦	إيرادات مختلفة
	الاستهلاكات		
٤٥	عدد وأدوات		
٥	أثاث		
٥٠			
٢٣٠٧	إلى الرصيد (صافي الربح)	٢٣٦٦	
٢٣٦٦			

حسابات الفنادق

تحتاج محاسبة الفنادق إلى تنظيم خاص وتسطير للدفاتر بحيث يتلائم مع طبيعة العمل . لا يخفى أن كل زائر للفندق يشغل غرفة لعدد من الأيام يتحتم عليه أن يدفع اجرة الإقامة بها عند الرحيل ، كما يتحتم عليه أن يدفع مبالغ أخرى نظير ما قدم إليه من الوجبات أو ما استهلك من الخمر أو أجرة لغسيل وكي ملابسه ، ولذلك فإن تسطير الدفاتر في محاسبة الفنادق يجب أن يهدف إلى تحقيق الأغراض الآتية :-

- (١) يجب أن يمكن التسطير من معرفة من يشغل كل غرفة باللوكاندة يومياً .
 - (٢) يجب أن يتم التقييد في الدفاتر بحيث يمكن لأي زائر أن يحصل على كشف حسابه في أى وقت لكي يدفعه عند مغادرة الفندق .
 - (٣) يجب أن يمكن التسطير من حصر إيرادات الفندق من البنود المختلفة بسهولة كاجرة الإقامة و ثمن الطعام والخمر وإيراد الألعاب الخ .
- وأن أهم دفتر يحقق لنا الأغراض السابقة هو دفتر النزلاء ، ويظهر تسطيره بالشكل الآتي .

دفتر أستاذ النزلاء

يوم أول أغسطس سنة ١٩٤٧

البيان		غرفة ١ أحمد		غرفة ٢ لطفى		غرفة ٣ حنّا		غرفة ٤ سليم		المجموع	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
المدين											
رصيد منقول	٥٢٥٠			٥٢٥٠						٥٢٥٠	
إيجار الغرف	٢٥٠			٢٥٠		٥٠٠		٥٠٠		١٥٠٠	
الأغذية	٧٥٠			١٢٥٠		٥٠٠		٥٠٠		٣	
خمور	٣٠٠			٧٠٠		٢٠٠				١٢٠٠	
غسيل	٣٠٠			٣٠٠		٢٠٠				٥٠٠	
العاب	٥٠					١٠٠				١٥٠	
	١٣٥٠			٧٧٥٠		١٣٠٠		١٢٠٠		١١٦٠٠	
الدائن											
نقدية	٧٥٠٠			١						٨٥٠٠	
مسموحات	٢٥٠									٢٥٠	
حسابات أستاذ								١٢٠٠		١٢٠٠	
رصيد مرّحل	١٣٥٠			٣٠٠						١٦٥٠	
	١٣٥٠			٧٧٥٠		١٣٠٠		١٢٠٠		١١٦٠٠	

شرح الدفتر والتقييد فيه

يمكن حصر النقاط المتعلقة بهذا الدفتر فيما يلي :-

(١) يعمل تسطير رأسى بعدد الغرف ، وقد يمتد هذا التسطير إلى خانات كثيرة ، ويمكن استعمال عدة دفاتر إذا كان عدد الغرف كثيرا كما قد يستعمل دفتر خاص لكل دور (طابق) من أدوار الفندق .

(٢) تخصص صفحة من هذا الدفتر لكل يوم ، ويثبت في خانة الغرفة اسم الشخص الذى حجزها .

(٣) يثبت فى الجزء الأعلى من الصفحة المبالغ التى يحمل بها النزلاء مقابل إيجار الغرف وما قدم لهم من وجبات وأدى لهم من خدمات . مع مراعاة إثبات الرصيد المتبقى عليهم من اليوم السابق كما هو الحال بالنسبة إلى لطفى الذى كان عليه ٢٥٠ ر. من اليوم السابق . ويمثل المجموع الرأى للمبالغ المشبوتة فى خانة كل نزيل جملة المقيد عليه فى نهاية اليوم .

(٤) تمثل المجاميع الأفقية فى هذا الجزء من الصفحة جملة الإيرادات المختلفة أثناء اليوم ، حيث بلغ جملة المقيد لحساب إيجار للغرف ١٥٠٠ ج والأغذية ٣ ج الخ . وبما أن هذه المجاميع تمثل إيرادات فلذلك يجب أن ترحل إلى الجانب الدائن من حسابات اسمية تفتح فى الدفتر الأستاذ العام تحت هذا الاسم

(٥) تثبت فى الجزء الأسفل من الصفحة ، المبالغ التى تقيد لحساب النزلاء مثل الدفعات التى يدفعونها أو المسموحات التى يسمح لهم بها كما لو خصمت لهم مبالغ احتسبت عليهم دون وجه حق .

أما ما يثبت أمام حسابات أستاذ فتحتاج إلى إيضاح . فيثبت فى هذه الخانة المبالغ الخاصة بالنزلاء الذين يغادرون الفندق دون دفع المستحق عليهم ،

فتنقل هذه المبالغ إلى جانب منه من حسابات تفتح لهم في الدفتر الأستاذ ،
وبذلك يكون حساب الغرفة مسددا فيمكن إثبات النزيل الجديد بها.

٦ - المبالغ المثبوتة أمام الرصيد هي المبالغ المتبقية على النزلاء في آخر
اليوم ولذا يجب أن ترحل لليوم التالي الذي يجب أن يبدأ بالشكل الآتي .

يوم ٢ أغسطس

١	٢	٣	٤	مجموع
احمد	يوسف	حنا	كامل	
١٣٥٠		٣٠٠		
رصيد منقول				

٤ () ولو أن هذا الدفتر يطلق عليه دفتر أستاذ النزلاء إلا أنه في الواقع هو
دفتر قيد أولى، حيث يستعمل كيومية فتر حل منه القيود إلى الدفتر الأستاذ العام .
ولكن لا يتم الترحيل مباشرة بل بتوسيط دفتر آخر لكي تنقل إليه المجاميع
اليومية لإيجار الغرف والمبالغ الخاصة بالأغذية والخمور ، والغسيل والألعاب
فيظهر بالشكل الآتي :

دفتر ملخص الإيرادات

التاريخ	الغرف	الأغذية	الخمور	الغسيل	الألعاب	المجموع
٨ / ١	١٥٠٠	٣	١٢٠٠	٥٠٠	١٥٠	٦٣٥٠
٢						
٣						
الخ						
	٥٠٠٥٠٠	٤٠٣٠٠	٢٠٣٥٠	٥٢٠٠	٣٤٠٠	

وفي آخر الشهر أو آخر الأسبوع يجمع هذا الدفتر وترحل المجاميع الى جانب له من الحسابات الاسمية التي تفتح في الدفتر الأستاذ العام . ويعمل دفتر آخر لحصر المسموحات التي قد تعمل للنزلاء نظير مبالغ حسبت عليهم دون وجه حق أو نظير أخطاء ارتكبت

حساب اجمالي النزلاء

يفتح هذا الحساب في الدفتر الأستاذ العام وترحل اليه المبالغ إجمالاً من دفتر ملخص الإيرادات المشروح أعلاه فيجعل مديناً في نهاية الأسبوع أو الشهر بالمجاميع الموجودة به كما يجعل دائناً بالمجاميع الموجودة في دفتر المسموحات . فيظهر بالنسبة للمثال الذي نحن بصددده بالشكل الآتي بفرض أن المسموحات بلغت ١٥٤٠٠ والنقدية المدفوعة ١٠١٨٥٠ ج

حساب اجمالي النزلاء

الى ايجار الغرف	٥٠ ٥٠٠	من المسموحات	١٥ ٤٠٠
» الاغذية	٤٠ ٣٠٠	من الصندوق	١٠١ ٨٥٠
» الخمر	٢٠ ٣٥٠	من الرصيد	٢ ٥٠٠
» الغسيل	٥ ٢٠٠		
» الالعب	٣ ٤٠٠		
	١١٩ ٧٥٠		١١٩ ٧٥٠

ويجب أن يتفق رصيد هذا الحساب مع مجموع أرصدة حسابات النزلاء المدينين ، حيث يخصص لهم دفتر أستاذ لإثبات حسابات الأشخاص الذين يغادرون الفندق دون تسديد حسابهم كما أشرنا إلى ذلك سابقاً .

ويجب أن يفهم أن نظام حسابات الفنادق لا يكون وافياً إلا إذا كان هناك نظام دقيق لمراقبة المخازن لمنع الأسراف والسرقات، ولذلك يجب استعمال دفاتر المخزن لضبط الكميات المشتراة والكميات المستعملة، ويسطر دفتر المشتريات بحيث يشمل خانات لمشتريات الأثاث والأغذية والجنور والسجائر والفحم والبياضات الخ. ويرحل إلى حسابات الدائنين من هذا الدفتر. وفي نهاية الشهر تجمع الخانات المذكورة. ويرحل المجموع إلى جانب منه من الحسابات التي تفتح لها في الدفتر الأستاذ العام.

مثال : ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر درويش صاحب لوكاندة الهلال بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠

٢٣٠٠٠	إيجار غرف	٣٧٠	بوستة ودمغة
١٦٠٠٠	متحصلات المطعم	٢١٥	مطبوعات
٧٧٥٠	مشتريات مواد غذائية	٨٥	جرائد ومجلات
٥١٠	مواد غذائية بالمخزن	٣٦٠	كهرباء وغاز
٥٠٠٠	نقدية بالبنك	١٩٨٠	تصليحات متنوعة
١١٠٠٠٠	رأس المال	٣٠٠٠	تجديدات أثاث
٤٠٠	مدينون	٨٥٠	تأمين ضد الحريق
٤٨٠٠	دائنون	٢٤٠٠	إعلانات
١٠٥٠٠	مبانى اللوكاندة	٤٣٤٥	مصاريف عمومية
١٢٠٠٠	احتياطي استهلاك المباني	٣٠٠٠	مهايا
٣٠٠٠٠	أثاث	٢٤٠	ضريبة أرباح تجارية
٥٦٥	فوائد (البنك دائنة)	٧٦٠	مسحوبات
٢٠٠	تليفون		

والمطلوب —

أولا — تصوير حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ إذا علمت .

- (١) أنه يراد جعل احتياطي المباني ١٥٠٠٠ جنيه
- (٢) أنه يجب أن يتحمل درويش مبلغ ١٢٠ جنيه نظير إقامته في اللوكاندة وكذلك ٢٨٠ جنيه نظير ما استهلكه من الاطعمة
- (٣) أن موظفي اللوكاندة استهلكوا من المطعم في بحر السنة ما قيمته ٨٠٠ جنيه
- (٤) أن المواد الغذائية الباقية بالمخزن بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ قد قدرت بمبلغ ٣٠٠ جنيه
- (٥) أن التأمين مدفوع منه مقدما عن سنة ١٩٤١ مبلغ ١٥٠ جنيه
- (٦) أن هناك مرتبات مستحقة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ قيمتها ٢٠٠ جنيه

ثانيا — تصوير الميزانية العمومية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٤٠
(دبلوم المعهد العالي سنة ١٩٤٢)

ح / تشغيل المطعم

٥١٠	مواد غذائية أول المدة	١٦٠٠٠	من متحصلات المطعم
٧٧٥٠	مشتريات المواد الغذائية	٢٨٠	» جاری درويش
٩١٢٠	مجمّل الربح	٨٠٠	» المهايا (استهلاك الموظفين)
		٣٠٠	من المواد الباقية
		<u>١٧٣٨٠</u>	
			<u>١٧٣٨٠</u>

حساب الأرباح والخسائر

٣٠٠٠	احتياطي استهلاك المباني	٩١٢٠	مجمّل الربح (المطعم)
٢٠٠	تليفون	٢٣١٢٠	إيجار الغرف
٢٧٠	بوسنة ودمغة	٥٦٥	فوائد البنك
٢١٥	مطبوعات		
٨٥	جرائد ومجلات		
٣٦٠	كهرباء وغاز		
١٩٨٠	تصليحات متنوعة		
٧٠٠	تأمين الحريق		
٢٤٠٠	إعلانات		
٤٣٤٥	مصاريف عمومية		
٤٠٠٠	مهايا		
١٥٢٥٠	صافي الربح		
٣٢٨٠٥		٣٢٨٠٥	

١١٥

٠٥٧٧

٠٧١٦

٢٥٠

٧٦٠

٠٨٦٧١

٠٠٠٠٢١

٠٨٦

٠٨٦٧١

٠٠٠٠٢١

٠٨٦٧١

٠٨٦٧١

الميزانية العمومية

احتياطي استهلاك المباني	١٥٠٠٠	مباني اللوكاندة	١٠٥٠٠٠
رأس المال	١١٠٠٠٠	أثاث	٣٣٠٠٠
جاري درويش		مواد غذائية	٣٠٠
أرباح	١٥٢٥٠	تأمين مقدم	١٥٠
٢٤٠ ضريبة		مدينون	٤٠٠
٧٦٠ مسحوبات		بنك	٥٠٠٠
١٢٠ إقامة			
٢٨٠ أطعمة			
١٤٠٠	١٣٨٥٠		
مهايا مستحقة	٢٠٠		
دائنون	٤٨٠٠		
	١٤٣٨٥٠		١٤٣٨٥٠

تمارين

١ - لعبد الحميد بك كازاروني محل لصنع ومبيع الأبسطة والاكلة. فن البيانات الآتية صور حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ مع توزيع المصاريف غير المخصصة على القسمين بنسبة مبيعات كل قسم .

الابسطة الالكبة

البضاعة في أول يناير سنة ١٩٤٢	٢٢٨٥	١٩٥٦
مشتريات	٣٦٤٩	٨٣٨٥
أجور	٢٠١٧	٣٩٥٨
مصرفات صناعية (بما في ذلك استهلاك الآلات)	١٤٧٤	٢٠٧٥
مبيعات (الصافي)	١٠٧٢٣	٢١٤٤٦
البضاعة في ٣١ / ١٢ / ١٩٤٣	٢٠٧١	١٧٥٤

وبلغت المهاييا ٣٠٦٨ والإيجار والعوائد ١٧٨٠ والمصاريف العامة ٩١٦

٢ - من ميزان المراجعة الاتي المنشأة لها قسمان صور حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر مع العلم بأن المصاريف العمومية تقسم على أساس المبيعات .

أرصدة مبرية - الآلات بعد الاستهلاك ١٥٠٠ - بضاعة في أول المدة (القسم الأول ٢٥٠٠ القسم الثاني ١٩٠٠) مشتريات (القسم الأول ٤٦٤٨ القسم الثاني ٢٢٠٥) - الأجور (القسم الأول ١١٦٠ القسم الثاني ٥٣٦) مصرفات الأقسام (القسم الأول ٧٥٣ القسم الثاني ٣٢٣) الإيجار والعوائد والضرائب ٣٧٥ المهاييا والعمولة ٩٤٥ مصاريف الاعلان ٣٧٥ الخصم والفوائد ٢٠٤ مصرفات مختلفة ١٥٣ الاستهلاك ٧٥ مدينون تجاريون ١٢٥٣ نقدية بالبنك ٤٣٨

أرصدة دائمة - رأس المال ٦٥٠٠ دائنون تجاريون ٦٥٧ مردودات خارجة القسم الأول ١١٦ القسم الثاني ٧٠ المبيعات - (القسم الأول ٨٠٠٠ القسم الثاني ٤٠٠)

٣ - الآتى بيان ميزان المراجعة لاحدى الشركات المساهمة فى ١٩٤٤/٩/٣٠

أرصدة حريضة - بضاعة بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٣ قسم «ا» ٨٠٠٠
بضاعة بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٣ قسم «ب» ٣٠٠٠ مشتريات قسم
«ا» ٢٣٠٠٠ مشتريات قسم «ب» ١٥٠٠٠ أجور قسم «ا» ١٠٠٠ أجور قسم «ب»
٥٠٠ نقل ومشال ١٥٠٠ مهيا ٧٥٠ مصاريف سفر ٩٠٠ مصاريف عرضية
١٥٠ عوائد وضرائب ٣٠٠ وقود وإضاءة ومياه ١٢٠ تأمين ٦٠ مدينون
تجار يون ٩٠٠٠ أوراق قبض ١٥٠٠ عقار ٤٢٠٠ ماهية المدير ١٠٠٠ أتعاب
المديرين ٥٠٠ مطبوعات وطوابع ١٧٠ خصم مسموح به ٦٠٠ ارباح الأسهم
الممتازة ١/٢ سنة لغاية ١٩٤٤/٢/٣١ - ١٥٠ فائدة القرض ١/٢ سنة لغاية ٣١
مارس سنة ١٩٤٤ ١٠٠ نقدية ١٠٠ بنك ٣٠٠٠

أرصدة دائنة - رأس المال العادى ١٠٠٠٠ رأس المال الممتاز ٥٠٠٠
مبيعات قسم «ا» ٣٠٠٠٠ مبيعات قسم «ب» ٢٠٠٠٠ دائنون تجاريون ٤٠٠٠
صندوق ٦٠٠

معلومات هيرية :

- (١) يعمل احتياطى للديون المشكوك فيها ٥٠٠ ج
- (٢) توزع المصروفات المحلية بين القسمين بنسبة المبيعات
- (٣) قدرت البضاعة الباقية فى ٣٠ سبتمبر بمبلغ ٦٠٠٠ بالقسم الأول وبمبلغ ٢٨٠٠ بالقسم الثانى
- (٤) رأس مال الشركة الأسى مقسم إلى ٣٧٥٠ سهما عاديا بسعر ٤ ج و ٢٥٠٠ سهم ممتاز مجموع الأرباح ٦ ٪

٤ - الآتى بيان المركز المالى للوكاندة المنظر الجميل فى أول مايو سنة ١٩٤٧
١٠٠٠ نقدية بالبنك - ١٠ نقدية بالصندوق - ٢٥٣ خمر وأنبذة بالمخزن

٢٠ سجائر بالمخزن - ٤٠ أغذية بالمخزن - ١١٠ أثاث وتركيبات - ١١٣ بياضات ومراتب - ١٤٦ مستحق لجورجى .

والاقتى بيان العمليات التى تمت فى الأسبوع المنتهى فى ٧ مايو
١ - ٣ مايو - شغل وصفى الحجرة رقم ١ أجرة الغرفة ٢٥ قرشا والفظور
١٠ قروش - والغذاء ١٠ قروش والنبيذ ١٥ قرشا - وقد دفع المستحق
عليه لثلاثة أيام

١ - ٥ مايو - شغل رضا الغرفة رقم ٢ - أجرة الغرفة ٢٥ قرشا والفظور
١٠ قروش والغذاء ١٥ قرشا والسجائر ١٥ قرشا ، وقد دفع
المستحق عليه لمدة ٥ أيام

٤ - ٧ مايو - شغل هنرى الغرفة رقم ١ - إيجار الغرفة ٢٥ قرشا والفظور
١٠ قروش والغذاء ١٠ قروش والعشاء ١٥ قرشا والنبيذ ٥ قروش ،
وقد دفع المستحق عليه لمدة ٤ أيام

٦ - ٧ مايو - شغل مرزوق الغرفة رقم ٢ أجرة الغرفة ٢٥ قرشا والفظور
١٠ قروش والغذاء ١٠ قروش والعشاء ١٥ قرشا والسجائر ١٠ قروش
وقد دفع المستحق عليه لمدة يومين

١ - ٧ مايو - شغل ماهر الغرفة رقم ٣ إيجار الغرفة ٣٠ قرشا والفظور ١٠
قروش والغذاء ١٠ قروش والعشاء ١٥ قرشا والنبيذ ٥ قروش والسجائر
١٥ قرشا وقد دفع المستحق عليه لمدة اسبوع

ج	١٢	فى ١ مايو اشترى بياضات من سمعان بمبلغ
"	١٠٠	" ٢ منه ارسل شيكا لجورجى بمبلغ
"	٥	" ٣ منه اشترى مواد غذائية من السفطى بمبلغ
"	١٢	" ٣ منه ارسل شيكا لمحل سمعان بمبلغ

- في ٣ منه اشترى سجائر من نبيل ٥
- ٤ منه صرف شيكا لأحد النزلاء وأرسله للبنك للحصول ٢
- ٤ منه اشترى نبيذا من زوتوس ٧
- ٤ منه دفع مصاريف مختلفة ٤
- ٥ منه سحب شيكا للاجور ٨
- ٥ منه اشترى أثاثا جديدا من الجندي ٢٥
- ٥ منه ارسل شيكا لنبيل ٥
- ٧ منه أودع في البنك ٣٠
- ٧ منه بلغ مسحوب الأنبذة والجنور من البار ١٥
- ٧ بلغ مسحوب السجائر من البار ٣
- ٧ منه بلغ المتحصل من البلياردو ٤
- وفي ٧ مايو كانت البواقي :

٣٨ مواد غذائية

١٩ سيجار

٢٥٠ أنبذة وخمور

والمطلوب تصوير دفتر استاذ النزلاء - دفتر مشتريات مجزأ - دفتر يومية الصندوق - ثم صور الحسابات الختامية والميزانية العمومية كما تظهر في ٧ مايو سنة ١٩٤٧

الباب الخامس

حسابات الفروع

تختلف طرق المحاسبة في المنشآت ذات الفروع المتعددة باختلاف ظروف كل منشأة . فقد يقوم المركز الرئيسى بتنفيذ كل عمليات الفرع ، وقد يكون عمل الفرع قاصرا على إرسال تقارير دورية للمركز الرئيسى . وقد يقوم الفرع بأعماله التجارية من تلقاء نفسه كمنشأة مستقلة ، ويقيد عملياته فى دفاتر خاصة به ويرسل للمركز النتائج النهائية عند الجرد وسنعالج كل حالة على حدة

طريقة المحاسبة فى الفروع التى لا تحتفظ برفاتر خاصة

إذا كانت المنشأة لها عدة فروع تباع بالقطاعى ، فقد جرت العادة أن يعامل الفرع كمخزن أو مستودع لبيع البضاعة ، وتجرى المحاسبة على نمط محاسبة الأقسام بمعنى حسابان الفرع كقسم من أقسام المنشأة

وتوزع البضائع على مختلف الفروع من مخزن عام . وقد ترسل البضائع من المورد مباشرة إلى الفرع ، وذلك للاقتصاد فى تكاليف الأرسال .

وكل ما يمسكه الفرع من حسابات هما حساب الصندوق والبضاعة . وليس لمدير الفرع أية سلطة للصرف ، خلاف ما يصرفه فى سبيل الأجور والمهايا والمصروفات الصغيرة ، التى يستردها من المركز الرئيسى فى الوقت المناسب .

ولو تمت بعض المبيعات على الحساب - وعادة لآجال قصيرة - يمسك دفتر

أستاذ خاص للمدينين لاثبات حسابات هؤلاء الأشخاص .

ويودع الفرع عادة المتحصلات من النقدية يوميا في إحدى فروع البنوك
لحساب المركز الرئيسي ، ويرسل له قسيمة الايداع لاثباتها في الدفاتر .

المرفوعات

يقوم المركز الرئيسي بسداد جميع المدفوعات الخاصة بالفرع بواسطة
شيكات يسحبها ، كما يرسل للفرع شيكا بمبلغ للصرف منه في سبيل المصروفات
الصغيرة (النثرية) . وإذا كان الفرع يتبع نظام السلفة المستديمة فيرسل له
المركز الرئيسي مبلغا معيناً . وفي نهاية كل اسبوع يسترد الفرع مجموع ما صرفه
على المصروفات النثرية خلال الأسبوع حتى يستمر مبلغ السلفة ثابتا .

القيود في الدفاتر

عند ما ترسل البضاعة إلى الفرع يجعل حساب الفرع مدينا بقيمتها ، وحيث
أنه لا يمكن اعتبارها كمبيعات فلذلك يجعل حساب « بضاعة مرسله للفرع ،
دائنا بقيمتها . وعند الجرد يقفل الحساب الأخير بترجيله إلى حساب المتاجرة
كما كنا نقفل حساب بضاعة الامانة الخارجة مع حساب المتاجرة .

مثال ١

في أول يناير أرسلت إحدى المنشآت إلى أحد فروعها بضاعة قيمتها ١٢٥٠ ج
فتظهر القيود في اليومية والاستاذ هكذا

١٢٥٠	من حساب الفرع
------	---------------

١٢٥٠ إلى حساب بضاعة مرسله للفروع

قيمة البضاعة المرسله لفرع فاتورة رقم

تسعر البضاعة المرسلة للفروع

عندما ترسل البضاعة إلى الفروع فقد تسعر باحدى الطرق الآتية :-

(١) بسعر التكلفة

(٢) بسعر التكلفة زائداً نسبة مئوية معينة

(٣) بسعر البيع

وعند تعدد الفروع ، أى عندما يوجد مركز رئيسى واحد له عدة فروع ، تسعر البضاعة عادة بسعر البيع . وتسهل هذه الطريقة عملية المراجعة التى يقوم بها المركز الرئيسى على الفروع للتأكد من عدم وجود عجز أو نقص فى البضاعة . فاذا أرسل المركز للفرع بضاعة بمبلغ ١٥٠٠ ج على أساس سعر البيع وبلغت المبيعات بعد ذلك ١٠٠٠ ج ، فيجب أن تكون قيمة البضاعة الباقية عند الفرع ٥٠٠ ج بسعر البيع ، وذلك بعد حسابان نسبة معينة كسماح لصالح الفرع نظير فروقات الوزن أو المقاس .

وعندما ترسل البضاعة إلى الفروع بسعر البيع ، يسطر دفتر صادر الفروع بحيث تخصص لكل فرع خاتمان . واحدة يذكر فيها ثمن التكلفة حتى ير حل مجموع هذه الخانة إلى حساب المتاجرة ، والخانة الأخرى يذكر فيها ثمن البيع حتى ير حل مجموعها إلى حساب الفرع المختص ، ويمكن أن يسطر بالشكل الآتى :-

أما إذا كان الفرع يبيع أيضا على الحساب فيجب أن يضيف إلى ما سبق
بيانات إضافية متعلقة بالمدينين أى :-

- ٥ (حسابات المدينين التى سددت بعد آخر بيان
 - ٦ (النقدية الواردة من المدينين وما وردوه من البضاعة وما خصم لهم أو
ما سمح به لهم .
 - ٧ (الديون التى أصبحت مشكوكا فيها أو أعدمتم
 - ٩ (حالة المدينين أى مقدار ما على كل واحد منهم عند تاريخ إرسال
الكشف الأخير
- ويحتفظ الفرع عادة بدفتر أستاذ لهؤلاء المدينين ، ومن البيانات التى يتسلمها
المركز الرئيسى يمكنه أن يقيد فى حسابات كل فرع

مقال ٢

الآتى صورة من تقرير أسبوعى قد يرسله الفرع إلى مركزه الرئيسى وهو
مستخرج من دفتر الصندوق المحفوظ بالفرع

٦ - بيان

ومن بين البيانات التى يرسلها الفرع إلى المركز الرئيسى بيان
تفصيلى عن الحسابات التى سددت بعد آخر بيان
عند تسديد البضاعة المرسلة للفرع بزيادة نسبة مئوية أو غير ذلك
فيجب أخذ هذه النسبة فى الحسبان عند حساب المدينين
لشركات الفرع ولعلنا أن نرى بياناً آخر يرفقه
الرقم الحقيقى ٣٥ راجع إلى حفظها الفرع .
٣٦

تقرير الفرع الأسبوعي المنتهى في

بيان الخزنة منه له

من المصروفات المختلفة		الى الرصيد المنقول	١٣٥
من الاجور	٣٠	الى الايرادات	٨٠٠
من النقل	١٥	الاثنين	١٢٠
من المصروفات النثرية	٢٠	الثلاث	١٧٠
البنك (اودع به)	٧٥٥	الاربع	٢٥١
الاثنين	١٣٠	الخميس	١٣٠
الثلاث	١١٠	الجمعه	١١٥
الاربع	١٦٠	السبت	١٤
الخميس	١١٠		
الجمعه	١٢٥		
السبت	١٢٠		
من الرصيد المرحل	١١٥		
	٩٣٥		٩٣٥

مقال - ٣

من البيانات الآتية صور حساب الفرع كما يظهر في دفتر المركز الرئيسي مع العلم بأن المبيعات تمت بالنقد فقط وقد سعرت البضاعة المرسلة للفرع بسعر التكلفة

بضاعة مرسله من المركز الرئيسي اثناء العام ٥٣٤٠

بضاعة مرتجعة إلى المركز الرئيسي أثناء العام ٤٥

عوائد وضرائب وتأمين ٥٣

أجور مدفوعه ٣٤٠

نقدية مرسلة للمركز الرئيسى أثناء العام ٦٦٥٠

البضاعة بالفرع أول يناير سنة ١٩٤٥ ٧٥٠

ايجار مدفوع ١٢٠

بضاعة بالفرع في أول ديسمبر سنة ١٩٤٥ ٨٠٠

مصروفات مختلفة مدفوعة ٧٠

حساب الفرع

له

منه

٦٦٥٠	من الصندوق (او البنك) ١٢-٣١	١-١	الى الرصيد ٧٥٠
٤٥	من المردودات »	١٢-٣١	الى بضاعة مرسلة للفرع ٥٣٤٠
٨٠٠	من الرصيد (بضاعة باقية) »		الى الصندوق عوائد و ضرائب ٥٣
			الى الصندوق (أجور) ٣٤٠
			الى الصندوق (ايجار) ١٢٠
			الى الصندوق (مصروفات) ٧٠
			الى الارباح والخسائر ٨٢٢
٧٤٩٥			٧٤٩٥

عن زيادة نسبة مئوية الى سعر التكلفة :

عندما تسعر البضاعة المرسلة للفرع بزيادة نسبة مئوية الى سعر التكلفة ، فيجب أخذ هذه النسبة في الحسبان عند الترخيد ، لمعرفة القيمة الأساسية لمشتريات الفرع والبضاعة في أول المدة وفي آخر المدة ، للوصول إلى معرفة الرقم الحقيقي للارباح التي حققها الفرع .

ولنفرض أن المركز الرئيسى يضيف ٢٥ ٪ على ثمن البضاعة التى يرسلها للفرع ، وأنه أرسل للفرع بضاعة ثمنها الأساسى ٣٠٠ ج ، فإن البضاعة تظهر فى الفاتورة بمبلغ $300 + 300 \times \frac{25}{100}$ أى ٣٧٥ ج فإذا أعطى لك مبلغ ٣٧٥ ج بزيادة ٢٥ ٪ ، فلولصول إلى المبلغ الأساسى يراعى أن ٣٧٥ ج هى جملة معادلة إلى ١٢٥ ٪ ، والاصل يكون $\frac{100 \times 375}{125}$ أى ٣٠٠ ج

مثال ٤

من البيانات الآتية صور حساب الفرع كما يظهر فى دفاتر المركز الرئيسى علماً بأن المبيعات تمت بالنقد وأنه يضيف $\frac{3}{331}$ ٪ على ثمن التكلفة .

٧٥٠٠	بضاعة مرسلة للفرع ناقصا المردودات
٤٥٠	أجور ومهايا
٧٢٠٠	نقدية مرسلة من الفرع
٨٠٠	بضاعة أول يناير
٩٠	عوائد وضرائب وتأمين
٧٥	إيجار مدفوع
١٠٨٠	بضاعة فى ٣١ ديسمبر
٣٥	مصرفات مختلفة

ملحوظة : لمعرفة الثمن الاصلى للبضاعة المرسلة نضرب $7500 \times \frac{100}{1331}$ أى $7500 \times \frac{3}{4} = 5625$ وهكذا بالنسبة إلى بضاعة أول المدة وبضاعة آخر المدة .

حساب الفرع

٦٠٠	الى الرصيد	١-١	٧٢٠٠	من الصندوق نقدية مرسلة
٥٦٢٥	الى بضاعة مرسلة للفرع			١٢-٣١
٤٥٠	الى الصندوق (أجور)		٨١٠	من الرصيد
٩٠	الى الصندوق عوائد وضرائب			١٢-٣١
٧٥	الى الصندوق (اجار)			
٣٥	الى الصندوق (مصرفات)			
١١٣٥	الى الارباح والخسائر			
٨٠١٠			٨٠١٠	

مسابات الفروع ذات الخانتين

قد يعمل حساب الفرع بخانتين واحدة لإثبات البضاعة حسب الفواتير ،
والأخرى لإثباتها حسب أسعار التكلفة ، والخانة المعنوية بسعر التكلفة تبين لنا
إجمالي الربح الذي تحقق ، أما الخانة المخصصة لسعر الفاتوره فتبين لنا حركة
البضاعة المباعة فيظهر حساب الفرع بالشكل الآتي :

منه

له

سعر الفا تورة	التكلفة	سعر الفا تورة	التكلفة
٨٠٠	٦٠٠	٧٢٠٠	٧٢٠٠
٧٥٠٠	٥٦٢٥	١٠٨٠	٨١٠
	١٧٨٥	٢٠	
٨٣٠٠	٨٠١٠		
٤٥٠		١٢-٣١	الى الصندوق (أجور)
٩٠		١٢-٣١	الى الصندوق عوائد وضرائب
٧٥		١٢-٣١	الى الصندوق (إيجار)
٣٥		١٢-٣١	الى الصندوق مصروفات
١١٣٥		١٢-٣١	الى الارباح والخسائر
١٧٨٥		١٧٨٥	

يلاحظ أن المبالغ هو ٧٢٠٠ فكان يجب أن يكون الباقي بمبلغ ١١٠٠ حسب سعر البيع، ولكن حيث أن الباقي هو ١٠٨٠ فيكون لدينا عجز قدره ٢٠ ج، يجب البحث عن سببه مع ملاحظة أن المدة الجديدة تبدأ بالرصيد الفعلي وهو ١٠٨٠ (حسب سعر البيع) حتى تكون محاسبة كل مدة منفصلة عن الأخرى لسهولة مراجعة وحصر عجز أو زيادة كل مدة على حدة.

معاملات المبيعات الدورية

إذا كانت المعاملات التي بالاجل قليلة فيمكن أن يثبت كل شيء في

حساب واحد وهو حساب الفروع فيعامل المدينون معاملة بضاعة أول المدة وبضاعة آخر المدة ويتضح ذلك جليا من حل المثال الاتي :

مثال - ٦

لاحد التجار في القاهرة فرع في بني سويف الذي يرسل له البضاعة بسعر التكلفة ويقوم مدير الفرع بتوريد المتحصلات يوميا في البنك لحساب المركز الرئيسي ويقوم الاخير بدفع الاجور والمصروفات بانتظام بوساطة شيكات على طريقة السلفة المستدعية - والاتى بيان ملخص عمليات ستة أشهر تنتهي في ١٣١ أكتوبر حسب دفاتر المركز الرئيسي .

بضاعة مرسله للفرع	١٠٩٠	أجور ومصروفات	٢٠٠
إيجار وعوائد مدفوعة	١٨٥	بضاعة في أول مايو	٣٦١
بضاعة ١٣١ أكتوبر	٥٦٢	مبيعات بالنقد	٦٠٧
تسديد المدينين	١١٩٢	مبيعات آجلة	١٢٠٤
مرتجعات داخلية	٢٠	رصيد المدينين أول مايو	٦١٣

فإذا اتينا الطريق الأول أى اعتبار المدينين كالبضاعة يظهر حساب الفرع بالشكل الآتي :

٣٨٢١
٧٦٧١
٦٨٥٠
٥٠٣

نرى اننا راقتنه بالسلفه فكل حقيقه فينا فكل كما تلعيلنا ان يمكنه لمسته
راحت لعيلنا منه تالانته . في فقا بالسلفه راده كاد في فقا فبسته بالسلفه

قوله منه أو قد لا يكون، قلنا له من أين هذا؟ قال بلسه وهو بلسه له

٦١٣	إلى المدينين (رصيد أول المدة) ٥/١	٦٠٧	من الصندوق مبيعات نقدية ١٠/٣١
٣٦١	» البضاعة (» ») ٥/١	١١٩٢	» تسديدات المدينين »
١٠٩٠	» » المرسله للفرع ١٠/٣١	٦٠٥	» الرصيد مدينين »
١٨٥	» الصندوق (إيجار وعوائد) »	٥٦٢	» البضاعة »
٢٠٠	» » (أجور ومصروفات) »		
٥١٧	» الأرباح والخسائر »		
<u>٢٩٦٦</u>		<u>٢٩٦٦</u>	
٦٠٥	إلى الرصيد (مدينين) ١١/١		
٥٦٢	» » (بضاعة) »		

ويمكن الوصول إلى معرفة رصيد المدينين في آخر المدة بواسطة العملية الآتية :

٦١٣	المدينين في أول مايو
١٢٠٤	مبيعات
٢٠	مرتجعات

<u>١١٨٤</u>	
١٧٩٧	
١١٩٢	تسديدات
<u>٦٠٥</u>	

وعندما تكون المبيعات الآجلة كثيرة فيفتح عادة حساب مستقل للمدينين وحساب مديني الفرع، علاوة على حساب الفروع. ومتى كانت هذه المبيعات على

نطاق واسع فتح حسابان للفرع وهما (حساب بضائع الفرع) وحساب (مصروفات الفرع) وذلك لبيان مجمل الربح وصافيه .

مثال

من البيانات الآتية صور الحسابات اللازمة في دفاتر المركز الرئيسي علما بأن البضاعة سعت بسعر التكلفة وأن الفرع يبيع بالنقد وعلى الحساب

بضاعة مرسله من المركز الرئيسي ٢٥٤٠	مسموحات للعملاء ١٦
مرتجعات إلى المركز الرئيسي ٤٠	خصم للعملاء ١٢٠
البضاعة في أول يناير ٧٥٠	ديون معدومة ٢٩
مبيعات نقدية ١٦٧٥	أيجار وعوائد وضرائب ٩٠
المبيعات الآجلة أثناء ٦ شهور ٢٩٩٥	مرتجعات من العملاء ٢٨
أجور ومهايا ٢٩٧	المدينون في ١ / ١ ١٣١٠
البضاعة في ٦ / ٣٠ ٦٩٥	مصروفات مختلفة ٦٥
متحصلات من المدينين ٢٤٥٩	المدينون في ٦ / ٣٠ ١٦٥٣

فاذا اتبعنا الطريق الأول أى اعتبار المدينين كالبضاعة يظهر حساب الفرع

بالشكل الآتى :

منه حساب الفرع (في هذا الحساب) حساب الفرع له

إلى الرصيد	١٦٧٥	من > / الصندوق (مبيعات
٧٥٠ بضاعة يناير		نقدية) يناير - يونيه
١٣١٠ مدينون يناير	٢٤٥٩	من > / الصندوق (متحصلات
٢٠٦٠		من المدينين) يناير - يونيه
إلى بضاعة مرسله للفرع يونيه	٤٠	من > / المرتجعات
٩٠ » الأيجارات والعوائد		» الرصيد
والضرائب	٦٩٥	بضاعة
٢٩٧ » الأجور والمهايا	١٦٥٣	مدينون
٦٥ » المصروفات المختلفة		
١٤٧٠ » الأرباح والخسائر	٢٣٤٨	يونيه
٦٥٢٢	٦٥٢٢	

واذا اتبعنا الطريق الثاني أى استعمال عدة حسابات ظهرت هذه الحسابات كما يلي :

منه	> / بضاعة الفرع	له
٧٥٠ إلى الرصيد	١ / ١	١٦٧٥ من > / المبيعات النقدية ٦ / ٣٠
٢٥٤٠ » بضاعة مرسله للفرع يناير - يونيه		٢٩٩٥ من > / المبيعات الآجلة »
٢٨ » مرتجعات العملاء	٤٠	من > / المرتجعات إلى المركز
١٦ » مسموحات العملاء		الرئيسي ٦ / ٣٠
٢٠٧١ » أرباح وخسائر الفرع (بحمل	٦٩٥	من الرصيد (بضاعة باقية) »
(الربح)		
٥٤٠٥	٥٤٠٥	

ح / مصاريف الفرع

٩٠	إلى الإيجار والعوائد	٦/٣٠	٦٠١	من الأرباح والخسائر	٦/٣٠
٢٩٧	» الأجر والمهايا	»			
٦٥	» المصروفات المختلفة	»			
٢٩	» الديون المعدومة	»			
١٢٠	» الخصم المسموح به	»			
٦٠١			٦٠١		

ح / أرباح وخسائر الفرع

له

منه

٦٠١	إلى ح / مصاريف الفرع	١٣/٣١	٢٠٧١	من ح / بضاعة الفرع	
١٤٧٠	» » الأرباح والخسائر العام			(بمجل الربح)	
		١٢/٣١			
٢٠٧١			٢٠٧١		

ح / مدينين الفرع

له

منه

١٣١٠	إلى الرصيد	١/١٠	٢٤٥٩	من الصندوق يناير - يوليو
٢٩٩٥	المبيعات يناير - يوليو		١٢٠	» الخضم »
			١٦	» المسموحات »
			٢٩	» الديون المعدومة »
			٢٨	» المرتجعات »
			١٦٥٣	» الرصيد »
٤٣٠٥			٤٣٠٥	

ثانيا - فروع بدفاتر مستقلة

يقوم الفرع في هذه الحالة بإمسك دفاتر كاملة ومستقلة ، عن المركز الرئيسي ، فيحفظ جميع اليوميات العادية (مشتريات ، مبيعات) ويفتح جميع الحسابات من وهمية وحقيقية وشخصية ، ويصور في نهاية المدة الحسابات الختامية لإيجاد صافي الربح الذي حققه الفرع ، ولو أن هذا الصافي قد لا يكون صافيا نهائيا إذ قد تنقصه عناصر بسبب أن المركز الرئيسي يصرف بعض الأحيان مصاريف خاصة بهذا الفرع ويثبتها في دفاتره من غير أن تثبت في دفاتر الفرع ، وهذه الحالة تحتاج إلى تسوية سنتكلم عليها فيما بعد :
ويقفل حساب الأرباح والخسائر في دفاتر الفرع بترحيل نتيجته إلى حساب المركز الرئيسي .

حساب المركز الرئيسي

يبدأ الفرع في فتح حساباته بجعل الأصول التي يتسلمها من المركز الرئيسي

مدينة وحساب المركز الرئيسي دائننا ، فحساب المركز الرئيسي في دفاتر الفرع يحل محل رأس المال تماما في دفاتر المنشأة المستقلة ، ويجعل هذا الحساب دائننا بصافي ارباح الفرع أو مدينا بصافي الخسارة أو بالمبالغ التي يرسلها الفرع للمركز الرئيسي ويمثل رصيد هذا الحساب مقدار مديونية الفرع للمركز الرئيسي .

دفعات للمركز الرئيسي

يتفق المركز الرئيسي عادة مع الفرع على أن الفرع يرسل له دفعات في فترات متعددة ، ولذلك يفتح الفرع في دفاتره حساب دفعات للمركز الرئيسي يجعل مدينا بتلك الدفعات . وفي نهاية المدة يقفل هذا الحساب المدين بترحيل رصيده إلى حساب الفرع .

والحكمة في ذلك أن هذا الاجراء يمكن من ترك حساب المركز في دفاتر الفرع من أن يظل ثابتا ، دون تغيير من جراء تلك الدفعات . وتشبه هذه الحالة حالة المسحوبات تماما في دفاتر الفرد حيث يقيد بحساب المسحوبات ما يسحبه الفرد أثناء المدة ويرحل هذا الحساب إلى رأس المال في نهاية المدة .

اقفال حسابات الفرع

تجرد البضاعة كالمعتاد وتصور حسابات المتاجرة لأظهار بحمل الربح ، وحساب الارباح والخسائر لأظهار صافيه ، ثم يقفل حساب الارباح والخسائر بترحيل رصيده إلى حساب المركز الرئيسي الذي يرحل اليه أيضا رصيد حساب دفعات للمركز الرئيسي ويمكن تصوير ميزانية عمومية حيث يحل حساب المركز الرئيسي محل حساب رأس المال ، ويتضح كل ذلك بجلاء من المثال التالي:

الآتي ميزان المراجعة لأحد الفروع في ١٩٤٦/١٢/٣١
أرصدة مدينة أرصدة دائنة

بنك	٤٢٤	١٦٤٢	المركز الرئيسي
صندوق	٥	٢١٠٦	مبيعات
بضاعة ١/١/٤٦	٤٢٩	٢٩١	دائنون
مشتريات	١٦٧٤		
مدينون	٤٧٨		
أجور	١٩٥		
مصاريف مختلفة	٣٥١		
دفعات للمركز الرئيسي	٢٦٣		
أثاث وتركيبات	٢٢١		
	<u>٤٠٣٩</u>	<u>٤٠٣٩</u>	

مع العلم بأن البضاعة قدرت بمبلغ ٧٩٩ واستهلاك الأثاث ١١ ج

في دفاتر الفرع

منه حساب المركز له

٢٦٣	الى > دفعات المركز ١٢/٣١	١٦٤٢	رصيد ١ /
١٦٢٤	> الرصيد	٢٤٥	من > الارباح والخسائر
			١٢/٣١
<u>١٨٨٧</u>		<u>١٨٨٧</u>	

منه حساب دفعات المركز الرئيسي له

٥٠	الى البنك	٣/٣١	٢٦٣	من > / المركز	١٢/٣١
٥٥	«	٦/٣٠			
٧٠	«	٩/٣٠			
٨٨	«	١٢/٣١			
٢٦٣			٢٦٣		

منه > / المتاجرة له

٤٢٩	الى البضاعة	١٢/٣١	٢١٠٦	من المبيعات	١٢/٣١
١٦٧٤	» المشتريات	»	٧٩٩	» البضاعة بالمخزن	»
٨٠٢	» الارباح والخسائر	»			
٢٩٠٥			٢٩٠٥		

منه > / الارباح والخسائر له

١٩٥	الى الاجور	١٢/٣١	٨٠٢	من > / المتاجرة	١٢/٣١
٣٥١	» المصاريف المختلفة	»			
١١	» الاستهلاك	»			
٢٤٥	» المركز الرئيسي				
٨٠٢			٨٠٢		

أصول	الميزانية العمومية	خصوم
بنك ٤٢٤	دائون ٢٩١	
صندوق ٥	المركز الرئيسي ١٦٢٤	
مدينون ٤٧٧		
بضاعة ٧٩٩		
أثاث ٢١١		
استهلاك ١١		
٢١٠		
١٩١٥	١٩١٥	

التقيد في دفاتر المركز الرئيسي

تصوير حسابات ختامية برفاتر الفرع

متى قام الفرع بتحضير الحسابات الختامية في دفاتره بالطريقة المشروحة سابقا وأرسل نتائج هذه الحسابات الى المركز الرئيسي ، فان المركز يكتفي بعمل حساب الفرع المفتوح في دفاتره مدينا بصافي الربح وحساب الارباح والخسائر دائنا في حالة الارباح أو حساب الفرع دائنا وحساب الارباح والخسائر مدينا في حالة الخسارة . ثم يقفل حساب دفعات من الفرع مع حساب الفرع يجعل الحساب الاول مدينا والحساب الثاني دائنا . وعلى ذلك تظهر القيود في دفاتر المركز بالنسبة للمثال السابق هكذا :

٢٤٥ ٢٤٥ من > / الفرع الى > / الارباح والخسائر

ترحيل صافي الربح

٢٦٣ ٢٦٣ من > / دفعات مرسله الى > / الفرع

اقفال الحساب الاول في الثاني

ويظهر > / الفرع في دفتر استاذ المركز الرئيسي هكذا :

ح / الفرع

١٦٤٢	رصيد	٢٦٣	من دفعات الفرع
٥٤٥	الى الارباح والخسائر	١٦٢٤	رصيد
١٨٨٧		١٨٨٧	

تصوير حسابات الفرع الختامية بدفاتر المركز الرئيسي

قد يرسل الفرع الى المركز ميزان مراجعة به أرصدة حسابات الفرع الختامية . وهنا يتعين على المركز الرئيسي أن يعمل حسابات خارج دفاتره ليتين منها مقدار صافي الربح الذي حققه الفرع . ولا تدخل هذه الحسابات في صلب حسابات المركز الرئيسي بل هي حسابات للتذكير الغرض منها معرفة صافي الربح . والذي يقيد في دفاتر المركز الرئيسي هو صافي الربح أو صافي الخسارة . فان كان ربحا جعل حساب الفرع مدينا وحساب الارباح والخسائر العام دائنا . وان كان خسارة جعل حساب الارباح والخسائر العام مدينا وحساب الفرع دائنا ، كما يتضح ذلك من المثال الاتي :

شركة الحرير المساهمة المصرية لها مصنع بالمحلة الكبرى ومركز رئيسي بالقاهرة . والاني بيان ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر كل من المركز الرئيسي والفرع بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .

اسم الحساب	المركز الرئيسي		فرع المحلة الكبرى	
	أرصده	أرصده	أرصده	أرصده
	دائنة	مدينة	دائنة	مدينة
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
رأس المال ٤٥٠٠٠ سهم عادي سعر ١٠	٤٥٠٠٠			
شهرة محل		١٥٠٠٠		
عدد وآلات				١٨٤٠٠
مباني				١١٢٠٠
أثاث				٢٥٠٠
بضاعة بتاريخ أول يناير ١٩٤٦				٦٠٠٠
مدينون				١٠٠١٢
دائنون			٩٧٨٠	
بنك		٣٦٠٠		٢٢٩٨
احتياطي ضرائب	٤٠٠٠			
أرباح منقولة	٧٦٠٠			
جاري فرع المحلة الكبرى		٣٨٦٠٠		
جاري المركز الرئيسي			٣٨٦٠٠	
أجور صناعية				٢٢٠٠٠
مشتريات				١٢١٥٠
مصرفات المصنع				١٠٠٠٠
مبيعات			٦٦٠٠٠	
مصرفات ادارية		١٠٠٠		٦٣٠٠
مصرفات بيع وتوزيع				٣٣٢٠
مرتبات المديرين		٥٠٠		
ضرائب مدفوعة		٣٦٠٠		
دفعات للمركز الرئيسي	١٠٢٠٠			١٠٢٠٠
أرباح موزعة		٤٥٠٠		
	٦٦٨٠٠	٦٦٨٠٠	١١٤٣٨٠	١١٤٣٨٠

وعند الجرد باعتبار تاريخ الاقفال ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ظهرت المعلومات الآتية :

- ١ - قدرت البضاعة الباقية بمبلغ ٩٤٠٠ جنيه .
- ٢ - تقرر استهلاك العدد والآلات بواقع ١٠٪ سنويا والمباني ٣٪ سنويا والأثاث بواقع ٥٪ سنويا .
- ٣ - تقرر أن يكون احتياطي الضرائب للسنة الجديدة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه والمطلوب :-

- ١ - اعداد حساب جارى الفرع فى دفاتر المركز الرئيسى
- ٢ - الحسابات الختامية لكل من الفرع والمركز الرئيسى فى دفاتر المركز الرئيسى
- ٣ - الميزانية العمومية للشركة المساهمة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ مرتبة أحسن ترتيب

(المعهد العالى للعلوم المالية مايو سنة ١٩٤٧)

منه	حساب متاجرة الفرع	له
٦ ٠٠٠ الى بضاعة أول المدة	٦٦ ٠٠٠ من المبيعات	
٢٢ ٠٠٠ » الاجور الصناعية	٩ ٤٠٠ » من بضاعة آخر المدة	
١٢ ١٥٠ » المشتريات		
١٠ ٠٠٠ » مصروفات المصنع		
٢٥ ٢٥٠ » الارباح والخسائر		
(مجمل الربح)		
٧٥ ٤٠٠		٧٥ ٤٠٠

حساب أرباح وخسائر الفرع

منه	له
٣٣٢٠ الى مصاريف البيع والتوزيع	٢٥٠ ٢٥ من حساب متاجرة الفرع
٦٣٠٠ و المصاريف الادارية	
٢٣٠١ و الاستهلاكات	
١٨٤٠ العدد	
٣٣٦ المباني	
١٢٥ الاثاث	
١٣٣٢٩ الى الرصيد (صافي أرباح الفرع)	
<u>٢٥٢٥٠</u>	<u>٢٥٠ ٢٥٠</u>

ويكون قيد اليومية في الدفاتر الأساسية للمركز الرئيسي

١٣ ٣٢٩ ١٣ ٣٢٩ من حساب الفرع الى حساب الارباح والخسائر العام
 قيمة صافي أرباح الفرع حسب ميزان مراجعة الفرع
 ويظهر حساب الارباح العام وكذا الميزانية العمومية في الدفاتر الأساسية
 هكذا:

منه حساب الأرباح والخسائر هـ

٣٦٠٠ الى الضرائب المدفوعة	١٣٣٢٩ من حساب الفرع
٢٠٠٠ د احتياطي الضرائب	
١٠٠٠ د المصاريف الإدارية	
٥٠٠ د مرتب المدير	
٦٢٢٩ د الرصيد (صافي الربح)	
<u>١٣٣٢٩</u>	<u>١٣٣٢٩</u>

حساب الفرع الجارى

٢٠٠ ١٠ من المدفوعات	٢٨ ٦٠٠ الى الرصيد (أول المدة)
٤١ ٧٢٩ د الرصيد	١٣ ٣٢٩ د الأرباح والخسائر
<u>٥١٩٢٩</u>	<u>٥١٩٢٩</u>

الميزانية العمومية

٤٥ ٠٠٠ رأس المال	١٥ ٠٠٠ شهرة المحل
٦ ٠٠٠ احتياطي الضرائب	٣ ٦٠٠ بنك
٧٦٠٠ أرباح مرحلة	٤١ ٧٢٩ الفرع
٦٢٢٩ أرباح العام	
<u>١٣٨٢٩</u>	
٤٥٠٠ أرباح موزعة	
<u>٩ ٣٢٩</u>	
<u>٦٠ ٣٢٩</u>	<u>٦٠ ٣٢٩</u>

فاذا أريد تصوير الميزانية العمومية بحيث تحتوى على أصول وخصوم كل من الفرع والمركز الرئيسى تظهر بالشكل الآتى :

الميزانية العمومية

أصول

رأس المال	٤٥ ٠٠٠	شهرة المحل	١٥ ٠٠٠
دائنون	٩ ٧٨٠	١٨ ٤٠٠ عدد	
احتياطي الضرائب	٦ ٠٠٠	١٨٤٠ استهلاك %	
أرباح منقولة	٧٦٠٠		١٦ ٥٦٠
أرباح العام	٦٢٢٩	١١٢٠٠ مبانى	
	١٣٨٢٩	٣٣٦ استهلاك ٣ %	
أرباح موزعة	٤٥٠٠		١٠ ٨٦٤
	٩ ٣٢٩	٢ ٥٠٠ أثاث	
		١٢٥ استهلاك ٥ %	
			٢ ٣٧٥
		١٠ ٠١٢ مدينون	
		٩ ٤٠٠ بضاعة	
		بنك	
		٢ ٢٩٨ الفرع	
		٣ ٦٠٠ المركز	
			٥ ٨٩٨
	٧٠ ١٠٩		٧٠ ١٠٩

أسباب عدم مطابقة حساب الفرع والمركز

يلاحظ أن رصيد حساب الفرع في دفاتر المركز الرئيسى، يجب أن يتساوى مع حساب رصيد حساب المركز في دفاتر الفرع . وتتم هذه المطابقة لو أن كل عملية تؤثر على هذين الحسابين تقيد في وقت واحد في دفاتر كل من المركز والفرع . ولكن يحدث بعض الاحيان خلاف بين الحسابين بسبب عامل الوقت ، إذ قد تقيد عملية في دفاتر الفرع في نهاية المدة التجارية ، ولا يقيد في دفاتر الفرع إلا في بداية المدة التالية . وبالعكس قد تقيد عملية في دفاتر المركز في نهاية المدة التجارية ولا تثبت في دفاتر الفرع إلا في بدء المدة التجارية الثانية ، وفي كل من الحالتين يجب عمل قيد تسوية ، كما يتضح من الحالات الآتية :

(١) لو أرسل الفرع دفعة في ١٢/٣١ للمركز فإن الفرع يقيدها في دفاتره بجعل حساب المركز مدينا بهذه الدفعة ، ولكن النقدية لا ترد إلى المركز إلا في بدء السنة التالية . فكأنها لا تقيد في دفاتر المركز كسندية واردة إلا في بداية المدة التالية ، ولذلك يتحتم على المركز أن يجرى قيد تسوية آخر السنة بجعل حساب الفرع دائنا ، وحساب النقدية في الطريق مدينا ، وبذلك تتم المطابقة بين رصيدي حسابي الفرع والمركز ، ويظهر حساب نقدية في الطريق المدين في جانب الأصول في الميزانية ، وعند ورود النقدية يقفل المركز حساب نقدية في الطريق بجعل هذا الحساب دائنا وحساب الصندوق مدينا .

(٢) إذا أرسل المركز بضاعة إلى الفرع في أواخر المدة التجارية ولم يتسلمها الفرع إلا في المدة التالية فإن المركز يثبتها في دفاتره بجعل الفرع مدينا بقيمتها ، ولا يثبتها الفرع في حساب السنة التي يرسل نتيجتها إلى المركز ، فلكي تتم المطابقة بين رصيد حساب الفرع في دفاتر المركز ورصيد حساب المركز في

دفاتر الفرع ، يجرى المركز في دفاتره قيماً يجعل حساب بضاعة في الطريق مديناً وحساب الفرع دائناً . بقيمة البضاعة المرسله وبذلك يزول الفرق ، ويظهر رصيد حساب بضاعة في الطريق المدين في جانب الأصول في الميزانية .

في بدء السنة التجارية التالية يقفل حساب بضاعة في الطريق بمجمله دائناً وحساب الفرع مديناً .

(٣) مردودات الفرع : قد يرد الفرع إلى المركز بضاعة في أواخر السنة ويقيدها في دفاتره ولا تصل إلى المركز إلا في نهاية السنة التالية ، ففي هذه الحالة يتم قيد التسويه في دفاتر المركز . يجعل حساب الفرع دائناً وحساب بضاعة مرسله للفرع مديناً ويقفل رصيد الحساب الأخير بترحيله إلى حساب المتاجرة كالمعتاد .

(٤) قد يحدث أن يصرف المركز مبالغ لحساب الفرع ويثبتها في دفاتره ضمن الحسابات الاسمية « فلهعاجلة هذه الحالة لمنع أى سبب لوجود خلاف بين رصيد حساب الفرع في دفاتر المركز يحسن أن يهمل الفرع في حساباته مثل هذه المصاريف ، ويرحل المركز في دفاتره صافي أرباح الفرع دون أى اعتبار للمصاريف التي صرفها المركز على ذمته . ولـكى تتم التسويه يجعل حساب ارباح الفرع مديناً وحساب المصروف دائناً . فبفرض أن المركز صرف ٥٠٠ ج نقل ويرغب في حسابان ١٠٠ ج على الفرع ، وأن صافي ارباح ٩٠٠ ج وأن حسابان هذه المصاريف لظهرت الحسابات في دفاتر المركز هكذا .

حساب مصاريف النقل

٥٠٠	رصيد	٤٠٠ من الارباح والخسائر
		١٠٠ من ارباح وخسائر الفرع

حساب أرباح وخسائر الفرع

١٠٠	إلى مصاريف النقل
٨٠٠	إلى الأرباح والخسائر
٩٠٠	من الفرع

(٥) قد يسحب المركز بعض الأحيان أذون دفع يقوم الفرع بدفعها في البنك لحساب الفرع . ويقيدها المركز بجعل البنك مدينا وحساب الفرع دائنا فإذا أرسل المركز مثل هذا الإذن للفرع في أواخر المدة وأثبتته في دفاتره ولم يشبته الفرع في دفاتره ، فهذا يحدث خلافا بين رصيد حساب الفرع في دفاتر المركز ورصيد حساب المركز في دفاتر الفرع . ولتسوية هذا الخلاف في دفاتر المركز يجعل حساب الفرع مدينا وحساب البنك دائنا ، وفي المدة التالية متى دفع الفرع مبلغ الإذن جعل البنك مدينا والفرع دائنا .

والمثال الآتي كفيلا بتوضيح النقط السابقة

حسن زايد صاحب محل تجارة بالقاهرة وله فرع للبيع بالقطاعي بطنطا ويمسك دفاتر مستقلة ويمد المركز الرئيسي بالقاهرة فرع طنطا بالبضائع مقدرة عليه بثمان التكلفة وللفرع الحق في الشراء محليا دون وساطة المركز الرئيسي . وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ استخرج ميزان المراجعة الآتي لكل من المركز الرئيسي والفرع :-

اسم الحساب	فرع طنطا		المركز الرئيسي	
	ارصدة د.	ارصدة م.	ارصدة د.	ارصدة م.
المشتريات		١٢٨٠		٧٠٠٠
بضاعة واردة من المركز الرئيسي		٢٢٢٠		
مبيعات	٤٦٠٠		٩٥٠٠	
مردودات داخلية		١٠٠		٢٠٠
مردودات خارجة	٥٠		٣٠٠	
بضاعة بتاريخ ١٠٤٤/١/١		١٢٠٠		٢٤٠٠
أوراق قبض		٧٠٠		٨٠٠
أوراق دفع	٨٥٠		١٢٠٠	
مدينون		٢٤٠٠		٣٢٠٠
أوراق مالية				١٠٠٠
دائنون	١٤٠٠		٢٦٠٠	
بنك		١٨٠٠		٣٢٠٠
صندوق		٢٠٠		٣٠٠
خصم مسموح به		٦٠		١٠٠
ديون معدومه		١٠٠		٢٠٠
احتياطي ديون مشكوك فيها			٣٥٠	
خصم مكتسب	١٠٠		٨٠	
أثاث		٣٠٠		٥٠٠
بضاعة مرسله لفرع طنطا			٢٤٠٠	
مسحوبات				٣٠٠
مصرفات ادارية		٥٠٠		١٢٠٠
مصرفات بيع وتوزيع		٣٩٠		٨٠٠
حساب فرع طنطا				٤٤٣٠
المركز الرئيسي	٤٢٥٠			
رأس المال			٩٢٠٠	
	١١٢٥٠	١١٢٥٠	٢٥٦٣٠	٢٥٦٣٠

وعند الجرد :-

(١) وجد ان سبب الخلاف بين حسابى الفرع والمركز الرئيسى يرجع إلى :
(أ) أرسل الفرع فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ إلى المركز الرئيسى نقديّة قيمتها ١٥٠ جنيهها ورد اليه بضاعة قيمتها ٨٠ جنيهها لم يتسلمها المركز الرئيسى حتى تاريخ الجرد

(ب) سحب المركز الرئيسى إذنا بالدفع بمبلغ ١٥٠ جنيهها فى ٣١ ديسمبر ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ على فرع طنطا ولم يصل هذا الاذن إلى الفرع حتى تاريخ الجرد كذلك أرسل المركز الرئيسى للفرع بضاعة فى نفس التاريخ المتقدم قيمتها ١٠٠ جنيهه لم يتسلمها الفرع حتى تاريخ الجرد

(٢) وجد أن هناك أذونات دفع سحبها المركز الرئيسى على فرع طنطا (بما فيها الاذن الذى لا زال فى الطريق) لم تدفع بعد قيمتها ٣٠٠ جنيهه
(٣) قدرت البضاعة الباقية لدى المركز الرئيسى بمبلغ ٣٥٠٠ جنيهه ولدى فرع طنطا بمبلغ ٣٥٠٠

(٤) تقرر أن يكون احتياطى الديون المشكوك فيها لدى المركز الرئيسى بنسبة ٥ ٪ من الذمم ولدى فرع طنطا بنسبة ٤ ٪ منها
(٥) تقرر أن يستهلك أثاث كل من الفرع والمركز الرئيسى بنسبة ١٠ ٪ سنويا

(٦) وجد أن إيجار شهر ديسمبر للمركز الرئيسى وقدره ٥٠ جنيهها لم يسدد بعد بينما هنالك مبالغ مستحقة لدى فرع طنطا قيمتها ٣٠ جنيهها

(٧) يحمل الفرع بمبلغ ١٠٠ من مصروفات البيع والتوزيع لدى المركز الرئيسى قيمة نصيبه فى مصاريف الاعلان .

والمطلوب إعداد الحسابات الختامية لكل من الفرع والمركز الرئيسى فى دفاتر المركز الرئيسى ثم صور تصوير الميزانية العمومية للمنشأة فى مجموعها بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

(المعهد العالى سبتمبر ١٩٤٦)

حساب متاجرة وأرباح الفرع

١٢٠٠	بضاعة أول المدة	٤٦٠٠	مبيعات
٢٢٢٠	بضاعة مرسله	١٠٠	مردودات
		٤٥٠٠	
١٢٨٠	مشتريات	٣٥٠٠	بضاعة باقية
٥٠	مردودات		
١٢٣٠			
٣٣٥٠	بمحل الربح		
٨٠٠٠		٨٠٠٠	
٩٦	احتياطي الديون	٣٣٥٠	بمحل الربح
٦٠	الخصم	١٠٠	خصم
١٠٠	ديون معدومة		
٣٠	استهلاك الأثاث		
٥٣٠	مصاريف ادارية		
٣٩٠	مصاريف بيعية		
٢٢٤٤	صافي أرباح الفرع		
٣٤٥٠		٣٤٥٠	

حساب صافي أرباح الفرع

١٠٠	إلى مصاريف النقل	٢٢٤٤	من الفرع
٢١٤٤	إلى الأرباح والخسائر		

حساب متاجرة وأرباح وخسائر المركز

مبيعات	٩٥٠٠	مشتريات	٧٠٠٠
مردودات	٢٠٠	مردودات	٣٠٠
	<u>٩٣٠٠</u>		<u>٦٧٠٠</u>
بضاعة باقية	٣٥٠٠	بضاعة أول المدة	٢٤٠٠
		مجمّل الربح	٣٧٠٠
	<u>١٢٨٠٠</u>		<u>١٢٨٠٠</u>
مجمّل الربح	٣٧٠٠	خصم مسموح به	١٠٠
خصم مكتسب	٨٠	احتياطي الديون	١٠
بضاعة مرسلّة للفرع	٢٣٢٠	استهلاك الآلات	٥٠
أرباح الفرع	٢١٤٤	مصروفات ادارية	١٢٥٠
		م. بيع وتوزيع	٧٠٠
		صافي الربح	٦١٣٤
	<u>٨٢٤٤</u>		<u>٨٢٤٤</u>

ح / الفرع في دفاتر المركز

نقدية في الطريق	١٥٠	رصيد	٤٤٣٠
بضاعة مرسلّة للفرع	٨٠	بنك (الاذن)	١٥٠
بضاعة في الطريق	١٠٠		
رصيد	٤٢٥٠		
	<u>٤٥٨٠</u>		<u>٤٥٨٠</u>

تمارين

١ - من البيانات الآتية صور حساب الفرع كما يظهر في دفاتر المركز الرئيسى مع العلم بأن مبيعات الفرع بالنقد فقط وترسل له البضاعة بسعر التكلفة : -

٥٥٠٨	بضاعة مرسله من المركز الرئيسى
٤٣	مرتجعات للمركز الرئيسى
٦٦	عوائد وضرائب وتأمين
٣٦٢	أجور مدفوعة
٦٨٧٢	نقدية مرسله للمركز الرئيسى
٨١٧	بضاعة فى أول يناير
١٤٠	الايجار المدفوع
٧٩٥	بضاعة فى ٣١ / ١٢
٨١	مصاريف مختلفة

٢ - من البيانات المذكورة بعد صور حساب الفرع فى دفاتر المركز الرئيسى مع العلم بأن مبيعات الفرع بالنقد فقط وتسعر البضاعة بزيادة $\frac{٣٣}{١٠٠}$ % على من التكلفة : -

٦٨٤٠	البضاعة المرسله للفروع مطروحا منها المردودات
٣٧٢	الأجور والمهايا المدفوعة
٦٨٥٥	لنقديه المرسله من الفرع
٩٢٠	البضاعة فى أول يناير
٨٠	العوائد والضرائب والتأمين المدفوعة
١٤٥	الايجار المدفوع

٨٩٦

٤٠

البضاعة في أول ديسمبر

مصروفات مختلفة

بين الفائدة التي تجنيها من استعمال خاتمتين للمبالغ في عمل الحساب السابق .

٣ - من البيانات الآتية صور حساب الفرع (أو عدة حسابات) في دفاتر

المركز الرئيسي علما بأن البضاعة ترسل بسعر الشراء ومبيع الفرع بالنقد وعلى الحساب :-

٢٥١٧

٤٢

٦٢٥

١٦٠٨

١٩٧٦

١٤

١٣٢

٢١٨

١٠٨

٢٩

٢٩٤

١٤٧٥

٥٩٦

٦٤

٢٥١٦

١٥٤٢

بضاعة مرسله من المركز الرئيسي

مرتجعات للمركز الرئيسي

بضاعة في أول يناير

مبيعات بالنقد

مبيعات على الحساب عن ستة أشهر آخرها ٦/٣٠

مسموحات للعملاء

خصم للعملاء

ديون معدومة

ايجار وعوائد وضرائب

مرتجعات من العملاء

مهايا وأجور

المدينون في أول يناير

البضاعة في ٦ / ٣٠

مصروفات مختلفة

نقدية وارده متحصلات من العملاء

المدينون في ٦ / ٣٠

٤ - من البيانات الآتية صدر حسابات الفروع كما تظهر في دفاتر المركز الرئيسي مع العلم بأن البضاعة ترسل للفروع بسعر البيع . ومعدل الربح هو ٢٥٪ من سعر البيع . ويتم البيع بالنقد فقط

الفرع الاول	الفرع الثانى	
٩٤٨٦	١٠٤٠٧	بضاعة من المركز الرئيسى
٢٨	٤٦	مرتجعات للمركز الرئيسى
٩٨٦٢	١٠١٨٣	مبيعات الفرع
١٣٣٨	١٦٧٢	بضاعة فى أول يناير
١٤٧٦	١٨١٤	» » ٣١ ديسمبر
٣٠	٢٦	مسحوبات من ثمن البيع
٨١	١٤٠	مصروفات مختلفة
٢٤٨	٣١٨	مهايا وأجور
٢٤	٣٥	استهلاك الأثاث
٥٠	٢٩٦	إيجار وعوائد بضرائب
١٢		زيادة فى البضاعة فى نهاية المدة
	١٠	عجز فى البضاعة فى نهاية المدة

٥ - لأحدى الشركات المساهمة الكائنة بالقاهرة فرع فى الاسكندرية وترسل البضائع للفرع بزيادة ١٠٪ من سعر التكلفة ويتم البيع بالنقد إلا فى حالات بسيطة كما تدفع المتحصلات أولا بأول فى البنك لحساب الشركة فكيف تظهر البيانات الآتية المتعلقة بالفرع فى دفاتر الشركة ثم بين طريقة إقفال هذه الحسابات :

بضاعة في أول يناير (بسعر الشراء) ٢٢٠٠

نقدية واردة أثناء السنة ٢٠٠٠٠

المدينون في أول يناير ١٤٠٠٠

المدينون في ٣١ ديسمبر ١٠٠٠

البضاعة في آخر المدة (بسعر الشراء) ١٩٨٠

٦ - ترسل إحدى الشركات المساهمة البضاعة إلى فروعها بسعر الشراء التي

تبيع بالنقد وعلى الحساب . ومن البيانات الآتية صور في دفاتر المركز الحسابات

الآتية الخاصة بأحد الفروع : حساب بضاعة الفرع - حساب المصروفات

حساب المدينين - حساب الارباح والخسائر :

٢٦٢٠ المدينون في أول يناير ٣٢ مسحوبات للعملاء

٣٣١٠ " في ٣١ يناير ٥٨ مرتجعات من العملاء

١٥٠٠ البضاعة في أول يناير ٢٤٠ خصم مسموح به للعملاء

١٣٩٠ " في ٣١ ديسمبر ٦٠ ديون معدومة

٥٠٨٠ " المرسلة للفرع ٤٩٢٠ نقدية واردة (متحصلات

من العملاء)

٧٠ " المرتجعة للفرع ١٨٠ الايجار والعوائد .. الخ

٣٣٥٠ مبيعات نقدية ٦٠٠ الاجور والمهايا

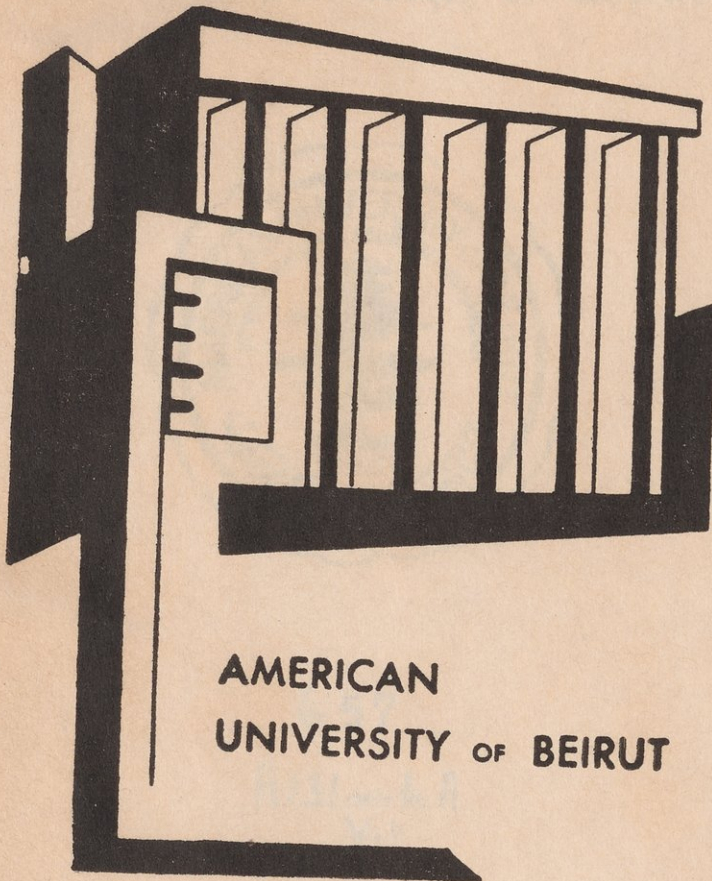
٦٠٠٠ " على الحساب ١٣٠ مصاريف تجارية مختلفة



عبد السيد، يس
المحاسبة الخاصة
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01029155



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

